الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسيـة
قسم: العلوم السياسية
رقـــم:

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فـــرع: العلوم السياسية
تخصص: إدارة محلية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب:

- دهاش نصر الدين

تحت عنوان:

الأحزاب السياسية في الجزائر

قراءة في مسار التشكل ومعالم الأداء

لجنة المناقشة:

د. عاشور سليم	جامعة المسيلـة	رئيســـــــا
د. غربي عزوز	جامعة المسيلـة	مشرفا ومقررا
د. خوني يوسف	جامعة المسيلـة	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2022/2021

تـشـكـــرات

قال الله تعالى" : يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات " لله الحمد والشكر ، وأثني عليه بأن وفقني وأعانني لطلب العلم ، وأكرمني باتمام هذا البحث ، ومن تمام الشكر لله عز وجل أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى :

أستاذي الفاضل الدكتور غربي عزوز على تفضله بالاشراف على هذه الرسالة ، وعلى كل ما قدمه لي من آرائه القيمة ووقته الثمين ، ولم يدخر جهدا في نصحي وتوجيهي وكان راعيا لهذا العمل ، مما يجعلني أعجز أن أوافيه حقه .

أستاذتي الفاضلة الدكتورة شرقي فوزية التي كانت لي عونا وسندا بفضل ارشاداتها وتوجيهاتها العلمية القيمة .

أساتذة قسم العلوم السياسية على ماقدموه لي من توجيهاتهم النيرة طوال الخمس سنوات التي قضيتها في الجامعة طلبا للعلم ولكل القائمين على كلية الحقوق والعلوم السياسية الساهرون على خدمة طلبتها ، فأسأل الله تعالى أن يوفق روادها لكل خير .

ولا أنسى بالشكر زملائي في العمل الذين شجعوني على اكمال الدراسة وطلب المزيد من العلم النافع ، وأخص بالذكر الزميل البار لعويجي سمير ، زميليا في المكتبة بن عمر توفيق ، سعيدي مصطفى ، وأشكر كل من ساهم في اثراء هذا البحث وساندني من قريب أوبعيد ، والى جميع الزملاء والزميلات تخصص علوم سياسية دفعة 2022/2021 بكلية الحقوق والعلوم السياسية.

إهـــــــداء

" اللّهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما"

احمد الله سبحانه وتعالى وأثني عليه كل الثناء ، عدد خلقه ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، لك الشكر على ما منحتني إياه من قوة وصبر وتوفيق لإتمام الدراسة وانجاز هذه المذكرة.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما املك في الدنيا والديي العزيزين" و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

وأخي الأكبر ، الذين ضحوا من أجلي بالكثير .

الى رفيقة دربي وشريكة حياتي التي كانت دعما وسندا لي ولو بكلمة طيبة في هذا الانجاز العلمي ، وإلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم

فؤادي، أبنائي حفظهم الله : أميرة ، وردة ، عبد الفتاح يوسف ، وكل الأهل والأحبة .

أهدي هذا العمل المتواضع ، عسى أن يذكرني ويذكرهم بأن مشوار المثابرة يؤدي دائما ثمارا طيبة.

مقدمة :

لقد شهدت فترة الخمسينات والستينيات صراعا ونضالا حادا من أجل التحرير والاستقلال ، ولم يكن مبدأ أومفهوم الديمقراطية التعددية أو التعددية السياسية (الأحزاب) في أذهان القادة المناضلين في تلك الفترة كون بلدانهم حديثة الاستقلال وأنها تحتاج الى الاستقرار والتطوير والبناء والتنمية ، مما يجعل باب الأولويات عندهم يبدأ من وجوب بناء مؤسسات قوية الى جانب اهتمامهم بالقضاء على ما خلفه المستعمر من فقر وأمية وتخلف في ميادين كثيرة عكس سلبية المحكومين في تلك الفترة من الاهتمام بالديمقراطية السياسية وعجزهم عن معرفة المفهوم الجديد القادم للديمقراطية ، فالديمقراطية بمفهومها الحديث لم تظهر الا في نهاية القرن العشرين نظرا لانتشار التعليم وبروز حركة المثقفين والمفكرين التنويرين لأنظمة الحكم الى جانب ظهور قوى جديدة من الطبقات الوسطى تطالب بتحسين أوضاعها والدور المؤثر والقوي للحركات العمالية والمهنية.

وفي المقابل لقد شكلت الأحزاب السياسية في الدول الحديثة إحدى أبرز الأدوات التي تعكس نشاط المجتمع ، ولايمكننا فهم طبيعة النظام السياسي إلا من خلال فهمنا لماهية الأحزاب العاملة فيه (النظم السياسية هي انعكاس لواقع اجتماعي معين) ، كما أن ظهور الأحزاب السياسية غير من كيان النظم السياسية بحيث أصبح ينظر إليها على أنها نظما حزبية سواء كانت ليبرالية أو اشتراكية أو شيوعية ، تعددية أو أحادية ، كما أن للأحزاب السياسية مكانة هامة في النظام السياسي ، إذ تلعب دورا رئيسيا فيما يتعلق بربط الشعب بالحكومة ، وأنها توثق الصلة بين الوحدات السياسية المنفصلة في داخل المؤسسات السياسية في النظام السياسي ، وهي أيضا تحاول أن تقوم بدور الاتصال والترابط بين أصحاب السلطة سواء كان ذلك داخل الحكومة أو خارجها ، وعلى جميع المستويات ، فالأحزاب السياسية تشكل في كل الديمقراطيات الليبرالية جسر العبور الاجباري للمنافسة السياسية وتكون ضمن هذا العنوان واحدا من المواضيع الرئيسية والشرعية للعلوم السياسية ، وبفضلها يتكون الرأي العام الذي يؤدي إلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة ، وبالتالي تعتبر واسطة المواطنين المباشرة لممارسة السيادة في الدولة .

إن التطور السياسي في دول العالم الثالث هو الذي قاد إلى ميلاد الأحزاب السياسية التي اعتبرت ظاهرة عرفت ميلادها مع مطلع القرن التاسع عشر وعرفت تناميا سريعا قادها في النهاية لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها ، مما أعاد توزيع الأوراق بين مجتمع سياسي متمرس و مجتمع مدني ناشئ ، هذا ما خلق تذبذبا في نمو الأحزاب وتطورها من منطقة إلى أخرى ، فهناك من الأحزاب من عرفت مسارها التطوري الخاص بها وهناك أحزاب نشأت تحت الوطأة الاستعمارية وأفكارها ، لكي تخدم و تحتوي هذه الشعوب المستعمرة ، وسعيا منها إلى بلورة الاستقلال من جهة و توحيد الأمة حول القضية الوطنية من جهة أخرى .

والجزائر على غرار اغلب البلدان لم تعرف الظاهرة الحزبية عبر ما يسمى بالمجموعات البرلمانية ، ونشاطها السياسي كما حدث مع البلدان الغربية ، وإنما خضوعها للاستعمار جعلها تعرف هذه الظاهرة من خلال تجربتها الاستقلالية ومحاولة إعادة بناء هويتها الوطنية السياسية والثقافية و فصلها عن الدولة الفرنسية و خلق جوهر مغاير لها عن الدولة المستعمرة .

وتعتبر تجربة الجزائر التي انتهجت فيها فكرة الحزب السياسي ، و التي تبلورت فيما بعد لتصبح عدة أحزاب ومن ثم الانخراط في حزب واحد أسلم وأنجح طريقة للتجربة الجزائرية الاستقلالية والتي أبرزت بدورها روح المبادرة الخلاقة لدى الجماهير و الطلائع السياسية الجزائرية ، والاستجابة للتحدي الذي خلفه الرحيل الجماعي والسريع للمستعمر.

وبمقتضى ذلك أصبحت معادلة السلطة و التمثيل الشعبي، رهانا جديدا تسعى من خلاله الأحزاب للمحافظة على المكتسبات التي جاءت بها مختلف الثورات الفكرية والسياسية وترسيخها لفكرة السيادة الشعبية التي تجسدها الديمقراطية . لكن بمجرد نيل الاستقلال وضع حد للتعددية ، باعتبار كثرة الأحزاب تؤدي إلى التشتت والجزائر لا تزال في بداية مسارها ، و عليه تم تبني الأحادية الحزبية ، ومع تدهور الأوضاع أصبحت هناك مطالبة بالإصلاحات والمشاركة في صنع القرار السياسي ، فأحداث أكتوبر 1988 خير دليل على ذلك ، والتي أثبتت بأنها معارضة لاحتكار السلطة ، مما فتح المجال أمام الشعب لكي يعبر عن آرائه و ذلك بالسماح بإحداث إصلاحات سياسية و بإنشاء أحزاب سياسية والإقرار بالتعددية الحزبية .

أهمية الموضوع :

إن الأسباب أو المبررات التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع ، نابعة عن التغيرات السياسية التي عرفها العالم وعرفتها الجزائر بداية من عام 1988 ، والتي كان فيها للأحزاب السياسية دور أساسي، كما أن موضوع الأحزاب السياسية يعد من بين المواضيع المهمة، التي تصب في قلب النظام السياسي وما يرتبط به من رهانات سلطوية ، وهو ما يجعله يحتل الاهمية العلمية ومتجدد باستمرار .

كما تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر، كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة التجربة الحزبية في الجزائر، ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي، كما أنها تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف درجة امتلاك الأنظمة القدرة على الانتقال من نمط إلى آخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية، وبذلك تكون المساهمة في مقاربة ومعالجة موضوع جانب من جوانب دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر وتطورها ومسار نشأتها وطريقة أداءها ومستواه.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع الاحزاب السياسية في الجزائر من خلال معرفة دور الأحزاب وإسهامها في الحياة السياسية المحلية والوطنية ، في محاولة لإيجاد إطار نظري وتصور واقعي للتنمية السياسية على ضوء المعطيات التي تحكم الحياة السياسية في مجتمعنا، وبالتالي إمكانية صياغة الحلول الممكنة للأزمات التي تعيق الديمقراطية والتنمية السياسية في بلادنا.

قد يذهب البعض إلى اعتبار الظاهرة الحزبية عموما ، تعبير عن مرحلة تاريخية معينة، في حين أن الواقع التاريخي والسياسي يؤكدان، أن هذه الظاهرة تعبر عن سلسلة من التجارب التاريخية والسياسية، والملفت للانتباه في الدراسات الأكاديمية التي أطلعت عليها أنها أغفلت ذلك، أو لم ترى فيه فائدة ، انطلاقا من وجود كتب خاصة درست الأحزاب السياسية ونشأتها.

مبررات اختيار الموضوع : يعود اختيار هذا الموضوع إلى مبررات ذاتية و أخرى موضوعية.

أ – المبررات الذاتية :

إن اختيار هذا الموضوع من بين دوافعه انه أصبح في حكم شبه المؤكد على ضوء الوضع الراهن ، صعوبة التخلص من المشكلات السياسية وبناء الديمقراطية، دون تجميع الإمكانات وكافة الجهود وفق رؤية متكاملة تتيح الوصول إلى أعلى مستوى من المشاركة السياسية وزيادة كفاءة النظام السياسي والدفع بحركة التغيير السياسي والبناء الديمقراطي .

ولاجل ذلك لابد من افساح المجال امام مختلف الفئات للمشاركة في الحياة السياسية، وهو ما سيشجع على عودة الحيوية إلى الأحزاب السياسية ، وبالتالي سينعكس إيجابياً على تطور النقاش وتنوع البرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا والمشكلات العامة بوضوح وجدية ، وهو ما سينعكس على طبيعة النظام السياسي ليتحول من البيئة المنغلقة إلى البيئة المنفتحة القابلة للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية ، ما يؤدي الى تغيير بيئة الأحزاب السياسية ويساهم في التحفيز على العمل السياسي وتعزيز النهج الديمقراطي.

ب – المبررات الموضوعية :

إن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية تنبع من حركيته، فأي نظام يشهد تغيرات عدة بالنظر الى حجم التفاعلات الحاصلة بين مختلف مكوناته وفواعله من فترة لاخرى وإذا كان ذلك يصح بصفة عامة فإن تعبيراته تبرز بجلاء عندما نسعى لفهم واقع ومسار تشكل الأحزاب السياسية ومستوى اداءها في الجزائر وهي تعيش مرحلة تحديات وتهديدات ، بالنظر إلى عمق التغيرات التي حدثت خصوصاً بعد التعددية الحزبية والمسار الديمقراطي الذي تعثر في التسعينيات. ومن جملة المبررات العلمية الموضوعية ما يلي :

01 – التحديات السياسية التي تحكم واقع دول العالم الثالث ، وضرورة القيام بإصلاحات شاملة تجسيداً لتطلعات مجتمعاتهم الطامحة لتحقيق تنمية شاملة بأبعادها المختلفة .

02 – ضرورة تحقيق التنمية السياسية باعتبارها رافدا أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة، وكذا دعم مشروع الإصلاح السياسي الذي يستهدف إحداث تغييرات إيجابية سلوكيا ونسقيا في اطار بنيوي شامل .

03 – تنوع الدراسات العلمية الأكاديمية والمتخصصة والتي تولى عناية فائقة بموضوع الاحزاب السياسية، مما يؤكد على أهميتها في واقع الدول والمجتمعات مهما اختلفت وتباينت مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الإشكالية والتساؤلات :

تتمحور إشكالية الدراسة حول وظيفة الأحزاب السياسية ودورها في تطوير الاداء السياسي بما ينعكس بالايجاب على تنمية القدرات وزيادة الفاعلية للعمل السياسي ، فالأحزاب السياسية في الجزائر تعتبر المرآة عاكسة لطموحات الشعب الجزائري تعبر عن أرائه وتدافع عن حقوقه على المستوى المركزي لاصدار القرارات وفي مجال صناعة السياسة العامة ، فالظاهرة الحزبية في الجزائر مصدر انتشار الوعي السياسي ، وأداة بناء الدولة بعد الاستقلال . **فما واقع الاحزاب السياسية في الجزائر والادوار التي يمكن ان تؤديها على ضوء التحديات التي عرفتها عبر مختلف مراحل مسار تشكلها ؟**

وتندرج في سياق هذه الاشكالية جملة من التساؤلات تتمثل فيما يلي :

- ماذا نقصد بالأحزاب السياسية ؟
- كيف نشأت الأحزاب السياسية ؟
- هل توجد معايير محددة تسمح بوجود الأحزاب السياسية ؟
- ماهي الوظائف والأدوار التي تقوم بها الأحزاب انطلاقا من مسار تشكلها للوصول الى السلطة والاستمرار فيها ؟ وما مدى الحاجة اليها وكيف يمكن ان تكون قاطرة للديمقراطية في ظل التحديات الماثلة أمامها ؟
- الجذور التاريخية للأحزاب السياسية في الجزائر والتحولات التي عرفتها وماهو الدور الذي لعبته في الحياة السياسية قبل الاستقلال وبعده وفي ظل الأحادية ثم التعددية الحزبية ؟

الفرضيات :

الفرضية التي تطرحها هذه الدراسة للنقاش سعياً للتحقق من مدى صحتها ومن ثم قبولها كمنطلق أساسي لأي دور للاحزاب السياسية ودورها في تطوير الحياة السياسية بما ينعكس بالايجاب على مستقبل الدول والمجتمعات ، ثم اسقاط التجربة على الحالة الجزائرية ، تتكون من فرضيتين متداخلتين :

الفرضية الأولى : تلعب العلاقة وبيئة اشتغالها و مسار تشكلها والاطار القانوني الناظم لها دوراً حاسماً في تطوير الاداء الحزبي وتفعيله ، باعتبار أن الجزائر كانت دولة مستعمرة ، ثم عرفت تعددية حزبية بعد الاستقلال .

الفرضية الثانية : تتأثر أدوار الأحزاب السياسية في خضم العملية السياسية بمكانتها داخل الحياة السياسية والبيئة التي تنشط فيها ، والمجتمع الجزائري يحتوي على تناقضات فهي في الواقع ذات منبع متأصل في التاريخ السياسي الجزائري ولذلك ظهرت التعددية بقوة (60 حزبا نشطا في فترة قصيرة) والتعددية الحزبية تعيق النسق السياسي والأداء السياسي .

مناهج الدراسة :

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة ، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي ، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد ، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج ، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن تم إلى دراسة موضوعية.

أ – المنهج التاريخي :

يأتي تركيزنا على هذا المنهج ، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لترا كمات سابقة وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأحزاب السياسية عموما قادتنا إلى دراسة التاريخ السياسي الغربي والتاريخ البشري عموما ، لفهم نشأة وتطور ظاهرة الأحزاب ، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للأحزاب السياسية في الجزائر مرورا بالفترة الاستعمارية ثم بالفترة الأحادية ثم للإصلاح السياسي لعام 1989 وتجسيد للتعددية السياسية وصولا إلى تعديلات لقانون الأحزاب السياسية.

ب – منهج دراسة الحالة :

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأًية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظما اجتماعيا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على أساس التعمق فًي الدراسة ، للوصول إلى التعميمات العلمية ولقد ساعدنا هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في الجزائر، خلال العهد التعددي وخلال الوضع الأزموي وصولا إلى أهم العوامل التي أدت بالضرورة إلى التعديلات الدستورية ولقوانين الأحزاب ، كما ساعدنا في الوصول إلى الحقائق لانتهاج التعددية السياسية في الجزائر.

ج – المدخل القانوني :

تم الاستعانة **بالمدخل القانوني** لاستقراء بنود الدساتير والقوانين الداخلية للأحزاب السياسية في الجزائر ونظراً لطبيعة الموضوع المتشعب فانه لا مناص من اللجوء إلى التعدد المنهجي بدلاً من الواحدية المنهجية ، لأن ذلك في نظري لا يؤدي فقط إلي التعرف على كافة أبعاد الظاهرة وإّنما يساعد أيضاً على فهم الظاهرة في تطورها وتفاعلها، لذلك استعنت بمنهجية تتمثل فيما يلي :

تعدد المداخل المستخدمة في دراسة الأحزاب السياسية وفي مقدمتها **المدخل التاريخي والمدخل القانوني ، مع استخدام تقنية دراسة الحالة للأحزاب** لتفسير وتحليل واقع الأحزاب في الجزائر .

وتظل المهمة شديدة الصعوبة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية في حد ذاتها، لما تتسم به الظاهرة الحزبية –على الصعيد الواقعي – من صعوبات بالغة في التطابق مع النماذج التي تقوم خاصة على معايير بنائية (مثل : التفرقة بين **أحزاب الكوادر** و**الأحزاب الجماهيرية**) ، أو بين ما يسمى **أحزاب التمثل الفردي** و**أحزاب التكامل** ، أو معايير سلوكية (مثل : الاختلاف حول كيفية تمثيل المصالح في الأمة) .

تقسيمات الموضوع :

انطلاقاً من الإشكالية والتساؤلات التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، وضعت خطة تشتمل على **ثلاثة فصول** ، إضافة إلى **مقدمة و خاتمة.**

حيث يهدف **الفصل الأول** إلى تحديد الإطار النظري والمقاربة المفاهمية للأحزاب السياسية من خلال تعريف الأحزاب السياسية وأصل نشأتها في **المبحث الأول** ، حيث تم التطرق إلى تعريف الأحزاب السياسية في **المطلب الأول** ، وأصل نشأة الأحزاب من خلال **المطلب الثاني** ، وكذا قراءة في الأهمية الوظيفية للأحزاب السياسية من خلال تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب ، والتطرق الى وظائف وأدوار الأحزاب السياسية في **المطلب الأول** ، مهام الأحزاب ومركزها ضمن النظام السياسي في **المطلب الثاني** ، والأحزاب السياسية كمصدر للديمقراطية في **المطلب الثالث** .

أما **الفصل الثاني** من الدراسة فيهدف إلى مسار تشكل الأحزاب السياسية في الجزائر ، قراءة في مسار الأحزاب السياسية في الجزائر قبل الاستقلال من خلال **المبحث الأول** ، ثم الأحزاب السياسية في الجزائر بعد الاستقلال في **المبحث الثاني** الذي ركزت فيه على مرحلة الأحادية الحزبية في **المطلب الأول** ، والانتقال الى التعددية السياسية (الحزبية) في **المطلب الثاني** .

أما **الفصل الثالث** من الدراسة فيهدف إلى مكانة الأحزاب السياسية في الجزائر بين النص والواقع ، وينقسم الى ثلاثة مباحث : **المبحث الأول** أوضحت فيه الاطار القانوني للتعددية الحزبية من خلال دراسة لقانون الأحزاب السياسية في الجزائر ، أما في **المبحث الثاني** فتطرقت الى قراءة في مكونات المشهد الحزبي الجزائري والتوجهات المختلفة للأحزاب (الاسلامية ، العلمانية ، الوطنية) ، وفي الأخير من خلال **المبحث الثالث** تطرقت الى أداء الأحزاب السياسية (العمل الحزبي) في الجزائر وواقع الديمقراطية والمشاركة ، الحراك الحزبي في المطلب الأول ، فاعلية الأحزاب بين الشكل والمضمون في المطلب الثاني ، وديناميكية العمل الحزبي في المطلب الثالث .

خاتمة البحث يتم من خلالها كشف النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات التي ينبغي العمل بمقتضاها لتفعيل عمل الأحزاب السياسية في الجزائر وتجسيدها على أرض الواقع.

الفصل الأول

الأحزاب السياسية مقاربة مفاهيمية

الفصل الأول : الأحزاب السياسية مقاربة مفاهيمية.

تمثل الأحزاب السياسية مركزا هاما من مراكز العملية السياسية في كافة النظم تقريبا إذ كانت ولا تزال الأحزاب السياسية إحدى التنظيمات الرئيسية في الدولة وإحدى وسائل التعبير عن مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية في المجتمع ، كونها تمثل القوى الاجتماعية والوسيلة التي تستطيع عن طريقها الطبقات والمحليات والجماعات العنصرية وغيرها السعي لتحقيق أهدافها[1]

إلا أنها تمثل في نظر البعض رمزا للانقسام و الشقاق ، وخاصة لدى المفكرين الذين يحاولون تقييد العمل السياسي بالجوانب الأخلاقية ، لذلك تناول الكثير من كتاب وفقهاء القانون الدستوري و العلوم السياسية بالتعريف ، وبالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد ، لأن معنى الحزب السياسي يختلف و يتباين زمانا ومكانا[2] ، لأنه يتمتع بقدرته على تنظيم و تجنيد الجماهير، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة نظرا لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة وما يمثله ذلك من عقبات أمام تأثير الجماهير المباشر على السلطة من حيث اختيار أعضائها والرقابة على أعمالهم .

كما ينبغي أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية أو الحزب السياسي هو جهاز أو ظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد في آن واحد مثل ظاهرة الحزبي . وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفيات الإيديولوجية، لأن الانتماء الحزبي يفسر السلوك الانتخابي. بالنسبة لعدد كبير من الناس وبذلك تحقيق أهداف متمثلة في إقامة نظام حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الأغلبية لكن قبل الحديث عن أهمية الأحزاب والدور الذي تلعبه يجب علينا أولا التعريف بهذه الأحزاب التي قدمت من طرف المفكرين الغربيين والعرب[3]

إن الاختلاف الجوهري لمفهوم الأحزاب تناول نموذجين معرفين هما : النموذج المعرفي العربي الإسلامي والنموذج المعرفي الغربي. بالنسبة لعدد كبير من الناس وبذلك تحقيق أهداف متمثلة في إقامة نظام حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الأغلبية ، لكن قبل الحديث عن أهمية الأحزاب والدور الذي تلعبه يجب علينا أولا التعريف بهذه الأحزاب التي قدمت من طرف المفكرين الغربيين والعرب[4]

إن الاختلاف الجوهري لمفهوم الأحزاب تناول نموذجين معرفين هما : النموذج المعرفي العربي الإسلامي والنموذج المعرفي الغربي.

[1] _ حسين عبد الحمي - أحمد رشوان ، **الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، مصر : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2008 ، ص 21 .

[2] _ بن شرفي فايزة ، **مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستير: تخصص إدارة عامة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، كليةالحقوق والعلوم السياسية ، ص 20 .

[3] _ نور الدين حاروش ، **الأحزاب السياسية** ، الجزائر :دار الأمة للنشر ، ص13 .

[4] _ نورالدين حاروش ، **الأحزاب السياسية** ، الجزائر: دار الأمة للنشر ، ص .13

المبحث الأول : الأحزاب السياسية (التعريف – النشأة).

تعتبر الأحزاب إحدى الوسائط البارزة في الحياة السياسية سيما في الأنظمة الديمقراطية بالنظر لما تقوم به من دور أساسي في التداول السلمي على السلطة وتجسيد مبدأ المشاركة السياسية بالإضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه، وانطلاقاً من هذه الأهمية في الحياة السياسية فإننا سنحاول البحث في مفهوم الحزب السياسي وما تضطلع به الأحزاب السياسية من وظائف متعددة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية السياسية. والأحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية الحديثة ليست في حاجة إلى الإثبات، لأّنه بصرف النظر عن أي أحكام" **قيمية** "حول الظاهرة الحزبية، فإن النظم السياسية الحديثة تظل غالباً نظماً "**حزبية** "سواء كانت ليبرالية أم شمولية ، تعددية أم أحادية[1].

وعلى هذا الأساس فإن الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة يضفي أهمية خاصة على موقع وأهمية الأحزاب السياسية داخل النظم السياسية السائدة في بلدان العالم الثالث ، والساعية للفكاك من أسر التخلف وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها[2].

إنّه من الصعوبة أن يتمكن الباحث من تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد مثل الظاهرة الحزبية وكذلك الأحزاب السياسية، ويرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للمفكرين والباحثين الذين تصدوا لتحديد هذا المفهوم، غير أن ذلك لن يمنعنا من محاولة مقاربة هذا الموضوع من خلال التمييز بين اتجاهين أساسيين وسرد مجموعة من التعاريف قُدمت للحزب السياسي، ثم التطرق لظروف نشأة الأحزاب السياسية وأبرز مكوناتها وعناصرها.

المطلب الأول : تعريف الأحزاب السياسية .

على الرغم من أ ن أغلب دارسي الأحزاب السياسية سواء القدامى أو المحدثين قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي، فإن البعض الآخر من أبرز دارسيها لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر بل شككوا في جدواها، ومن الأمور الملفتة للنظر أن كتاب الأستاذ الفرنسي **موريس دوفرجيه** عن الأحزاب السياسية والذي صدر للمرة الأولى سنة 1951 م لا نجد فيه تعريفاً واضحاً للحزب السياسي[3] .

أيضا فإن الأستاذ الإيطالي **جيوفاني سارتوري** في مؤلفه الذي صدر سنة 1976 م بعنوان : "**الأحزاب والنظم الحزبية**"، وبعد أن يستعرض التعاريف التي وضعها عدد من الدارسين الآخرين يتساءل عن جدوى التعريف وأهميته[4] .

وبالتالي فإن **سارتوري** يعود على الفور، ليقرر أّنه إذا كانت دراسة الأحزاب السياسية لا تستلزم ضرورة إيجاد تعريف دقيق ، فإن التطورات المعاصرة تحتم ذلك في الوقت الراهن وفي مقدمتها التوسع العالمي الشامل للظاهرة وفي مجالات دراستها والضرورات الإجرائية للدراسة.

---

[1] _ ابن منظور الأنصاري ، **لسان العرب المحيط** ، ج1 ، بيروت : دار لسان العرب ، د.ت.ط ، ص 299 .

[2] _ أسامة الغزالي حرب ، " **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**"، الكويت : المجلس الوطني ث ف آ ، 1987، ص05 .

[3] _ موريس دوفرجيه ، **الأحزاب السياسية** ، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط 3 .بيروت : دار النهار .

[4] _Giovanni sartori, **Parties and Party Systems**: A Framework for Analysis, Cambridge: Cambridge University Press, 1976, Vol. 1, p58-60.

وبالتالي فإن **سارتوري** يعود على الفور، ليقرر أنّه إذا كانت دراسة الأحزاب السياسية لا تستلزم ضرورة إيجاد تعريف دقيق، فإن التطورات المعاصرة تحتم ذلك في الوقت الراهن، وفي مقدمتها التوسع العالمي الشامل للظاهرة وفي مجالات دراستها والضرورات الإجرائية للدراسة.

ويضيف **سارتوري** أن دخول الدراسات الحزبية ضمن العديد من مجالات الدراسات السياسية الأخرى في عصر ثورة العقول الالكترونية، يستلزم إيجاد تعاريف دقيقة تضمن سلامة البيانات التي تغذي بها الحاسبات وبنوك المعلومات، كشرط أساسي لسلامة النتائج التي يمكن التوصل إليها[1]

أولاً – تعريف الحزب لغةً : الحزب في اللغة له أكثر من مدلول، وقد بينت كتب اللغة هذه المدلولات وأشارت إلى معاني الحزب، فجاء في" **لسان العرب** "الحزب جماعة الناس والجمع **أحزاب**، وحز ب الرجل : أصحابه وجنده الذين على رأيه،" وكلّ قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضا"، والحزب : الو رد ، ووِرد الرجل من القرآن والصلاة حزبه والحزب: النصيب يقال أعطني حزبِي من المال أي حظي ونصيبي، والحزب:النَّوبة في ورود الماء، والحزب: الصنف من الناس، والحزب :الطائفة وحازبالقوم وتحزبوا تجمعوا وصاروا أحزاباً، وحزبهم جعلهم كذلك ، وحزب فلان أحزابا أي جمعهم وحزبه أمر أي أصابه[2]

وبالتالي فإن الحزب له عدة مدلولات لغوية ، من بينها الجماعة والطائفة وهذا المعنى يشترك مع المعنى الاصطلاحي.

ثانيا – تعريف الحزب اصطلاحا : أما اصطلاحاً فقد وردت تعاريف متعددة للحزب، تأثرت بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قدم التعريف والبيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها. وفي سياق عرضنا حول مفهوم الحزب السياسي عند المفكرين والباحثين الغربيين نجد رئيس وزراء بريطانيا **موشي حاييم دزرائلي** يرى بأن الحزب السياسي" مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين"، غير أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة إمكانية وجود حزبين أو أكثر يتقاسمان نفس المبادئ والأهداف داخل الدولة نفسها[3]

بينما عرف **هارولد لازويل** Harold Lasswell الحزب السياسي بأّنه " المنظمة المختصة بتقديم المرشحين والقضايا السياسية تحت اسمها في الانتخابات"[4]

وعرف الكاتب البريطاني **إدموند بيرك** الحزب السياسي بأّنه" مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع "[5]

بينما نجد **جيمس كولمان** J.S.Colman يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتنطبق على كلّ الأنظمة السياسية، فقد عرف الأحزاب السياسية بأّنها " اتحادات وجمعيات منظمة بصفة رسمية ولها هدف واضح ومعلن يتمثل في حصولها، أو احتفاظها بالقيادة أو الإدارة الشرعية على الأشخاص أو السياسة الحكومية

---

[1] _Giovanni sartori, **Parties and Party Systems**, Ibid, p60.

[2] _ ابن منظور ، **لسان العرب المحيط** ، ج1 ، بيروت : دار لسان العرب ، د.ت.ط ، ص 308

[3] _ الكيلاني وآخرون ، **موسوعة العلوم السياسية** ، الكويت : مطبعة الوطن ، 1994 ، ص 523

[4] _ علي محمد شمبش ، **العلوم السياسية** ، بنغازي : مطبعة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1979 ، ص86 .

[5] _ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، **المدخل إلى العلوم السياسية** ، ط 2 ، الخرطوم : مطبعة جي تاون ، 2003 ، ص378

لدولة ذات سيادة حالية أو مرتقبة، سواء حصلت على هذه القيادة بمفردها أو بواسطة الائتلاف أو عن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات أو الجمعيات المماثلة "[1]

ولا يبتعد **جوزيف لابالومبارا** في تعريفه للحزب السياسي عن التعاريف السابقة مع بعض الإضافات " فالحزب في نظره تنظيم رسمي هدفه وضع وتنفيذ السياسات العامة "[2]

في حين أن **ماكس فيبر** يرى أن اصطلاح الحزب " يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء "[3]

وبأسلوب لا يخلو من البساطة والتفصيل يعبر **جورج بيردو** G.Burdeau من خلال تعريفه للحزب بأنّه "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولى الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة."

ربما هذه التعاريف الأخيرة مقنعة أكثر من غيرها باعتبارها تتحدث مباشرة عن المفهوم الحقيقي لتنظيم الأحزاب ولاسيما طموحها النهائي لتجربة ممارسة السلطة.

ولكن التعريف الأخير يكون قد تجاهل أشياء مهمة تتعلق بتنظيم وتصنيف الأحزاب السياسية خاصة عندما يقول أن الحزب يعمل على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين والأعضاء، لأّنه في هذا الإطار يستبعد ما نسميه " **أحزاب الكوادر**."

وفي التعريف السالف ذكره لابد أن يخرج الحزب عن طبيعته وبنيته الداخلية، خاصة عندما يجمع كلّ من يؤمن أو لا يؤمن بأفكاره أو يشترك معه، وهو ما يتنافى مع وجود أحزاب" مغلقة" تمارس عملها بالإكراه والإجبار)حزب البعث مثلاً والعديد من الأحزاب الفاشية .

بينما يرى البعض الآخر من الباحثين أن الحزب بمثابة تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة[4]، وفي اعتقادي أن **سمير عبد الرحمن الشمري** في مفهومه للحزب استطاع الجمع بين العديد من خصائص الحزب السياسي وبالتالي اقترب من التوفيق بين التعاريف السابقة، حيث عرف الحزب " بأنّه جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة إذا كانت في المعارضة، وإلى تغير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتماشى مع قناعتها واتجاهاتها. "

---

[1] _ علي محمد شمبش ، **العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص86 .

[2] _ الكيلاني وآخرون ، **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص532 .

[3] _ صلاح نيوف ، **نظرية الأحزاب السياسية** ، الحوار المتمدن، العدد 1254 ، بتاريخ: 2005/07/10، www.rezgar.com

[4] _ علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 168 .

يعتبر **ويليام كروس** William Cross الأحزاب السياسية من أهم مرتكزات الديمقراطية حيث يمكن بواسطتها اختيار رئيس الوزراء وتعيين الحكومة والهيئات التشريعية وبالتالي تقرير القضايا المصيرية للبلاد[1]

ويعتقد **بنجامن كونستانت** Benjamin Constant بأن" الحزب هو اجتماع من الناس لرأيهم أو ينادون بمذهب سياسي واحد"[2]

بينما يقترح **كلسن** H. Kelsen تعريفه للحزب السياسي بقوله" الأحزاب هي تكوينات تجمع عدد من الناس من نفس الرأي لتحقيق تحالف حقيقي وسيطرة على إدارة الشؤون العامة."

ولا يختلف المفكرون العرب كثيرا عن الغربيين في تعريف الحزب، بل إن التعاريف متشابهة إلى حد كبير إن لم تكن متطابقة، فقد جاء تعريف الحزب في" **موسوعة السياسة** "بأّنه مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة.

وتصف الدكتورة **نبيلة عبد الحليم** الأحزاب بأّنها ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة وإعطائها تعريفاً شاملاً، وبالتالي فهي تعرف الحزب وفقًا لمدلوله التنظيمي ثم تعرفه وفقاً لمبادئه وأهدافه وتعرفه مرة أخرى باعتبار وظائفه.

وتحاول بعد ذلك صياغة تعريف جامع للحزب وهو "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة"[3] ، هذه أهم التعاريف التي قدمها الباحثون والمفكرون في محاولة منهم لضبط مفهوم الحزب السياسي وتحديد مدلوله الإجرائي، وكأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية تتعدد التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية، على أّنه ومن واقع النظر لهذه التعاريف يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو "اتحاد بين مجموعة من الأفراد، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها، وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه ، وله جهاز إداري معاون ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب."

وقد لاحظنا مدى التمايز بل والتناقض أحياناً بين التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية إلا أن ذلك لا يمنعنا من محاولة رصد بعض القواسم المشتركة بين تلك التعاريف وهي كالآتي :

أ – ضرورة توفر رؤية سياسية موحدة أي وجود إيديولوجيا مشتركة تترجم عادة في برنامج الحزب السياسي الذي يعرض على المواطنين لاختياره عبر الانتخابات.

ب – وجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرار على أن يمتد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منظمة داخلية وبين الوحدات المحلية والقومية.

ج – اهتمام الحزب السياسي بالتأييد الشعبي واستقطاب الأنصار لاسيما في أوقات الحملات الانتخابية والتصويت والتظاهرات الهامة.

---

[1] _Cross William، **Political Parties**، Canada، 2004 ،p 08.

[2] _ نبيلة عبد الحليم كامل ، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1982 ، ص71 .

[3] _ حسان محمد شفيق العاني ، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** ، بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، 1986 ، ص262

د- السعي الحثيث للوصول للسلطة أو المشاركة فيها عبر إقامة التحالفات في محاولة التأثير على قرارات وأولويات السلطة الحاكمة من خلال وجود الحزب في صف المعارضة.

هذا ومن خلال استقراء هذه التعاريف نرى أن هناك عناصر يجب أن تتوافر في الحزب السياسي والتي تكاد تكون نقاط اتفاق بينها، ويمكن حصرها فيما يلي :

أ - **مجموعة من الأفراد** : إذ لا يمكن أن يطلق على أي تنظيم حزب ما لم يكن له أعضاء ومؤيدون وجماهير، ولا يطلق على الشخص الواحد حزب مهما كانت لديه أفكار وبرامج ما لم يلتف حوله الناس والجماهير.

ب -الإطار الفكري : بمعنى أنّه يجب أن يجتمع هؤلاء الأفراد حول رابطة فكرية وفق جملة من المبادئ والأفكار ويكون لهم برنامج واضح المعالم.

ج -الإطار التنظيمي : الرابط التنظيمي شرط أساس للحزب فلابد من وجود نوع من العلاقة التنظيمية بين أفراد الحزب، إذ أن الحزب يهدف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفه، وهذا يقتضي وجود قوالب وأشكال تنظيمية تستوعب هؤلاء الناس وتوظف طاقاتهم وتوزع الأدوار بينهم.

د -الهدف السياسي : إن الوصول إلى السلطة هو العنصر الأساسي الذي يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات، فهناك تنظيمات عدة تشترك مع الحزب في العناصر السابقة مثل : الجمعيات الثقافية والنقابات المهنية وجماعات الضغط التي هي كلّها عبارة عن مجموعة من الأفراد يجتمعون على بعض المبادئ وقد توجد روابط تنظيمية بينهم، ولكن ما يميز **الحزب** عن هذه التنظيمات هو أن هذه الأخيرة لا تسعى للوصول إلى السلطة، فالجمعيات تسعى لنيل حقوق شريحة معينة كما هو الحال في النقابات المهنية، أو تسعى لحلّ بعض المشاكل والأزمات الآنية وعليه فإن المعيار الوحيد للتفريق بين الأحزاب وغيرها من التنظيمات هو الهدف السياسي ، وبهذا فإن أي تجمع أو تنظيم تجتمع فيه العناصر السابقة يمكن أن يطلق عليه" حزب سياسي"، بينما توجد عناصر أخرى إضافة للعناصر الأساسية للحزب السياسي مثل:القيادة والإدارة والعنصر المالي .

ويؤكد **موريس دوفرجيه** أنّه بالرغم من أن لكلّ حزب تركيبته الخاصة التي لا تشبه في شيء تركيبة الأحزاب الأخرى، إلا أنّه يوجد عناصر تمثل أهم مكونات الأحزاب السياسية وهي : **اللجنة - الشعبة - الخلية.**

ويمكن أن نضيف إلى مكونات الحزب السياسي ما يلي :

1- اسم وشعار خاص للحزب يميزه عن بقية الأحزاب.
2- عنوان رئيسي ومقرات فرعية.
3- مجموعة من الأهداف يسعى الحزب إلى تحقيقها.
4- قائمة بشروط الانتساب للحزب.
5- مالية عامة للحزب وإجراءات صرفها[1]

[1] _ الكيلاني وآخرون، **الأحزاب السياسية في العالم العربي**، بيروت المركز اللبناني للدراسات، الطبعة 1 ،2006 ، ص12

كلّ من **جوزيف لابالومبارا** .J. Lapalombara **وينر ماينرل** M.Weiner أنه يوجد أربعة معايير ضرورية وكافية للحصول على حزب سياسي وهي :

المعيار الأول : استمرارية التنظيم.

المعيار الثاني : تنظيم متقن وكامل على مستوى الدولة.

المعيار الثالث : الإدارة الحرة والقوية لقادة الأحزاب الوطنية والمحلية بممارسة السلطة منفردة أو مع أحزاب أخرى في نظام سياسي قائم أو نظام مستقبلي.

المعيار الرابع : وهو البحث عن المساندة الشعبية من خلال الانتخابات[1] .

ومن هذا المنطلق الذي تم من خلاله عرض أشهر التعريفات الإصطلاحية للأحزاب السياسية يمكن القول بأن الحزب السياسي هو تجمع من الأفراد ،ذو تنظيم وطني له مشروع سياسي ،ويعبر عن قوى إجتماعية ، يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة .بعد هذا التعريف نتساءل عن العناصر الرئيسية في الحزب ، يرى أنطونيو غرامش من أجل وجود الحزب ، فإنه ينبغي تظافر ثلاث عناصر أساسية وهي :

01 – عنصر واسع الإنتشار يشمل رجال عاديين بإنضباطهم و بإيمانهم.

02 – عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي و يجعلها فعالة.

03 – العنصر الأوسط الذي يربط الأول و الثاني ربطا ماديا و معنويا ، و لكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة ،و يتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق" النسب المحددة "فمإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول بإستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية[2]

المطلب الثاني : أصل نشأة الأحزاب السياسية .

إن أغلب المختصين وعلى رأسهم العالم الفرنسي **موريس دوفرجيه** يؤكدون أن المعنى الصحيح للحزب السياسي كما نعرفه اليوم، لا يعود لأكثر من حوالي قرن ونصف من الزمن أي حّتى عام 1850 م ، ولم يكن هناك وجود لأحزاب سياسية في أي بلد من العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية[3]

أما عام 1950 م فقد شهد بداية تسرب هذه الظاهرة إلى الشعوب والأمم الأخرى، واليوم توجد الأحزاب السياسية وتنتشر في كلّ مكان من العالم. ولكن ما هي الأسباب الحقيقية وراء نشوء الأحزاب السياسية ؟.

أولاً –أصل النشأة والتأسيس : يشير **موريس دوفرجيه** إلى أن نمو الأحزاب السياسية ارتبط تاريخياً بنمو الديمقراطية واتساع مفهوم الاقتراع العام الشعبي ليشمل كافة الطبقات وإلغاء القيود المالية التي ارتبطت به في السابق وهناك أصلين أساسين لنشوء الأحزاب السياسية[4]

---

[1]_Lapalombara Joseph and Myron Weiner , **Political Parties and Political Development ,** Princeton , University press , 1966 , P 5-7 .

[2]_ أنطونيو غرامشي ، **قضايا علم السياسة في الماركسية** ، ترجمة واهي شرفان و قيس الشامي ، بيروت : دار الطليعة ، 1970 ، ص49

[3]_ سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، أستاذة القانون العام كلية الحقوق جامعة القاهرة ، جمهورية مصر

[4]_ طارق المجذوب ، **الإدارة العامة** ، بيروت : الجامعة العربية كلية الحقوق منشورات الحلبي الحقوقية، 2003 ، ص611 .

أ –**الأصل الانتخابي البرلماني (أحزاب داخلية النشأة)** : أطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأّنها ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات وقد أدى استمرار هذا الاتصال والتفاعل إلى ظهور الأحزاب السياسية.

Des partis Origine intérieure électorale et parlementaire

ب –الأصل غير الانتخابي أو غير البرلماني (أحزاب خارجية النشأة) :

ظهور هذا النوع من الأحزاب الذي ارتبط بقيام مجموعة من الجمعيات والنقابات والاتحادات التي قامت بتأسيسها، يسميها الفقهاء **أحزاب ذات أصل خارجي** وهذه هي الأحزاب التي قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية**Des partis Origine extérieure** . .

الأحزاب السياسية قديمة من حيث نشأتها فقد تحدث **أرسطو** عن الجمعيات السياسية، ولكن لم يعط معلومات عن نشاطاتها وفعالياتها والتي لم تكن بالتأكيد تعطي نفس المعنى اليوم.

ولكن إذا كان مصطلح الحزب قديماً، فإن مفهوم الحزب السياسي لم يبدأ بشكل حقيقي إلا مع ظهور "البرلمانية" Parliamentary **(أحزاب نشأت داخل البرلمانات ومن تنظيم الناخبين)**

في حين كانت التجمعات السياسية موجودة حتى القرن التاسع عشر، ولكن اعتمدت بشكل جوهري على اعتبارات شخصية تتعلق بالصفات الشخصية لأعضاء هذا التجمع من أجل الحصول على أعضاء أو مناصرين أو على التجانس الفكري والإيديولوجي.

وقد حصل هذا التجانس والتكتل الأيديولوجي بشكل واضح على سبيل المثال قبل وأثناء الثورة الفرنسية، كما فعل "**الجيروندیون** "[1] وفي بريطانيا نشهد بروز الأحزاب بعد الإصلاح الذي حصل في الانتخابات عام 1832 م والذي زاد من عدد الناخبين، فالأحزاب البريطانية طورت نوعية تنظيمها وأصبحت أحزاباً وطنية بمعنى الانتشار الجغرافي، وفي فرنسا بقى مصطلح الحزب يستحضر ويذكر باتجاه أو نزعة.وفي عام 1848 م ظهر ما يمكن أن نسميه" **حزب العمال** "والذي يشير حصراً إلى الحزب الذي أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح العمال، وضمن هذه المرحلة وجدت العديد من الأحزاب العمالية في فرنسا وخارجها، ولكن قبل نهاية القرن التاسع عشر لم يأخذ مصطلح الحزب معناه كتنظيم سياسي مبني على أسس قوية وفق ترتيب **بنيوي** إلا بين عامي 1864–1891 م. أما الأحزاب السياسية الحالية فإّنها تشكل نماذج من التنظيم مختلفة جداً عما كانت عليه الأحزاب في القرن التاسع عشر خاصة فيما يتعلق بوظائفها أو قواعد عملها.

---

[1] _ **الجيروندیون** أعضاء حزب سياسي فرنسي نشأ أثناء الثورة الفرنسية .وجاءت تسمية الحزب بهذا الاسم لأن معظم القادة المَنظِّمين له ينتمون لمقاطعة **جيروند،** والجيروندیون جمهوريون يمثلون البرجوازية (**الطَّبقة المتوسطة**) ويؤمنون بالملكية الخاصة ويخشون من سيطرة باريس على فرنسا كلِّها، كما كانوا يفضلون التَّخلص من المَلكية في فرنسا وإنشاء جمهورية فيدرالية .وأهم شخصيتين من الجيروندیين هما :**جاك بيير بريسو دي وارفيلي** والسيدة **ماري جان رولان دي لا بلاتيير** .جاء الجيروندیون إلى الحكم بناء على دستور عام 1791 م .وفي شهر يونيو من عام 1793 م أجبرت مظاهرة من عامة الناس في باريس المؤتمر المحلي على إزاحة واعتقال الجيروندیين، وقعت الحكومة تحت سيطرة اليعاقبة وهم جمهوريون يؤمنون بسيطرة باريس. كما تم إعدام العديد من الجيروندیين بالمقصلة أثناء عهد الإرهاب في الثورة الفرنسية.

لمزيد من التفاصيل يراجع موقع **الموسوعة المعرفية الشاملة** على الانترنت : **http://www.mousou3a.educdz.com**

تكونت أول الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا وأمريكا، وقبل ذلك ظهر حزبا **الويج** و**التُوري**[1] في بريطانيا ، وكانا في القرن الثامن عشر الميلادي مجموعات متفرقة من ذوي المصالح المشتركة التي تهدف للسيطرة على الحكم وأعضاؤهما في الغالب هم أصحاب الأراضي والأعمال التجارية والأثرياء الذين كانوا يتنافسون للتقرب من الملك ولم يكونوا بحاجة لمن ينتخبهم لأن حق الانتخاب كان مقصورا على فئة قليلة من الشعب.

ونشأت الأحزاب السياسية المنظمة مع تطور نظم الحكم الديمقراطي، غير أن كثيراً من القادة لم يكونوا راضين عن نشوئها، لكن المصالح الاقتصادية والميول السياسية والاجتماعية هي التي جمعت بعض الناس إلى بعض لتكوين منظمات سياسية تحفظ مصالحهم.

لقد استخدم مستبدون أحزاباً لتدعيم سلطتهم، ففي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين استولت أحزاب فاشية معادية للحرية على مقاليد الحكم في عدد من البلاد الأوروبية، وفي الوقت نفسه برزت الأحزاب الشيوعية مستلهمة تجربة قيام النموذج السوفياتي (سابقًا) بعد الثورة البلشفية الروسية عام 1917 م ، وكانت هذه الأحزاب الشيوعية شديدة التنظيم تحت قيادة مركزية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تكونت أحزاب سياسية في كثير من البلاد الساعية للاستقلال عن الحكم الأجنبي ، وكثير من قادة تلك الأحزاب صاروا قادة لدولهم الجديدة. كما أن بعض الدول برزت فيها الأحزاب السياسية على أساس التقسيمات القبلية والعرقية والدينية ، بينما في بعض البلاد النامية لا ينظر إلى الأحزاب المعارضة على أنّها ضرورية للحكم

الديمقراطي ، لذلك اتجهت بعض هذه الدول إلى نظام الحزب الواحد.

ثانياً –أسباب نشأة الأحزاب السياسية : إن الأحزاب السياسية التي ينطبق عليها مثل هذه الشروط لم تنشأ نشأة واحدة، بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة أه مها خمسة :

أ –ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ووظائفها في النظم السياسية المختلفة :لأّنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة الأولى لظهور الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والمصالح، وتوضح لديهم حتمية العمل المشترك وازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية، وفي العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف

العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911 م.

1_ **حزب الويج (whige)** يسمي حاليا حزب الأحرار تأسس عام 1874 م، اسم يطلق على الأحزاب السياسية بإنجلترا واسكتلندا وأمريكا .وكلمة **ويج** مصطلح أسكتلندي أطلق في وقت ما على سكان غربي اسكتلندا الذين عارضوا الملك تشارلز الأول في عام 1648 م ، كما أطلق على الخصوم السياسيين لهذه الجماعة اسم **التوري (Tories)** حزب المحافظين حاليا تأسس عام 1867 م.

وهم الجماعة المساندة للملكية والكنيسة الانكليكانية في اتحاد وطني يجتمع سنويا، ويرجع أصل هاتين الجماعَتين السياسيَتين إلى ما كان يعرفُ **بقوانم الاستبعاد** .

ب –ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم :وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام عوضاً عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء .حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية، التي تشكل في كلّ منطقة من المناطق

الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف، وقد اختفت تلك الكتل – بداية – مع انتهاء الانتخابات، لكّنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدين في الفكر والرأي ، وبداية التواجد هنا كان خارج البرلمان ثم أصبح الحزب يتواجد داخله، وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية.

ج –ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات : وقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها، ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك **حزب العمال البريطاني** الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال، وكذلك الحال بالنسبة **لأحزاب الفلاحين** خاصة في بعض الدول الاسكندينافية التي كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية.

إضافة إلى ذلك نشأت بعض الأحزاب المسيحية في أوروبا أساساً من الجمعيات المسيحية أما في أمريكا اللاتينية فإّنه لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية، لهذا فإن البحث في أصل الأحزاب هناك يرتكز على التحليل الاجتماعي والاقتصادي لأوضاع هذه البلدان بعد جلاء الاستعمار، بما يعكس مصالح كبار الملاك والعسكريين والكنيسة، وكانت تلك هي اللبنة الأولى لظهور الجيل الأول من الأحزاب السياسية هناك.

د –ارتباط نشأة الأحزاب السياسية (في بعض الأحيان) بوجود أزمات التنمية السياسية :إن العديد من أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة الكثير من الأحزاب السياسية، ومن الأحزاب التي نشأت بموجب **أزمة الشرعية** وما تبعها من **أزمة مشاركة** نذكر الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن ال 18 م وخلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينيات القرن الماضي، أما **أزمة التكامل** فقد أنتجت في كثير من البلدان أحزاباً قوميةً وفي هذا الصدد نشير على سبيل المثال إلى بعض الأحزاب الألمانية والإيطالية ، إضافة إلى بعض الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفاً لها.

هـ – ظهور الأحزاب السياسية نتيجة قيام بعض الجماعات بتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من الاحتلال الأجنبي : وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي ودول إفريقيا.

وعلى هذا الأساس نشأت الأحزاب السياسية وتطورت مع مرور الزمن، وتجلت أهميتها في تنظيم المجتمعات البشرية وإسهامها في فتح آفاق المشاركة السياسية ودعم سبل التنشئة السياسية للفرد ضمن الجماعة، رغم ما قيل عنها في بداية نشأتها من أّنها ستكون أداة للانقسام وللفساد وعدم الاستقرار السياسي، وأّنها ستفتح المجال أمام التدخل الأجنبي وفق منظور جورج واشنطن مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية قراءة في الأهمية الوظيفية.

نظراً للمكانة المحورية التي تتمتع بها الأحزاب في الأنظمة السياسية وارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية، مما دعي البعض إلى القول بأن الأحزاب السياسية عماد الديمقراطية والعداء للأحزاب يخفي العداء للديمقراطية نفسها[1]

أصبحت الأحزاب تضطلع بأدوار بالغة الأهمية داخل المجتمعات وخاصة أنظمتها السياسية حيث يمكننا التفريق بين وظائف الأحزاب الحاكمة ووظائف الأحزاب خارج السلطة أو المعارضة لكننا لن نتوقف كثيراً عند هذه التقسيمات مع الإشارة إلى تلك الفوارق الوظيفية والتقسيمات في حدود متطلبات البحث .

المطلب الأول : وظائف وأدوار الأحزاب السياسية.

هناك الكثير من الدراسات التي ركزت على الجانب الوظيفي للأحزاب السياسية، أي أهمية الأحزاب في الربط بين النظام السياسي والمجتمع.

أكد **سيجموند نيومان** أربع وظائف رئيسية للأحزاب السياسية سواء كانت ديمقراطية أو شمولية وهي كما يلي :

أ- تنظيم الإرادة السياسية للشعب والتسويق لمبادئ الحزب.

ب- إدماج المواطن في الحزب وتعليمه الالتزام السياسي.

ج – ممارسة الحزب دور الوسيط أو همزة الوصل بين الرأي العام والحكومة.

د – اختيار القادة لانتخابهم من قبل الشعب الأمر الذي يستدعي مستوى من الوعي لدى المواطنين لضمان الاختيار الصحيح، ويرى **نيومان** أن الديمقراطية يمكن أن تواجه أزمة شديدة في حال فشل الأحزاب في ممارسة هذه المهام، مما يهيئ المناخ لصعود الحركات الراديكالية التي يصبح هدفها النضال من أجل نظام سياسي جديد[2]

أما **دافيد أبتر** فيميز بين وظائف الأحزاب السياسية وفق طبيعة النظام السياسي الذي تتواجد فيه (ديمقراطي أو شمولي) ، ففي النظم الديمقراطية يتضح أن الحزب يلعب ثلاث وظائف أساسية :

أ – مراقبة السلطة التنفيذية.

ب – تمثيل المصالح.

ج – استقطاب المرشحين والأعضاء.

بينما في الأنظمة الشمولية تقوم الأحزاب السياسية بوظيفتين :

أ – الحفاظ على صلابة وتضامن مجموعتها.

ب – دور الإشراف والإدارة[3]

بينما ركز بعض الدارسين على وظائف خاصة ببعض الأحزاب السياسية مثل الوظيفة المنبرية عند الأحزاب الاحتجاجية حسب **جورج لافو**، أو وظيفة التنظيم المضاد.

---

[1] _ طارق المجذوب ، المرجع السابق ذكره، ص612

[2] _ خضر طارق فتح الله ، **دور الأحزاب السياسية في النظم النيابية دراسة مقارنة** ، القاهرة : دار نافع ، 1986 ، ص60 .

[3] _ صلاح نيوف ، **نظرية الأحزاب السياسية** ، الحوار المتمدن ، مرجع سابق.

وفي إطار البنيوية الوظيفية حدد **جيمس كولمان** و**غابر**يال **ألموند** ثلاث وظائف تختص فيها الأحزاب وهي : جمع المطالب ، الترابط بين المصالح ، ترشيح الإجماع.

أماّ **روبرت ميرتون** فقد ميز بين الوظائف الظاهرة وهي تلك الوظائف المقصودة والمتوقعة النتائج ، والوظائف الخفية وهي النتائج التي تترتب على النشاطات وتكون غير مقصودة ومفهومة من طرف الفاعلين . فالوظائف الظاهرة للأحزاب تتمثل في تلك الوظائف التي تساهم في تصحيح وتكييف النظام مع محيطه ، بينما الوظائف الخفية فتتمثل في تخفيف وحل الصراعات الاجتماعية.

وانطلاقاً من هذا المفهوم حدد **فرانك سوروف** F.Sorauf ثلاث وظائف ظاهرة للأحزاب السياسية وهي : الوظيفة الانتخابية ، الوظيفة الرقابية الحكومية ، تحديد التعبير السياسي أو هيكلة الرأي العام.

أماّ الوظائف الخفية فتتمثل في : تحديد وشخصنة بعض الحاجات الاجتماعية ، تنظيم شبكة من المصالح والوساطات بين أطراف مالية وأطراف سياسية وحكومية وتبادل الخدمات والمنافع فتح القنوات أمام الحراك الاجتماعي لبعض الفئات المهمشة والسماح لها بتسلم بعض الوظائف والمهام.

وبعيداً عن هذا الجدل يمكن أن نجمل أهم وظائف الأحزاب السياسية فيما يلي :

01 - **تجميع المصالح:** يقصد بها تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من قبل ، ويقول **ألموند** عن تجميع المصالح " إنّه النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات ومصادرهم لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى، وتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجميع المصالح، فهي تسمي

مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول أن تحشد التأييد لهم[1]

ويمارس الحزب وظيفة تجميع المصالح من خلال مؤتمراته، وعندما يتلقى الشكاوى والمطالب من التجمعات النقابية والعمالية والهيئات الأخرى، يقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها واقتراح سياسة معينة بديلة، وفي الأنظمة غير الديمقراطية تضمر هذه الوظيفة وتتحجم كثيراً من جراء قيود وضوابط النخبة المسيطرة على نشاط الأحزاب.

02 - **التجنيد السياسي** : يعنى بالتجنيد عموماً عملية اختيار أفراد لشغل أدوار ضمن نسق اجتماعي معين ، ويعني التجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية كرئيس مجلس الوزراء أو الوزير أو عضو برلمان أو موظف إداري ، وكذا المناصب الأقل رسمية كالنقابي أو الحزبي أو الدعائي[2]

يقوم الحزب بهذا الدور من خلال التعيين أو عبر الانتخابات، والأحزاب التي تصل إلى السلطة تقوم بتشكيل الحكومة وتعيين كوادرها في المناصب والوظائف الإدارية السامية.

03 - **التنشئة السياسية** : تشير إلى عملية تعّلم القيم والاتجاهات السياسية والسلوكات والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي[3] ، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة، وقد

---

[1] _ غابريال ألموند وجي بنجهام باويل الابن ، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبد الله مراجعة سمير نصار، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ، 1998 ، ص131 .

[2] _ الكيلاني وآخرون ، **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص470 .

[3] _ لكيلاني وآخرون ، **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص478 .

تقتصر هذه العملية على مجرد نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، كما أنّها قد تستهدف إحداث تغيير جزئي أو شامل في مكونات هذه الثقافة.

وتعتبر الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بهذا الدور من خلال تكوين رؤية المواطن للمجتمع والسياسة عبر صحافتها أو ما تقوم به من نشاط تثقيفي وتوعوي[1]

04 – **الأحزاب السياسية كسمسار أفكار:** فهي تختار وتحدد القضايا التي تواجه المجتمع بما يخدم مصالحه، ثم تعمل على تجميع هذه المطالب مع تأكيدها على المصالح المشتركة ومحاولتها التوفيق بين أكبر عدد ممكن من المواطنين[2]

05 – **الأحزاب السياسية تقضي على الفردية السلبية** :من خلال إطارها التنظيمي الذي يجمع أعداداً من المواطنين تقضي الأحزاب السياسية على الفوضى والفراغ السياسي، إضافة إلى
كونها تعبر عن مدى تباين القوى الموجودة في المجتمع.

يؤكد الدكتور **طارق المجذوب** أن دور الانضواء للأحزاب السياسية هدف في حد ذاته واكتمال اجتماعي واجب لتحقيق الذات المسؤولة في المجتمع، فالانضمام إلى جماعة تنادي بفكرة أو عقيدة نؤمن بها ونتمنى تحقيقها وانتصارها هو التزام واعٍ بخط من التفكير المسؤول وإذا كانت الحرية مسؤولية فالمسؤولية هي بدورها التزام وانضواء[3]

06 – **الأحزاب عامل نشاط في الحياة السياسية والبرلمانية :** لأّنها تمكن الشعب من التعبير عن حاجاته ومطالبه بطريقة منظمة وفاعلة، وتقوي الروابط بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة.

07 – **الرقابة والمحاسبة :** تقوم الأحزاب بمراقبة تصرفات الحكومة وأعمالها، الأمر الذي يؤّثر على السلطة ويمنعها من التجاوزات والفساد، لهذا فإن أسلوب عمل الأحزاب يضمن أن تكون النظريات والأهداف السياسية والاجتماعية في وضع قابل للتطبيق.

08 – **أداة لإضفاء الشرعية :** إن مشاركة الأحزاب في العملية السياسية تمنح النظام السياسي الشرعية في حين أن مقاطعة الأحزاب للانتخابات مثلاً قد يشكك أو يقلل من شرعية النظام سواء في الداخل أو الخارج.

والأحزاب السياسية بمثابة مؤسسات تعليمية، كما أطلق عليها البعض"مدارس الشعوب"[4]

فهي تثّقف الشعب وتوجهه وتمده بالمعلومات اللازمة بطريقة مبسطة وواضحة ، وهذا ما يساعد على خلق الوعي السياسي وتكوين رأي عام أكثر فاعلية خدمة للوطن.

09 – **الحفاظ على تماسك الكتل البرلمانية :** إن وجود أحزاب منظمة من شأنه أن يجعل المجالس البرلمانية بمنأى عن تأثير الانفجارات العاطفية الشعبية التي يخشاها النواب غير الملتزمين حزبياً[5]

---

[1] _ إيمان محمد محسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة دراسة حالة التجمع في مصر**، القاهرة : مؤسسة

[2] _ كمال فتاح ، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران ، السنة الجامعية 2012/2011، ص 32.

[3] _ كمال فتاح ، المرجع السابق ذكره ، ص 40.

[4] _ إيمان محمد محسن ، المرجع السابق ذكره ، ص57 .

[5] _ كمال فتاح ، المرجع السابق ذكره ، ص 41.

10 – **الأحزاب أداة لتحقيق التكامل القومي** : إن الأحزاب عبر مراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم وحّثها المواطنين على الانتساب إليها بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو الثقافية أو الدينية، قد تساهم في انتقال هذه الشعوب من الانتماء التقليدي الضيق القائم على القبيلة أو الطائفة أو المذهب إلى فضاء أرحب وهو الانتماء إلى الدولة، خاصة في البلدان النامية التي تعرف تخلفاً في مجال التنمية السياسية.

المطلب الثاني : مهام الأحزاب ومركزها ضمن النظام السياسي .

تقوم الأحزاب السياسية بعدة مهام رئيسية في الحياة العامة، وهي مهام تختلف حسب النظام الحزبي القائم لكن أهمها على وجه العموم ما يلي :

أ – تنظيم إرادة قطاعات من الشعب وبلورتها.

ب – توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي والتنظيم الفعال، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي .وبمعنى آخر فإن مهمة الأحزاب هي سد الفراغ الناجم عن إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة للاتصال مع الهيئة الحاكمة.

ج – الحصول على تأييد الجماعات والأفراد، بغية تسهيل الهدف المركزي من وجود الحزب وهو الوصول إلى السلطة والاستيلاء على الحكم بالوسائل السلمية .وفي هذا الشأن تقوم الأحزاب باختيار مرشحين لها في الانتخابات لتمثيلها وتحقيق مبادئ محددة هي مبادئ الحزب

وإدارة كيفية الرقابة على الحكومة وتشريع ما تريده من قوانين، لأن الأفراد لا يستطيعون بمفردهم القيام بهذا العمل ، ليس لعجزهم ولكن لعدم توفر التنظيم والمعلومات اللازمة للقيام بذلك على هذا الأساس ومما تقدم ذكره يتبين لنا أن الحزب السياسي ظاهرة إنسانية متجذرة في الحياة السياسية وهو مفهوم مركب، لم يتمكن الدارسون حّتى الآن من تقديم تعريف واحد جامع مانع له بسبب تعدد الوظائف التي يؤديها من خلال تفاعله في سياق الحياة السياسية، إلى جانب تباين أدواره وصراعه من بقية المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل النسق السياسي للدولة . وقام **جورج بيردو** بترتيب أشكال القوى السياسية وحدد مكانة كلّ منها من مركز النظام السياسي الذي يتمثل في : القادة والحكومة، والطبقة السياسية ، ثم القوى المنظمة والمجتمع الكلي والجماعات الجزئية ، ويتم ترتيبهم على النحو الآتي :

01 – **القادة والحكومة** : Leaders et gouvernement

02 – **الطبقة السياسية** : La classe politique

03 – **القوى المنظمة** : Les forces organisées

04 – **الجماعات الجزئية** : Les groupements partiels

05 – **المجتمع الكلي** : La société globale

وتصنّف **الأحزاب السياسية** ضمن القوى السياسية المنظمة حيث تلعب دورا هاما في الحياة السياسية بالإضافة إلى : هيئة الناخبين وجماعات الضغط والصحافة والجيش[1]

المطلب الثالث : الأحزاب السياسية كمصدر للديمقراطية .

لعبت الأحزاب السياسية من الناحية التاريخية دوراً في التحولات السياسية عبر العالم ، سواء من حيث التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتنموية، مما جعل الكثير من الدارسين مثل **جوزيف لابالومبارا** J. Lapalombara و **ميرون وينر** M. Weiner يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي في التنمية السياسية وبعث المهارات القيادية.

الفرع الأول : الديمقراطية : حكم الشعب أم حكم الحزب .

لا يمكننا فهم مصطلح الديمقراطية من حيث المعنى والمبنى إلا إذا وضعناها في سياقها التاريخي ، ومن ثم نتعرف على تطوراتها والمراحل التي قطعتها ، أقصد تحول المفهوم من حيث المضمون ، فبعدما كانت تمارس بصفة مباشرة من طرف الشعب (سلطة الشعب) انتقلت إلى غير المباشر أي الديمقراطية النيابية ، ولنا أن نتساءل هل لايزال للشعب سلطة في هذه الممارسة أم أنها انتقلت إلى الحزب ؟ لأن الأنظمة العالمية الحالية (الديمقراطية) تحكمها أحزاب وهو ما يتطلب منا والحال هكذا إيجاد صيغة أخرى لمصطلح الديمقراطية[2] .

اجتهد العديد من المفكرين والفلاسفة في وضع العديد من التعاريف للديمقراطية ، فمنهم من عرفها بأنها * حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب * ويرى الآخر بأنها : * حكم الشعب بالشعب وللشعب * وهو المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية ، والأكيد أن الديمقراطية لم تستقر على تعريف واحد جامع مانع صالح لكل زمان ومكان ، فقد أفرزت التجارب الديمقراطية المختلفة عبر التاريخ مجموعة من المبادئ والقواعد التي توصف بكنها ديمقراطية ، وإذا كان المفهوم الكلاسيكي السابق قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي ولد فيها وهو المجتمع الأثيني فان التطورات التاريخية والتحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي ، ومثال على ذلك عندما طرحت صعوبة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، لذلك أستبدل "روسو" قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية ومع صعوبة الأخذ بقاعدة الأغلبية أيضا طرح "روسو" الديمقراطية النيابية محل المباشرة والتي كانت بدرتها الأولى في أثينا كما هو معلوم[3] .

ففي العالم الغربي استخدم مفهوم الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن 18 م ويشمل المحتوى الواسع لهذا المفهوم حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه ، ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي برزت للوجود مفاهيم أخرى وهي (الدمقرطة) وترى أن الديمقراطية غير موجودة وأنه لاتوجد الا (دمقرطة) غير متناهية فلا يمكن القول أن مجتمع معين قد حقق الديمقراطية وصل إلى مبتغاه (في غياب جهاز للقياس) لأن ديناميكية المجتمع تظهر في كل مرة فاعلين جدد يتطلب

[1] _ كمال فتاح ، المرجع السابق ذكره ، ص 42.

[2] _ نورالدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، ط 2 ، الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016، ص 49.

[3] _ نورالدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ذكره ، ص 50.

إدماجهم وهكذا نجد **(هانتنجتون)** لأنفي كتابه (الموجة الثالثة) ينتقد المفهوم القديم للديمقراطية الذي يعود إلى الفلسفة اليونانية كما رأينا سابقا ، أما استعمالها الحديث فيعود إلى الثورات التي عرفها الغرب نهاية القرن 18 حيث وضع تصورا لنوع الديمقراطية والتي تتجسد في شكل نظام الحكم ، أما **جوزيف شومبيتر** فيعرفها منتقدا كذلك التعريف الكلاسيكي ويرى أنها : (ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف الى الوصول الى القرارات السياسية والذي تمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس) ، كما أن **ألان توران** و **هابرماس** و **جون رولز** أصبح مفهوم الديمقراطية عندهم يتمثل في تدبير التعددية ونبذ العنف في تدبير الشأن العام وهو ما ذهب إليه **هانتيجتون** في تعريف آخر للديمقراطية وهي انتخابات حرة ونزيهة لاختيار ممثلي الشعب ، وحريات أساسية معترف بها من قبل الحاكم لفائدة المحكومين والتداول السلمي على السلطة وغيرها من الضمانات ، أما **ألان توران** في موقع آخر فيرى أن الديمقراطية (هي أن نتعلم كيف نعيش معا رغم اختلافنا فالديمقراطية هي التي تتبع من التنوع وتعيد إنتاجه) ، نتعرف الآن على قصة الديمقراطية الكلاسيكية الأثينية وهل حملت أفكار **هانتيجتون وتوران** الحالية أم أنها كانت مختلفة تماما ولم تكن متناقضة من حيث المصطلح والمضمون كما هو الحال اليوم[1] ؟

انفردت دولة أثينا التي تنسب إليها الديمقراطية من حيث الممارسة السياسية لأن تكون النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة وديمقراطية ، (ولو أن بعض الحضارات الشرقية ؟ "الفارسية" مارست شكلا من هذه الديمقراطية دون الاسم) أي أنها
خلقت الأجواء المناسبة للمشاركة السياسية ، وهذا بطبيعة الحال مع بعض التحفظات حول هذه
المشاركة والممارسة الديمقراطية ، أي هل شملت جميع طبقات المجتمع أم أنها اقتصرت على فئة دون الفئات الأخرى[2] ؟

فعلا لم يتساو سكان المدينة (أثينا) في الحقوق والحريات والممارسة السياسية ، فالمواطنون الأحرار هم الفئة التي تحكم وتسير البلاد ، وهم من أصل أثيني حيث يقتسمون إدارة شؤون المدينة حسب قدراتهم البدنية ومؤهلاتهم العقلية والعلمية ، ما يميز النظام السياسي لدولة المدينة هي تلك الممارسة الديمقراطية المباشرة ، فكان الأفراد (المواطنون الأحرار) يحضرون الاجتماعات العامة ويختارون بأنفسهم من يثقون فيهم ليقوموا بالأدوار السياسية ، وساد في أثينا حكم القوانين لا حكم الناس.

من خلال نموذج أثينا الديمقراطي ، نقول أن ديمقراطية أثينا كانت طبقية بحيث فتحت الأبواب أمام المواطن الأثيني ليتبوأ أسمى المراتب ، ولكن كلمة مواطن تعني فقط من ولد من أبوين أثينين ، وبذلك فقد أبعدت فئتين من الممارسة والمشاركة السياسية ، فالتعاون والتعايش رغم الاختلاف الذي تكلم عنه **توران** ليس في الممارسة السياسية أو الممارسة الديمقراطية[3].

وفي وقتنا الحالي نرى أن الديمقراطية تحولت من حكم الشعب إلى حكم الحزب ويجب أن يتغير إذن مصطلح الديمقراطية مادام مضمونها تغير ، فبعدما كانت ديموس– قراطوس أي حكم الشعب أو سلطة الشعب

[1] _ نورالدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ذكره ، ص 51.
[2] _ نورالدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ذكره ، ص 51.
[3] _ نورالدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ذكره ، ص 52.

أصبح الحكم للحزب ، إذن أرى أن المصطلح الصحيح الذي يتماشى مع المضمون هو الحزبقراطية أي سلطة الحزب ، وكما ذكرنا آنفا فإن الديمقراطية لا تتوفر على آلية أو جهاز للقياس حتى نقول أن هذا النظام أكثر ديمقراطية من غيره وهي القائمة على التمييز الطبقي قديما (عدم تمتع الأجانب والعبيد بالحقوق السياسية والممارسة الديمقراطية في دولة المدينة) والتهميش حديثا (حكم الحزب يلغي ويهمش الآخرين) ... ولتبقى كل الأنظمة حينها تتغنى بالديمقراطية[1].

الفرع الثاني : دور الأحزاب في العملية السياسية .

اولا : الأحزاب السياسية وبناء الديمقراطية : تشكل الأحزاب السياسية المحور الأساسي في العملية الديمقراطية في أي مكان في العالم ، وبدون وجود أحزاب سياسية فإنّه لا يمكن الحديث أبداً عن وجود ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، فإما ديمقراطية كاملة أو ديكتاتورية شاملة ولا حلول وسط بينهما.

ويرتبط مصطلح التنمية السياسية دائماً بالأحزاب السياسية والدور المسند إليها من خلال وضع الأسس الراسخة لقيام مجتمع ديمقراطي مبني على التعددية وصولاً إلى مبدأ التداول السلمي على السلطة بين الأحزاب أو التيارات المختلفة كما هو سائد الآن في العالم الغربي الديمقراطي .

إن الحديث عن دور الأحزاب في التنمية السياسية يجبرنا على الخوض في عنوان عريض هو الديمقراطية، فلا يمكن أن نتحدث عن أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أوثقافية دون البحث حول الديمقراطية السائدة في عالمنا العربي والمشاركة بصورة فعّالة وحقيقية فيها. وفي هذا السياق يربط **لوسيان باي** التنمية السياسية بعملية تحقيق الديمقراطية، واعتبارها مرادفاً لعملية إقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية التي يرمي النظام السياسي من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع وأشمل ومشاركة شعبية في الشأن السياسي.

يبدو مفهوم التقدم السياسي عند **لوسيان باي** Lucian Bye متضمناً ثلاثة عوامل رئيسية وهـــي :

أ – توفر القابلية في التجديد والتعبئة وفي مواصلة الحياة.

ب – توفر المؤسسات المتعددة الاختصاص في المجتمع السياسي.

ج – رغبة النظام السياسي في إشاعة المساواة التي يهدف النظام للوصول إليها، وذلك بانتقال الثقافة السائدة في المجتمع من **ثقافة إذعان أو تابعين** Culture Subject إلى **ثقافة مشاركة أو مساهمة** Participation Culture.[2]

ومن المصطلحات والمفاهيم الأكثر اقتراناً بمفهوم التنمية السياسية مصطلح" **الدمقرطة** "أو بناء الديمقراطية، ذلك أن جوهر الديمقراطية هو المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية السياسية، إلى جانب توفير الوسائل

[1] _ نورالدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ذكره ، ص 52.

[2] _ حسان محمد شفيق العاني ، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** ، مرجع سابق ، ص 17

والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي وتغيير بناء التمثيل السياسي كّلما اقتضى الأمر، وبالتالي ظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية أي" حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه "[1]

وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية ، ولكن ثمة تحفظات على هذا الكلام أولاً مفهوم الديمقراطية وإن كان قد حقق نوعاً من الإجماع، إلا أّنه عملياً ليس هناك نموذج ديمقراطي واحد متفق عليه، ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب بل صارت منهج تفكير وأسلوب حياة يفرض وجوده على جميع مستويات الحياة ، ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة والحريات[2]

ثمة شرطان أساسيان للحياة الديمقراطية يؤكد وجودهما الباحثون، أولهما وجود القنوات القانونية التي تضمن للمواطن المشاركة السياسية وتقرير مصيره والتي تتحدد فيها حقوق وواجبات المواطن وهي الدساتير التي لابد منها لتأطير وتنظيم الحياة السياسية وهي ضمانة لها، والشرط الثاني وجود المؤسسات التي تؤهل المواطن للمشاركة وهي منظمات المجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات التربوية والتعليمية في جميع مراحلها.

وإذا كانت وظيفة الأحزاب السياسية في النظم السياسية الراشدة تتمثل في التمثيل والاتصال وربط المصالح وتجميعها، إضافة إلى تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية ووضع البرامج والسياسات العامة، فإن الأمر يختلف في البلدان التي تسير نحو التحول الديمقراطي وفي سياق ظروف هذه النظم السياسية تناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية، وتصبح الأحزاب قوى مؤسسية مستقلة تؤثر في التحديث والتنمية السياسية حيث يتأثر بها المجتمع ويؤثر فيها، أي أن هناك ارتباط وتأثير متبادل بين الحزب والتنمية.

ثانيا : الأحزاب السياسية مصدر للديمقراطية وإحدى أدواتها : من أجل الوصول إلى حالة التعددية والديمقراطية لا بد من وجود أدوات للتحول صوب العمل الديمقراطي ، ومن بين أهم تلك الأدوات وجود أحزاب سياسية مهنية وفاعلة تعي دورها وعملها الحزبي كتنظيم سياسي .

وتعد الجوانب السياسية والايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الروحية ، من أهم وظائف الحزب السياسي والتي يجب تفعيلها في حياة المجتمع ، حيث يتطلب ذلك التفعيل إقامة أسس قانونية رصينة لتنظيم نشاط الحزب السياسي كجزء من منظومة المجتمع المدني من جهة وكعنصر فاعل من عناصر نظام الدولة السياسي من جهة أخرى ، ومن هنا يجب أن تعمل الأحزاب على تبني مشاريع وأفكار واضحة تتلاءم مع الجوانب المذكورة أعلاه وفقا لمتطلبات المرحلة التي تعيشها الأحزاب والمراحل التي تليها ، وتبعا لعملها فان مهمة التوفيق بين النشاط الاجتماعي والسياسي والتنظيمي للحزب كجزء من آلية الدولة وماكنتها السياسية يجب

[1] _ عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 122 وما بعدها.

[2] _ حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص45

أن يقع في البرنامج السياسي للحزب ، لأنه يشكل مع النظام الداخلي له الأساس القانوني الذي يمنح الحزب صفته الحزبية القانونية ، وهذا الأمر ليس بالهين بل هو أمر على درجة كبيرة من التعقيد[1] .

فوجود عدد من الأحزاب ذات البرامج الواضحة والتنظيم الجيد والتي تجعل من المنافسة الشريفة وسيلة للوصول إلى السلطة من أجل تنفيذ البرنامج السياسي وليس الحكم والتسلط ، إلى جانب أحزاب أخرى تأخذ صفة المعارضة وتكون مهمتها الرئيسية مراقبة أداء الحزب الحاكم*

ومساندته في المهام التي يراها تصب في المصلحة العامة والوقوف بوجهه وفضح توجهاته في حال انحرافه عن برنامجه السياسي المرسوم له ، يتم الترسيخ للعمل الديمقراطي[2]

وإذا كان الشعب مصدر السلطة أثناء ممارسة الحياة الديمقراطية ، فانه من المستحيل أن نجمع الشعب في مكان واحد لأخذ رأيه في مسألة معينة أو صنع قرار معين ، وحيث إن الأحزاب لا يمكن لها الوصول إلى مراكز السلطة والحكم إلا عبر آلية الانتخاب الذي يأتي عن طريق الناخبين (الشعب) ويكون بالتالي الأداء الفاعل للشعب بالدرجة الأولى متمثلا بنوابه من الأحزاب الفاعلة والمؤثرة وذات البرامج الجيدة التي تضمن له حقوقه وتصون حرياته ، وبذلك تكون الأحزاب هي من يستجدي رضا الشعب وليس العكس كونه (أي الشعب) الوحيد الذي يجعلها تصل إلى سدة الحكم وهو الذي يجعلها تنتهي وتتلاشى أيضا بعدم تأييده لها .

[1] _ نورالدين حاروش ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ذكره ، ص 48.

* _ الأمر يشبه إلى حد ما النموذج الديمقراطي الأثيني ، بحيث كانت القبائل التسع الموجودة خارج الحكم تراقب القبيلة الحاكمة في كيفية تطبيق القوانين ، وهي نفس الصيغة الموجودة حاليا في حالة التعددية وتشكيل المجالس المنتخبة من قبل الأحزاب ، حيث يضمن هذا عنصر المراقبة على أفعال من بيده السلطة من الأحزاب ، ونفس الشيئ بالنسبة للأحزاب خارج السلطة ..

[2] _ أحمد جويد ، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث http : //shrsc.com شبكة النبأ المعلوماتية 19 مارس 2008.

الفصل الثاني

مسار تشكل الأحزاب السياسية في الجزائر

الفصل الثاني: مسار تشكل الاحزاب السياسية في الجزائر

تعتبر التغييرات الفكرية والثقافية والصحافة السياسية في العالم العربي وحركات النهضة الإصلاحية عن طريق الصحف والكتب ، ذات اثر كبير في تطور المجتمع في تلك الفترة كونها تغير الكثير من المفاهيم التقليدية .

ونظرا لتطور ونضج الفكر السياسي الجزائري ظهرت نخبة وصفوة ثقافية أصبحت تشكل تيارات سياسية قوية ، نتيجة لاحتكاكه مع المجتمع الأوربي الذي كان آنذاك يتمتع بمبادئ الحرية والديمقراطية[1]

المبحث الأول: الأحزاب السياسية في الجزائر قبل الاستقلال .

أولا : الاحتلال الفرنسي للجزائر.

إن احتلال فرنسا الجزائر في سنة 1830 م كان في واقع الأمر نتيجة لتوسع الاستعمارالأوروبي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وفي نفس الوقت استغلال المستعمرات الجديدة .و المهمة الأساسية لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية و الاجتماعية للسكان الأصليين وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير. و أثناء تلك العملية التدميرية، كان الأهالي عرضة للأعمال الوحشية ومع مرور الخمسين سنة الأولى على الاحتلال الجزائر، فان الشعب الجزائري فقد حريته و أرضه و ممتلكاته.و مع نهاية القرن التاسع عشر كان هناك استئصال للبنى الاقتصادية والثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.

إن السياسة الاستعمارية في الجزائر مرت بمرحلتين : ففي المرحلة الأولى عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم النظام الاقتصادي و الاجتماعي للأهالي ، وفي المرحلة الثانية حاول إدماج الجزائر بفرنسا، و كرد على هذه السياسة فان الايدولوجيا الوطنية تحولت هي الأخرى من إصلاحية إلى ثورية ،حيث تحول الصراع إلى تناقض أساسي بين المستعمر والمستعمر، على أساس مواقف و تصريحات و خطب النخب السياسية من الوجود الاستعماري ، ليأخذ فيما بعد شكل النضال المسلح الذي أدى في نهاية المطاف إلى استقلال الجزائر.

ثانيا : الحركات الوطنية الجزائرية.

إذا كان النظام الاستعماري في أي بلد يعمل على تنمية الوعي الوطني، فان كل أشكال المقاومة في الجزائر كانت نتيجة لاضطهاد الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري واستغلاله .إلا أن الكفاح المنظم لم يشرع فيه إلا بعد نضج الشروط الاقتصادية والسياسية .وبذلك فان السياسة الاستعمارية في الجزائر خلقت شروط نشأة

[1] _ خديجة بلقندوز ، **النظام الحزبي الجزائري من 1989 الى 2007** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : تسيير وادارة الجماعات المحلية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مستغانم ، السنة 2013/2012، ص 81.

الحركة الوطنية وتطورها وحولت مطالبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية الى المطالبة بالاستقلال السياسي الكامل[1] يرى المؤرخ الفرنسي اندريه نوشه إن تاريخ الحركة الوطنية مر بمرحلتين أساسيتين :

ففي المرحلة الأولى كان الجزائريون يطمحون إلى تحقيق المساواة مع السكان من أصل أوروبي.

أما المرحلة الثانية فهي ممتدة من عام 1930 إلى عام 1950 ، والتي تبلورت في ان فكرة الجزائر المستقلة نمت و انتشرت بشكل واسع[2]

لا يشرح تقسيم نوشي بدقة تطور الحركة الوطنية الجزائرية . من الممكن أن نقسم تاريخ تطور الحركة الوطنية إلى أربع مراحل متميزة وهي كما يلي :

01 – تميزت الفترة الممتدة ما بين عامي 1830 و 1870 بالمقاومة الوطنية التقليدية للحكم الاستعماري الفرنسي والمتمثلة في ثورات القبائل و شيوخ الزوايا[3]

02 – مع حلول عام 1870 تمكن الاستعمار الفرنسي من القضاء على المقاومة التقليدية المسلحة ، ونتج عن ذلك ركود شبه كلي للمقاومة الوطنية ، و بالتالي حرمان الأهالي من حقهم في ممارسة أي نشاط سياسي.

03 – شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1910 و 1954 ظهور حركة وطنية عصرية اتخذت من المدن قاعدة لنشاطها ، وتحولت تدريجيا من التعاون مع الاستعمار إلى حركة راديكالية معارضة إياه ، وبحلول الثلاثينات برزت إلى الوجود أربعة اتجاهات داخل الحركة الوطنية منفصلة ومتميزة عن بعضها البعض و هي على التوالي **الاندماجية ، الإصلاحية ، الشيوعية ، الراديكالية أو ما يعرف بالاستقلالية.**

04 – تمثل الفترة الممتدة من عام 1954 إلى عام 1962 المرحلة الأخيرة من تاريخ تطور الحركة الوطنية الجزائرية ، وقد تميزت هذه المرحلة بنشاط جماهيري ثوري أدى في النهاية إلى حصول الجزائر على استقلالها في جويلية 1962[4]

أولا : إيديولوجية الحركة الاندماجية .

كانت الحركة الاندماجية تهدف إلى إدخال إصلاحات اجتماعية و اقتصادية و سياسية كمرحلة أولى في عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي مع الاحتفاظ بالتشريعات الإسلامية التي تنظم حياة الجزائريين ،لكن مطالبها قوبلت بالرفض من طرف المستعمرين الذين كانوا ضد فكرة أي إصلاح من شأنه أن يسمح للأهالي بالمشاركة في الحياة الاجتماعية للبلاد، الأمر الذي جعل الحركة تخفق في انجاز مشروعها الاندماجي.

---

[1] _Maghnia Lazreg, THE Emergence of Classes in Algeria: A **Study of Colonialism and-Political Change ,** West view Special Studies in Social, Political, and Economic Développement (Boulder, colo: Westview Press,1976),p.18.

[2] _Andrei Noushi, **La Naissance du nationalisme Algerien**, 1914-1954 (Paris: Minuit, 1969), p.1.

[3] _Raphael Danziger, Abd-al-Qadir and the Algerien: **Resistance to the French and Internal Consolidation** (New York : Holmes and Meier Publisgers, 1977), p.212.

[4] _John Pierre Entelis**, Comparative Politics of North African: Algeria, Marocco and Tunisia, Contemporary Issues in the Middle EST** (Syracuse, NY.: Stracuse University Press, 1980), pp.40-44.

يعود ظهور الحركة الاندماجية إلى السنوات الأولى من هذا القرن، فبعد إخفاق آخر عصيان مسلح قام به بوعمامة عام 1881 ، كان عدم الرضى قد عبر عنه بطرق سلمية، وأول تعبير عن المصالح السياسية للأهالي جاء من طرف ما يسمى **الشبان الجزائريين** وذلك حوالي عام 1911 ، إذ طالبت هذه الجماعة من الشبان من إحداث إصلاح اجتماعي في إطار النظام الاستعماري و تحت سيادة الحكومة الفرنسية ،بحث تخولهم تلك الإصلاحات بالحصول على كامل حقوق العضوية في المجتمع الفرنسي، كما هو الحال بالنسبة إلى المواطنين المقيمين في الجزائر وما جاء في مطالبهم :

- إلغاء المحاكم والضرائب الخاصة بالجزائريين.
- المشاركة في تسيير المؤسسات و المجالس المحلية.
- حق التمثيل في البرلمان الفرنسي[1]

وبعد الحرب العالمية الأولى استجابت السلطات الفرنسية لبعض المطالب ،لكنها كانت غير كافية لإرضائهم، فمثلا قانون عام 1919 يضمن إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية لكن شريطة أن يتخلى طالبها عن التزاماته الدينية التي كان يخضع لها تحت طائلة القانون الإسلامي[2] وكامتداد للحركة الاندماجية، تم تشكيل تنظيم جديد سنة 1927 أطلق عليه اسم **فدرالية الأهالي الجزائريين** إذ لم تكن هذه الحركة حزبا بقدر ما كانت تجمعا لنخبة الأهالي الذين كان لهم توجه اندماجي ، إذ كان برنامجها يتمثل في المطالبة بحقوق أكثر والاندماج في الأمة الفرنسية تدريجيا، و من ابرز قادة هذه الحركة **فرحات عباس**. وعن هذه الحركة يقول **ويليام كواندت** ((إن السياسيين الجزائريين الليبراليين الذين أسسوا أول مجموعة وطنية معتدلة دخلوا مهنة السياسة بصفة منظمة في الثلاثينات من هذا القرن ، و إن

الوسائل التي تبنوها من اجل الوصول إلى أهدافهم هي الإقناع والعرائض المطلبية ،بالإضافة إلى أنهم كانوا ملتزمين إلى حد بعيد بالعصرنة آخذين على عاتقهم مسؤولية توجيه الجماهير المتخلفة نحو طريق أفضل في الحياة))[3] كان الاندماجيون يعتقدون أن تحسين الوضع الاقتصادي للأهالي مرتبط بحصولهم على الحقوق السياسية التي من دونها لا يمكنهم تطوير أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية كما ينقصهم تأييد القاعدة الشعبية و مناصرتها.

ثانيا : إيديولوجية حركة جمعية العلماء .

إن الجدل الرئيسي الذي كان يدور بين الجزائريين من خلال الثلاثينيات من هذا القرن كان يتمحور حول نقطتين أساسيتين تتعلقان بمسالة الاستراتيجيات التي يجب إتباعها في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي ، فقد رأى بعضهم أن تغيير عقليات الناس قد تؤدي بالضرورة تغيير محيطهم الاجتماعي، في حين رأى بعضهم أن

[1] _Lazreg ,The Emergence of Classes in Algeria :**A Study of Colonialism and Socio-Political Change** ,p .58

[2] _T .Salah**, The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria**, Middle Eastern Studies, vol.22, no.2 (April 1986)., p.207.

[3] _Mohammed Teguia, **L'Algérie en guerre** (Alger : Office des publications universitaires, 1988), p.44

تغيير المحيط الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغيير عقليات الناس. و كان على حركة جمعية العلماء أن تتخذ موقفا واضحا من هاتين الأطروحتين المتناقضتين إيديولوجيا، واستقر رأيها على الأخذ بالطرح الأول ، و بذلك كان اهتمامها منصبا على الإصلاح الديني و الثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الايدولوجيا الاستعمارية،وفي هذا المجال :

- طالب العلماء بحرية تدريس اللغة العربية.
- فصل الدين عن الدولة .

إيمانا منهم بان تحقيق هذين المطلبين سوف يضمن الوجود المتميز للأمة الجزائرية، وبالتالي تسهيل مهمة فصلها عن فرنسا[1]

إن عمل جمعية العلماء على الجبهة الثقافية جعل نضالها ضد إيديولوجية الاستعمار يكتسي طابعا سلميا، ففي هذا السياق لاحظ برونو ايتيان Bruno Etienne إن الإسلام كان يشكل العنصر الأساسي الموحد للشعب الجزائري،إذ أن الدين كان بمثابة الوعاء الذي تصب فيه قيم المقاومة، لقد سجل هذا النوع من المقاومة تحول المجتمع الجزائري من شكله القبلي إلى وضعية من الممكن تسميتها بالطبقة الأمة class–Antoni.

لقد تم تأسيس جمعية العلماء في سنة 1939 ، ومنذ ذلك الوقت أصبح اسمها مرتبطا بالشيخ عبد الحميد بن باديس طوال فترة الثلاثينات، وتحت تأثير قادة الحركة الإصلاحية في المشرق العربي، أمثال رشيد رضا ومحمد عبده، اهتم بن باديس بوضع الإسلام في الجزائر،و ذلك بإنشاء جمعية على أساس الأخوة الفكرية تسمح بتوحيد جهود العلماء وتعزيزها في مجال تدريس اللغة العربية .ومن اجل نشر أفكاره وجمع شمل العلماء الذين يؤمنون بالاتجاه الإصلاحي، أنشأ بن باديس مجلة المنتقد وبعدها مجلة الشهاب حيث بدأ ينشر أفكاره الإصلاحية[2]

يقول المؤرخ الفرنسي شارل روبيرت **أجيرون** "C.R. Ageron" إن تركيز العلماء على الهوية العربية–الإسلامية، كان محاولة منهم لمواجهة الايدولوجيا الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم[3]

وعلى الرغم من تأثير وطنيتها و انتشارها عبر كامل القطر الجزائري، فان الجمعية لم تنل الصفة الرسمية كحزب سياسي،فالعلماء عادة ما كانوا يؤكدون بان مبادئهم ليس لها محتوى سياسي، مع العلم إنهم

[1] _Salah, **The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria**, p.15.

[2] _Ali Merad, **Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 a 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale, maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes** (La Haye: Mouton, 1967), p.119.

[3] _Charles Robert Ageron, **Histoire de L'Algérie contemporaries** (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 2, p.583.

يدركون تماما أن الفصل بين ما هو ديني وما هو دني ويتناقض مع وجهة النظر الإسلامية للعلاقة بين الدين و الدولة [1] بحسب القانون الأساسي ، فان جمعية العلماء كانت تطمح إلى نشر الدين الإسلامي الصحيح ومحاربة الخمر والآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى محاربة الأمية والبطالة والتبذير وكل ما حرمه الشرع، إلا أن نشاطات جمعية العلماء كانت في الكثير من الأحيان تحمل مضامين سياسية، وبذلك العلماء ركزوا نشاطهم على الإصلاح الديني، لكنهم في نفس الوقت أعطوه دلالة ثقافية وسياسية، وبالتالي ساهموا من خلالها في تطوير الوعي الوطني الجزائري، وبذلك حدوث انحراف تدريجي في مجالات نشاطها، تحت ضغط الظروف وتحولها إلى ممارسة النشاطات السياسية البحتة، فكان أهم عمل سياسي قامت به جمعية العلماء هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية و الدفاع عن أصالتها، كما هو مبين في الشعار الذي رفعه بن باديس: **الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني** ، إلا أنهم كانوا أكثر نجاحا في برنامجهم التربوي .

مع نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت حركة جمعية العلماء في تحالف مع و هو حزب وطني معتدل أسسه (U.D.M.A) الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرحات عباس بعد فشل سياسته الاندماجية .وبعد مضي اقل من سنتين على اندلاع الثورة التحريرية في سنة 1954 التحق بعض أعضاء الجمعية بجبهة التحرير الوطني، وكان على رأسهم توفيق المدني[2]

ثالثا : إيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري .

عندما رفض الحزب الشيوعي الفرنسي تأييد حركة نجم شمال إفريقيا في دعوتها إلى الاستقلال اضطرت حركة نجم شمال إفريقيا إلى قطع كل الروابط مع الحزب الشيوعي الفرنسي، الأمر الذي جعل هذا الأخير يقوم بإنشاء فرع له في الجزائر سنة 1936 ، وذلك قصد إضعاف نشاط حركة نجم شمال إفريقيا ذات المطالب الراديكالية .لكن هذا الحزب تحت هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي، كما أن اغلب أعضائه كانا من أصل أوروبي.

يقول رشيد تلمساني، أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يفترض فيه أن يكون حركة النخبة الوطنية الطلائعية قد تحول تدريجيا إلى حزب اندماجي .علاوة على ذلك ،انه كان لا يثق بالإسلام،إذ اعتبره كايدولوجيا رجعية تعبر عن مصالح الطبقة الإقطاعية ، الشيء الذي جعله معزولا إيديولوجيا عن الطبقات الشعبية[3]

إن نشاطات الحزب الشيوعي الجزائري كانت أساسا محصورة في المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تخفف من أتعاب المسلمين الجزائريين، أما مسألة الوطنية فقد اعتبرت من خصوصيات أوروبا الصناعية والتي ليست لها علاقة ببلد غير صناعي كالجزائر.وعلى هذا الأساس تم فرض تعليمات الشيوعية العالمية في أواخر العشرينيات التي دعت إلى تبني عمل أي حركة تهدف إلى إزالة الاستعمار.

---

[1] _Lazreg, **The Emergence of Classes in Algeria** : A Study of Colonialism and Socio-Political Change, p . 61

[2] _Henry F. Jackson, **The FLN in Algeria : Party Devlpment in a Revolutionary Society**, contributions in Afro-Américain and African Studies ; no. 30(Westport, Conn. : Greenwood Press, 1977), pp28-29.

[3] _Rachid Tlemcani, **State and Revolution in Algeria** (London: Zed Books, 1986), p.55.

إن الحزب الشيوعي الجزائري لم يوفق لا في حث الجزائريين على الثورة ضد الفرنسيين ولا في تقديم مساهمة ايجابية في التحول السياسي والإيديولوجي في الجزائر، لان سياسته كانت مرتبطة جدليا بمصالح أعضائه داخليا وهيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي خارجيا، وقد أدى ذلك إلى جعله في مواجهة مع الوطنيين الجزائريين، لأنه لم يعترف عمليا بتطلعاتهم الشرعية والوطنية، بل ذهب إلى ابعد من ذلك عندما اتهمهم بالعمالة للفاشيين .ونتيجة لسياسته هذه، ضيع الحزب الشيوعي الجزائري بعض قادته من الأهالي الذين تحولوا تدريجيا نحو معسكر الوطنيين.

اخفق الشيوعيون الجزائريون، كضحية لإيديولوجيتهم، في فهم طبيعة التداخل بين الوطنية و الإسلام من جهة وإمكانية القيام بثورة في مجتمع فلاحي من جهة ثانية .لقد اعتقدوا بان المجتمع الجزائري مقسم إلى طبقتين :البروليتاريا والبورجوازية، متجاهلين بذلك التقسيم الحقيقي الذي كان موجودا في تلك المرحلة، وبذلك كان الصراع بين المستعمر والمستعمر.

بعد احداث 08 ماي 1945 حاول الحزب الشيوعي الجزائري إن يتدارك بعض أخطائه، وذلك بضرورة إدخال بعض التعديلات على سياسته، ومنها المطالبة بإقامة جبهة وطنية ضد السيطرة الفرنسية، إذ جاء في بيانه الصادر عن المؤتمر الخامس المنعقد في 29 ماي 1949 ما يلي : (على الرغم من الاضطهاد الفرنسي، فإننا سنجعل من الجزائر بلدا حرا وسعيدا). ودعا المؤتمرون إلى النضال من اجل تحقيق الأهداف التالية :

أ- إطلاق سراح المساجين السياسيين.

ب – خروج القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر.

ج – الاعتراف الرسمي باللغة العربية.

د – تأسيس لجان كفاح عبر كامل التراب الوطني قصد التخلص من الاستعمار في أقرب وقت ممكن [1]

بعد قيام الثورة في سنة 1954 تردد الشيوعيون في الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، فكانوا يفضلون المشاركة في الثورة تحت راية حزبهم، إلا أن جبهة التحرير اشترطت على الراغبين في الانضمام إليها التخلي عن انتماءاتهم الحزبية و الدخول إلى الجبهة بصفة فردية، ولهذا السبب تأخر الشيوعيون في الالتحاق بالثورة حتى مارس 1956 إلا أن هذا الانضمام لم يتم في الحقيقة إلا بعد اعتراف الاتحاد السوفياتي بجبهة التحرير الوطني، الأمر الذي يبين بوضوح أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن حرا في اتخاذ قراراته الحاسمة، بل كان تابعا للمحور الشيوعي باريس– موسكو.

ونتيجة لمواقفهم المتعارضة مع الوطنيين، فان الشيوعيين الجزائريين لم يوفقوا في كسب ثقة الشريحة الكبيرة من المجتمع الجزائري، سواء كان ذلك قبل الثورة أو بعد الاستقلال، إلا أن خبرتهم في النضال السياسي ساعدهم على التسلل إلى أجهزة الدولة وسيطرتهم على أهم مراكز اتخاذ القرار في الإدارة والصناعة والاقتصاد

[1] _A. Ben-el-Agounne, **National and Political Struggle** (Alger: Societies national deduction et de diffusion, 1986), tome 3, p. 55. (In Arabic).

بصفة عامة،على الرغم من أنهم لم يفلحوا في تطبيق إيديولوجيتهم التي لم تتجاوز في الكثير من الأحيان حدود الشعارات.

رابعا : إيديولوجية الحركة الراديكالية (التيار الاستقلالي)

بحلول سنة 1926 أسس العمال الجزائريون في المهجر حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم **نجم شمال إفريقيا** .في البداية كان في داخل هذه الحركة تياران سياسيان :

الأول أكد على المسألة الوطنية و تحقيق استقلال الجزائر عن طريق كفاح الطبقة العاملة، و كان يطمح إلى إقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستعمار .كما طالب بالتحالف مع حركة العمال

الفرنسيين والحزب الشيوعي الفرنسي، فضلا عن التحالف الاستراتيجي مع الشيوعية العالمية والمضطهدين من طرف الاستعمار في المجتمعات الأخرى، وذلك قصد خلق جبهة عالمية ضد الامبريالية والاستعمار .وكان من مطالب هذا التيار أيضا نقد برجوازية الأهالي والقيم التقليدية في المجتمعات المستعمرة، وذلك من اجل تحديث تلك المجتمعات وعصرنتها وإعدادها لتسلم السلطة وتسيير شؤونها بنفسها، وكان على رأس هذا التيار حاج علي عبد القادر، وهو أول قائد لحركة نجم شمال إفريقيا.

أما التيار **الثاني** فكان يمثله أحمد بن أحمد مصالي،المعروف شعبيا باسم مصالي الحاج، وقد استطاع هذا الرجل أن يتزعم الحركة بعد مضي أقل من سنة على تأسيسها .كان مصالي يؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها من الأمة الفرنسية، وأن هذه الأخيرة تستغلها وتعمل على إذلال أهلها .وانطلاقا من هذا التصور، فان وجهة نظره حول الاستعمار لم تكن مبنية على أساس الصراع الطبقي وإنما كانت مبنية على أساس المسألة الوطنية[1]

منذ البداية كانت حركة نجم شمال إفريقيا أكثر راديكالية في المبادئ والممارسة من كل الحركات السياسية الأخرى.وقد لاقت هذه الحركة ترحيبا خاصا من طرف العمال والفلاحين لأنهم كانوا أول ضحايا الاستعمار الفرنسي[2]

من الممكن استخلاص المبادئ الأساسية لإيديولوجية الراديكاليين من برنامج حركتهم الذي قدمه مصالي الحاج إلى المؤتمر المضاد للامبريالية الذي عقده في بلجيكا في 25 فيفري 1925 ومما جاء فيه ما يلي :

- الاستقلال التام للجزائر .
- الانسحاب الشامل للقوة المحتلة .
- تأسيس حكومة وطنية ثورية و تكوين جيش وطني، وانتخاب جمعية تأسيسية، وإجراء انتخابات عامة على جميع المستويات، وحق الجزائريين في الترشح لكل المجالس، واحترام اللغة العربية كلغة رسمية.

[1] _Mohammed Harbi, **Le FLN, mirage ET realite: Des origines a la prise du pouvoir, 1945-1962** (Paris: Jeune Afrique, 1980), translated into Arabic by Kamil K. Degar (Beyrouth: Dar el-Hikma, 1983), p.108-109.

[2] _Abd-el-Kader Yefsah, **Le Processus de légitimation du pouvoir militaire ET la construction de l'etat en Algérie** (Paris: Anthropos, 1982), p.22.

– حق الدولة الجزائرية في مراقبة وتسيير كل البنوك، والمناجم، وخطوط السكك الحديد، وكل المؤسسات العامة التي أممت من طرف المحتل.

– تأميم كل الممتلكات الكبيرة التي تم الاستيلاء عليها من طرف المعمرين، والمؤسسات المالية، وأملاك الإقطاعيين الذين تعاونوا مع الاستعمار، وإعادة الأراضي إلى الفلاحين، واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.

– إجبارية التعليم باللغة العربية ، و مجانيتها في كل المستويات .

– اعتراف الدولة الجزائرية بحق إنشاء الاتحادات النقابية وإصدار التشريعات الاجتماعية.

– تشجيع الفلاحين ماليا عن طريق القروض من دون فوائد .

توصف إيديولوجية مصالي الحاج بالشعبوية والعفوية والعربية– الإسلامية وتعزيز لقداسة الشعب . فباعتبارها **إيديولوجيا شعبوية**، ترى بأن الصراع ضد الاستعمار يجب ألا يكون على أساس طبقي، فالأمة الجزائرية تحتاج إلى كل مجهودات شعبها المتأصلة في ثقافته ودينه وشخصيته العربية الإسلامية.

أما كونها **إيديولوجيا عفوية** فلأنها لم تحدد بدقة إستراتيجية واضحة للعمل، بل كيفت نفسها مع التطور العفوي للقوى الاجتماعية.

أما الجزائري وصف **إيديولوجيته بالعربية–الإسلامية** فلأنه ركز على الثقافة العربية–الإسلامية كبديل للهوية الوطنية، معتبرا الإسلام كأساس للشخصية الوطنية وكعامل حاسم في توحيد الشعب وتكامله، وبهذا المعنى استعمل الراديكاليون الدين والهوية العربية–الإسلامية للشعب

الجزائري كوسيلة لإثبات شرعية الفروق الثقافي والسياسية بين الأمتين الفرنسية والجزائرية، وبالتالي البرهنة على شرعية فرضية الاستقلال التي وحدت أغلبية الشعب الجزائري تحت قيادتهم.

بعد الحرب العالمية الثانية أعاد مصالي الكرة وأسس **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية** (M.T.L.D) كغطاء سياسي لنشاط حزب الشعب المحظور الذي أسسه في سنة 1937 الذي لم يدم نشاطه العلني أكثر من سنتين، إذ لجأت السلطات الاستعمارية إلى توقيف نشاط مصالي، وذلك بحل حزبه الجديد سنة 1939.

وكانت الغاية من ذلك المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1947 ، وفي الوقت نفسه أنشأ الراديكاليون ما يعرف ب **المنظمة الخاصة** (L'O.S.) وهي عبارة عن الجناح العسكري السري لـ PPA– MTLD ، وكانت مهمتها تتمثل في التحضير للكفاح المسلح .

على الرغم من شعبية مصالي الحاج وقوة نفوذه داخل الحركة الراديكالية، إلا أنه يجب الاعتراف بأنه خلال مراحل تطورها المختلفة كانت هناك صراعات حادة داخل قيادتها أدت إلى انقسام الحركة في سنة 1953 وظهور جبهة التحرير الوطني (FLN) كتنظيم منفصل عن المصالية سنة 1954 .

ليكون بذلك ظهور الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها، والذي كان الدافع الأساسي للتفكير في إنشاء هذه الجبهة هو ما تعرضت له الأحزاب السياسية من تضييق وحصار إعلامي وتزوير الانتخابات .وبعد اتصالات ومشاورات عديدة بين التشكيلات السياسية، أعلن في شهر جوان 1951 عن

تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها والتي ضمت كل التنظيمات الموجودة (حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، الحزب الشيوعي) ، ورغم التباين السياسي والإيديولوجي، وتعدد الرؤى السياسية للصراع الجزائري الاستعماري الفرنسي فقد تبنت الجبهة جملة من المطالب :

01- احترام حرية الانتخابات في (القسم الثاني).

02- احترام حرية الرأي والصحافة والاجتماعيات.

03- رفع الظلم بجميع أشكاله و تحرير المعتقلين السياسيين، وإبطال الإجراءات الاستثنائية.

04- وضع حد لتدخل الإدارة الاستعمارية في شؤون الدين الإسلامي[1]

دار الصراع الأساسي داخل قيادة نجم شمال إفريقيا كان حول المنهج الذي سينبع في رسم معالم المبادئ الإيديولوجية لمستقبل الجزائر المستقلة انطلاقا من هويتها الثقافية. وقد تركز الجدل حول المسائل التالية : هل الجزائر بلد عربي إسلامي ؟ وهل هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، أو أن للجزائر مميزاتها الثقافية والتاريخية الخاصة بها ؟ وبناءا على ما سبق يمكن القول أن نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر ارتبطت، بفترة الخضوع للاستعمار، حيث ظهرت كتنظيمات نضالية، قاومت الاستعمار الأجنبي ووقفت في وجه الحكم الدخيل من أجل استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال، وتبنت كذلك أسلوب النضال السياسي من أجل الحقوق الفردية والحريات الأساسية للشعب.

خامسا : إيديولوجية جبهة التحرير الوطني. بعد الاتجاهات الإيديولوجية داخل الحركة الوطنية خلال النصف الأول من هذا القرن، وكيف أن محاولاتها باءت بالفشل نتيجة معارضة المستوطنين الفرنسيين، جاءت جبهة التحرير الوطني وإيديولوجيتها خلال حرب التحرير الوطنية التي دامت أكثر من سبع سنوات ونصف.

من الممكن القول بأن جبهة التحرير الوطني هي امتداد للحركة الراديكالية، إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائدا حينذاك والتحول مباشرة إلى الثورة.

وبحسب الكاتب الأمريكي وليم هـ.لويس (William H. Leweis) فإن عصيان 1954 سجل قطيعة مع جيل القيادة الوطنية السابقة، وفي جوهره العميق كان ثورة ضد الأهلية والليبرالية والبرجوازية المعتدلة، وأخيرا ضد المصاليين والزعامة المصالية[2]

وفي ما يخص الرجال الذين بادروا إلى القيام بالثورة سنة 1954 قدر عددهم ب 33 كانوا ينتمون إلى الإطارات العليا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، إذ يمكن القول بأنهم كانوا ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة ،لكنهم أحدثوا قطيعة مع محيطهم الأصلي ووطدوا علاقات جديدة مع عامة الشعب في

[1] عبد الله شريط ،**"الفكر السياسي عند ابن باديس و محمد عبده "**، الجزائر : حوليات الجزائر ، 1987 ، ص131 .

[2] _William Hubert Lewis, **The Decline of Algeria's FLN**, Middle East Journal, vol. 20, no. 2(Spring 1966), p.311

المناطق الريفية والحضرية .وهذا ما جعلهم يختلفون سياسيا وإيديولوجيا البرجوازية الصغيرة إن إيمانهم العميق كان تحرير الجزائر بواسطة الكفاح المسلح، وفي ما يتعلق بإيديولوجيتهم فقد وصفت بأنها وطنية و شعبوية.

إن جبهة التحرير الوطني لم تكن اتحادا للأحزاب السياسية السابقة، بل كانت عبارة عن حزب وطني، نادى كل الجزائريين من مختلف الاتجاهات السياسية و الشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة التحريرية[1]

وقد صاحب الإعلان عن الكفاح المسلح توزيع منشور على الشعب الجزائري لخصت فيه الأهداف السياسية لجبهة التحرير الوطني، وأوضح المنشور أن الهدف الأساسي للجبهة هو الاستقلال الذي سيسمح ب :

أ- استرجاع سيادة الدولة الجزائرية الاجتماعية والديمقراطية ضمن المبادئ الإسلامية.

ب- احترام كل الحقوق الأساسية للإنسان من دون تمييز ديني أو عرقي.

ومن أجل ربح تأييد الجماهير الشعبية، فإن جبهة التحرير الوطني ركزت في ندائها إلى الكفاح المسلح على أهم الجوانب السياسية الثقافية الجزائرية، فبذلك كانت مبادئ جبهة التحرير مرتبطة في أساسها بالثقافة العربية-الإسلامية [2] ، فالإسلام باعتباره يمثل إيديولوجية الشريحة العريضة من المجتمع، استغلته الجبهة بطريقتين : تجنيد الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي من جهة ، وعزل الأحزاب أو الحركات الوطنية التي رفضت الالتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة أخرى .

أصبحت جبهة التحرير الوطني حركة اجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها، الأمر الذي جعلها تنظيما غير طبيعي يتصف بالحلافات والصراع على السلطة داخل قيادتها.

عندما اتسعت رقعة الحرب داخل الجزائر، وجد أغلب الوطنيين الجزائريين من التشكيلات السياسية السابقة أنفسهم مرغمين على الالتحاق بجبهة التحرير الوطني، هذا التحول في الولاء أنتج في ما بعد أزمة لقيادة جبهة التحرير الوطني، ففي الوقت الذي كان فيه جيش التحرير الوطني مستمرا في التجنيد و التنظيم، شهدت جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي للحركة تغييرا جذريا حيث إنها لم تعد تكون تنظيما متماسكا وقويا يمكنه أن يراقب وينسق العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري .

إن أحد العوامل التي ساهمت في خلق هذه الوضعية هو سجن بعض الآباء المؤسسين لجبهة التحرير الوطني أو موتهم .وفي نفس الوقت بدأ يكبر التوتر بين قادة الداخل وقادة الخارج، ومن أجل تجنب انقسام خطير بين المجموعتين، و الذي كان بإمكانه أن يؤثر سلبا في تقدم الثورة، فقد تقرر عقد مؤتمر داخل الجزائر لمناقشة الكثير من المشاكل الناجمة عن تطور الثورة في حد ذاتها[3]

01 - مؤتمر الصومام.

[1] _Ahmed Mahsas, **Le Movement revolutionaries' en Algérie de l'ère guerre mondiale a 1954**: Essai sur la formation du movement national (Paris : L'Harmattan, 1979), p.231.

[2] _A. Ben Bella**, Itinéraire** (Beyrouth: Editions El-Wahda, 1985), p.174.

[3] _Elbaki Harmassi, **Leadership and National Development in North Africa : A Comparative Study** (Berkeley, Calif. : University of California Press, 1972), pp.136-137

من تجل إعادة تنظيم الثورة وتقييم تجربتها خلال إلى 20 شهرا السابقة، تم عقد مؤتمر في وادي الصومام يوم 20 أغسطس 1956 ، وقد اقتصر الحضور على قادة من داخل الجزائر فقط .وجاء في تصريح الوفود عقب انتهاء أشغال المؤتمر ما يلي : (إن تحرير الجزائر سيكون عمل كل الجزائريين... وأن المهمة الإستراتيجية تتطلب تركيز كل شيء على جبهة الكفاح المسلح .إن الثورة هي كفاح طبيعي يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري، وهي ليست حرب دينية، بل مسيرة نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليس الرجوع إلى النظام الإقطاعي، باختصار فالثورة هي كفاح من اجل إقامة الدولة الجزائرية ذات المحتوى الاجتماعي و الديمقراطي)[1] وبذلك تبنى المؤتمر ثلاثة مبادئ أساسية، وهي :

01 – أولوية الداخل على الخارج.

02 – أولوية السياسي على العسكري.

03 – اتخاذ القرار جماعيا.

وبصفة عامة فان برنامج الصومام كان يحمل بصمات محرره عمار أوزغان الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري سابقا .ولهذا السبب فإن مفاهيم الوطنية والشيوعية والاتجاه الاجتماعي المحافظ عبر عنها بمصطلحات ماركسية .وهكذا فإن السياسيين بقيادة عبان رمضان أصبحوا لأول مرة يمارسون السلطة منذ قيام الثورة في نوفمبر 1954 لكن بعد منتصف سنة 1957 كان هناك تغيير في ميزان القوة بين القادة السياسيين والقادة العسكريين[2]

02 – العلاقة بين السياسي والعسكري خلال الثورة .

بعد موت العربي بن مهيدي في فيفري 1957 لم يبق من مؤسسي لجنة التنسيق والتنفيذ سوى كريم بلقاسم الذي كان يرى أن استمرار الثورة مشروط باستمرار قادتها الأوائل في القادة .

ومن أجل تقوية مكانته في لجنة التنسيق والتنفيذ عمل كريم بلقاسم على إزاحة منافسه عبان رمضان، وذلك بتحالفه مع القادة العسكريين أمثال أبو عمران، وبو الصوف، وبن طوبال، ومحمد الشريف الذين كانوا يسيطرون على جميع الولايات ما عدا الولاية الرابعة.

وهكذا مع موت عبان رمضان في ديسمبر 1957 فإن مبدأ أولوية العمل السياسي ، على العمل العسكري لم يعد معمولا به .ومنذ ذلك الحين أصبحت المبادرة للعسكريين[3] وبذلك يعتبر عبان رمضان كان بداية لانقلاب الجناح العسكري ضد الجناح السياسي في الحركة .وقد استمر الصراع على السلطة بين السياسيين و العسكريين حتى ما بعد الاستقلال، وكان لذلك انعكاس سلبي على الاستقرار السياسي للبلاد.

في محاولتهم لتبرير شرعية تدخلهم في الشؤون السياسية، رفض العسكريون الفصل بين ما هو عسكري معتبرين أنفسهم كمناضلين في جبهة التحرير لوطني ، وليس عسكريين محترفين.

---

[1] _FLN, **The Basic** Text, 1954-1962, pp.12-13.

[2] _Harbi, **Le FLN, mirage et realite: Des origines a la prise du pouvoir**, 1945-1962, p.152.

[3] _ **نفس المرجع السابق** ، ص ص 169 - 170

03 – تشكيل الحكومة المؤقتة .

في شهر أفريل سنة 1958 عقد قادة لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا في مدينة طنجة المغربية حيث قرروا تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى، لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمثل الجزائر في أية مفاوضات مع فرنسا.

تم الإعلان عن الحكومة المؤقتة في 19 ديسمبر 1958 ، فكانت بمثابة الإعلان عن فصل الجزائر عن فرنسا، وفي الوقت نفسه كانت آخر مؤسسة سياسية تنشئها جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير .لكن الرجال الذين تشكلت منهم الحكومة المؤقتة لم يكونوا منسجمين إيديولوجيا، فكان منهم الراديكالي والليبرالي . والإصلاحي، بالإضافة إلى تدخل الجيش في الشؤون السياسية للحكومة المؤقتة[1] ، يمكن القول بأن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية يجب أن تفهم على أنها كانت تشكل وحدة متناقضة نجحت في تجنيد الجماهير ضد الاستعمار، لكنها فشلت في بلورة مبادئ إيديولوجية متماسكة .إذ كانت جبهة التحرير الوطني قد نجحت في حل التناقض الرئيسي بين المستعمر والمستعمر، وهو الحصول على الاستقلال، فإنها أخفقت في تجاوز التناقض الإيديولوجي الذي كان موجودا داخل قيادتها، الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الاستقلال

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية في الجزائر بعد الاستقلال .

المطلب الاول : مرحلة الأحادية الحزبية .

قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد، و نبذ التعدد الحزبي، الذي قامت عليه النظم الليبرالية، تاريخيا فان الأحادية لم يقع بشأنها إجماع وطني و لم تكن الثورة التحريرية تعبيرا عن أي أحادية، إلا ما اتصل منها بتحقيق الاستقلال، فقد ضمت جهة التحرير أثناء الثورة تيارات سياسية مختلفة، و فئات اجتماعية متناقضة، وأجيال متباعدة، اتفقوا على طرد الاستعمار.

أن جبهة التحرير الوطني قائدة الكفاح و محققة الاستقلال الوطني، دفعت إلى ان تكون الحزب الواحد بعد الاستقلال، تحت تأثيرات ثلاث : التأثير الأول هو المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بان الحزب الواحد و التنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية .و التأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق، و كان يدعوا إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة، و التأثير الثالث الإسلامي، فالحركة الإسلامية بصفة عامة، كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان لا حزبا واحدا، فتحت هذه التأثيرات تقمصت جبهة التحرير الوطني التي تشكل من اتجاهات سياسة متعددة مبدأ الحزب الواحد[2]

لم يكن حرص القيادة السياسية في الجزائر للأخذ بنظام الحزب الواحد بعد الاستقلال بعيدا عن التبرير المعقول، فالتجربة الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة أبرزت وبجلاء مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم

[1] _Jackson, **The FLN in Alegria : Party Development in a Revolutionary Society**, p.49.

[2] _ عبد الحميد مهري ،**" الأزمة الجزائرية :الواقع و الأفاق"** ، في :**المستقبل العربي** ،عدد : 226 ، سنة 1997 ، ص4 .

به الاستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي، كما أن الثورة التي دامت أكثر من سبع سنوات لا نجحت في إزالة الفوارق الطبقية داخل وعاء جبهة التحرير التي أصبحت ترمز والى وحدة الشعب الجزائري المجاهد [1]

كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية و الحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، إذ نص دستور 1963 في مادته 23 " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" المر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964 ، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه " ... يستجيب للإدارة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حزب جبهة التحرير و ضمان مواصلة الثورة ..

فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، و الانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، و هو إطار الديمقراطية الحقيقية و وسيلة تحقيقها، و بالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم... "[2] و أخيرا دستور 1976 الذي نص في المادة (49) : " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد "الشيء الذي تضمنه ميثاق 1976 ، و كذلك ميثاق 1986 .

لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، و نفي الصراع السياسي ، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في " جبهة القوى الاشتراكية " التي أسسها " أيت أحمد" الذي عارض النظام الأحادي وسعى إلى إقامة برلمان يعتمد على التعددية الحزبية[3] و" الحزب الشيوعي " و كذلك " الحزب الثوري الاشتراكي " الذي أسسه " محمد بوضياف" الذي طالب بحل الجبهة و فتح المجال للتعددية الحزبية.

"أيت أحمد " ، الذي دخل المعارضة مبكرا بعد اصطدامه مع نظام بن بله ثم نظام بومدين ،بإنشاء حزب سياسي يأخذ شكل حزب طلائعي يهدف إلى إحياء الثورة، وتطبيق الاشتراكية المبنية على الانخراط الشعبي، ويسعى من ذلك لأن يكون تجمع، ومن هنا جاءت تسمية القوى الاشتراكية فهو يجمع كل من أقصاهم النظام، بالنظر إلى أصلهم أو وضعهم الاجتماعي أو لرأيهم السياسي، وجاء ميلاد جبهة القوى الاشتراكية في3 سبتمبر 1963 ، لكن ما يعاب عنها أنها وصفت بالحركة الجهوية.

إلى جانب هذا يمكن الحديث عن المعارضة التي شكلتها الحركة الإسلامية في الجزائر بظهور " جمعية القيم التي حاول تطرح البديل الإسلامي كتوجه جديد في الحياة السياسية الجزائرية، لكن تعامل النظام مع هذه المعارضة كان له أبعاد إستراتيجية خاصة مع وصول بومدين إلى السلطة، وبحثه على تحقيق توازن في النظام السياسي، وكسب مشروعية دينية مرافقة للمشروعية الثورية ومحققة لشعبية أكبر، على اعتبار أن الدين يلعب دور محوري في حياة الجزائري، وتماشيا مع هذا منحت لهم مناصب وزارية حساسة كالتربية والتعليم، العدل والشؤون الدينية، ويؤكد " لهواري عدى " في كتابة الجزائر والديمقراطية " أن جبهة التحرير لم تكن لها إيديولوجية صريحة أو خاصة بها، ولهذا استعارت إيديولوجية جمعية العلماء ... وأن هذه الاستعارة لم تكن

---

[1] _ نبيه الأصفهاني ،**" مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"**، في : **السياسة الدولية**، عدد : 64 ، سنة 1981 ، ص62 .

[2] _ الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الجزائرية ،الجزائر : **ح ج و FLN** ، ميثاق الجزائر 1964 ص 107.

[3] _ سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر: دار الهدى ، 1990 ، ص48 .

ممكنة لو لم تكن جبهة التحرير نفسها من حيث تكوينها الإيديولوجي متشبعة بالفكر الإسلامي " وبشكل من الأشكال نجحت السلطة الحاكمة بعد الاستقلال وبعد غياب الشرعية القانونية من خلق توازن ظرفي، إما باستعمال المؤسسة العسكرية لتوطيد السلطة، وأما باحتواء المعارضة أو تطويقها بطرق مختلفة تجعلها غير فعالة[1] وفي هذه المرحة نجد ثلاثة مراحل في الممارسة السياسية هما :

01 – الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965) :

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963 ، وقد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي، حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي) ، بل تم ذلك في الحزب، ثم طلبت الحكومة . من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي معارضة[2] يظهر لنا هذا التصرف أن المجلس التأسيسي رغم صلاحياته المنصوص عليها، لم تكن له سلطة عملية و فعلية حقيقية ، فسلطة " بن بلة "تجاوزته وأقرت مشروع الدستور، وبذلك أصبح يحظى بمكانه متميزة داخل المجلس التأسيسي والمكتب السياسي والحكومة، مما مكنه أن يضمن أغلبية مناسبة في المجلس، وترشيحه لرئاسة الجمهورية من طرف الحزب[3] ، دون أن ننسى ان تركيبة البرلمان في حد ذاتها تعكس بوضوح تأثير المؤسسة العسكرية (حليفة بن بلة) في توجيه السياسة واقتسام السلطة ، حيث كانت تستحوذ على معظم المقاعد.

رغم إن صعود أي رئيس جزائري إلى سدة الحكم يكون بالاستناد على القوة العسكرية، إلا انه عندما يصل إلى السلطة يبدأ التفكير بتركيز السلطة في يديه، باستخدام المؤسسة نفسها، أو باستعمال حزب الدولة.

و بعد وصول " احمد بن بلة " إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية،التي رأت فيه طرفا مدنيا قابلا لإضافة طابع الشرعية، في تبرير ممارسة السلطة،غير انه انفرد بالسلطة و ابعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني، مما زاد من تعميق حدة الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة و مؤسسات الدولة المستقلة التي ظلت تعاني اختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات من جهة، و تفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى.

لقد ساهمت هذه الخلافات الداخلية في جعل الحزب وسيلة لتركيز السلطات وأداة تعبويه لاحتواء الشرائح الاجتماعية و مؤسسات المجتمع المدني للحزب من سلطة الجيش المتزايد في الحياة السياسية و في تقوية وجود السلطة التنفيذية .وباسم المشروعية الثورية (زعامة الحزب) والشرعية الشعبية (رئاسة الجمهورية) أصبحت أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة مجسدة في شخص واحد، و من ثمة يستمد سلطاته بوصفه صاحب السلطة العليا، و بذلك أصبح الحكم امتيازا شخصيا له ،مما يجعل البعض يعتقد أن الجمهورية قائمة بوجوده[4] ، أن سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية ومشاركة المجلس الوطني في التشريع (المادة رقم 58)

---

[1] _ توازي خالد ،**" الظاهرة الحزبية في الجزائر"**، رسالة ماجستير ، الجزائر : كلية الحقوق ، 2006/2005 ، ص 94.

[2] _ محمد عباس ، **الاندماجيون الجدد** ، الجزائر : مطبعة حلب ، 1993 ، ص 176 .

[3] _ عامر رخيلة ، **08 ماي : 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص 133 .

[4] _ مولود قاسم نايت بلقاسم ، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830** ، قسنطينة : دار البعث ،1985 ،ص93 .

ساعده على تركيز السلطة وتشخيصها، والاستحواذ عليها، و أصبح " بن بلة " صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب و الدولة. تمكن الحزب خلال الفترة الممتدة من (1962-1965) من الحفاظ على مكانة مؤسساتية متميزة في النظام السياسي بفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية و الأمانة العامة للحزب وبالرغم من التأكيد على ضرورة تمايز الحزب عن الدولة، من خلال التفرغ التام للنشاط الحزبي وجعل الإطارات الحزبية خارج أجهزة الدولة بصورة أضاعت الحدود بينهما، و على الرغم من محاولات مؤتمر الحزب وميثاق الجزائر 1964 تدارك ما نجم من تسرب الكثير من صلاحيات الحزب وسلطاته لأجهزة الدولة إلا أن الحزب لم يستطع (رغم تحديد الأدوار الهيئات والهياكل) لعب دوره "الطلائعي "[1] بسبب غياب تجانس عناصره القيادية من جهة، وانفراد الرئيس" بن بلة" آنذاك بالسلطة و رغم قيام هذا الأخير بخلق دور قيادي للحزب إلا انه كان دورا وهميا.

ما يمكن تسجله في هذه الفترة القصيرة من حكم" بن بلة "هو فشل جبهة التحرير الوطني في أن يصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي[2] ، ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، و اتسمت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس[3] لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري.

02 – الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1979) :

الحركة الانتقالية التي قادها الرئيس" هواري بومدين "في 19 جوان 1965 والتي أطاحت بالرئيس "احمد بن بلة "لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري وعن نمط استحواذ و التحكم في القوة و ترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي وممارسة السلطة[4] وقد برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة وتوحيدها في الشخص الواحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق، وتم الحلال "مجلس الثورة "محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة ، وقد تم ذلك تحت شعار العودة إلى" الحكم الجماعي "وإنهاء الحكم الفردي و اعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني، وأسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني و رئيس الجمهورية) و الحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) باعتباره مصدر السلطة المطلقة، والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها، لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة، فقد كان يفتقر إلى الطابع البرلماني بحكم عدم قابليته للتغيير من حيث حجمه و أعضائه، كما عمل المجلس على بناء دولة مركزية قوية، تعيد تنظيم المجتمع و تجعله تابعا لها، مع تصورها (أي الدولة)على أنها هيكل تقني لا سياسي (أفراغها من أي محتوي طبقي) وظيفته تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الجزائري و لتحقيق ذلك كان هناك هدفان: جعل الإدارة الأداة المميزة لبناء الدولة وإعادة تنظيم المجتمع من جهة واسترجاع الموارد الأولية لبناء اقتصاد دولة مخطط من جهة ثانية، هذه الإستراتيجية طبقت في مجالين، الإداري–السياسي، والاقتصادي–الاجتماعي.

---

[1] _Ben Saada, **Le Régime Politique Algérien** (Alger: Enal, 1995) P. 59.

[2] _ خديجة بلقندوز، **المرجع السابق** ، ص 107 .

[3] _ علي بوعناقة و دبلة عبد العالي،" **الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر**"، في :المستقبل العربي، ع 225 :، سنة 1997 ص52

[4] _ نور الدين زمام ، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري** ، الجزائر : دار هومة، بدون تاريخ ، ص 113.

بدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحلة بإصلاح البلديات والولايات، حيث صدر بدءا من 1967 مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولة.

وفي عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات، التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية، وكان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية مهمة في الحياة السياسية للأفراد و الجماعات في المجتمع الجزائري .

لقد استطاع النظام السياسي في عهد" بومدين "أن يضع توازنا سياسيا هشا بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر، حيث نجد انه يؤكد :

على سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب التيار الإسلامي و العربي ودعمه في الجزائر وخارجها.

بدا في عام 1972 بإطلاق ما يسمى" بالثورة الزراعية "والتي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر، من حيث أنها بدأت تروج للنظام الاشتراكي. بدا النظام السياسي يطرح برامج اقتصادية و ثقافية متعددة لرفاهية الشعب، هذه الإجراءات كان يقصد بها توفير سندا اجتماعي و اقتصادي للنظام الاشتراكي[1]

وقد اخذ مفهوم الدولة في عهد" بومدين "معنى جديدا أريد به أن يكون محور النهوض في شتى مجالات الحياة السياسية، و بعد إعلانه عن بناء دولة فعالة مؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب، وضع حدا للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى.

واتجه" بومدين "إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم، من خلال التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976 الذي يعكس المشروع السياسي والإيديولوجي للدولة، ثم الدستور في نفس السنة، ولا ينفي هذا البناء المؤسساتي طابع الهيمنة المطلقة لبومدين على الحكم. أكد ميثاق 1976 على وحدوية الحزب الذي يتولى توجيه و مراقبة سياسة البلاد .وأشار إلى إجبارية تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة في الدولة . كما أكد تبعية المنظمات الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني وسيطرة هذه الأخيرة عليها، وذلك ما يبين أن الهدف من تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره، وهذا لا يجسد الديمقراطية و لا يخدمها، حيث جاء في الميثاق "... المنظمات الجماهيرية بإشراف و مراقبة الحزب تعتبر مدرسة للتربية والانضباط الوطني، ولتقين الديمقراطية الاشتراكية .كما يجب أن تصبح أجهزة نشيطة لنشر إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، و يتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسئولية داخل هذه المنظمات ... "[2]

بعد ميثاق 1976 ، جاء دستور 22 نوفمبر 1976 ، الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية، بعد انقطاع دام أكثر من إحدى عشر سنة، و أسس نظاما تأسيسيا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي أنشأه دستور 1963 ، خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب[3]

---

[1] _ سرحان بن دبيل التيبي ، **" العنف السياسي في الجزائر "** ، في : العلوم الاجتماعية ، عدد 04 ، سنة 2000 ، ص 15 .

[2] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1976** ، ص86 .

[3] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **جبهة التحرير الوطني ، دستور 1976** ، المواد : 104 - 111 - 114.

أعطى دستور 1976 وظائفا و ليس سلطات كما هو معروف في مختلف النظم السياسية حيث اعتمد توزيع السلطة بين عدة وظائف هي :

الوظيفة التنفيذية : تمارسها الحكومة و يضطلع بقيادتها رئيس الجمهورية (الأمين العام للحزب) الذي يسطر على السياسة العامة للبلاد، وقد استحوذ على صلاحيات كبيرة حددتها المادة 111 من الدستور.

الوظيفة التشريعية : يمارسها المجلس الشعبي الوطني المنتخب، والمقترح من طرف الحزب و يملك رئيس الجمهورية هنا أيضا حق التشريع فيما بين دورات المجلس.

الوظيفة السياسية : أسندت للحزب الذي يعتبر مسؤولا عن تجنيد الشعب، وتوجيه السياسة العامة لخدمة الاشتراكية.

الوظيفة القضائية : يضطلع بها المجلس الأعلى للقضاء ومجالس قضائية ومحاكم عادية.

الوظيفة التأسيسية : المتعلقة بتعديل الدستور و يمارسها رئيس الجمهورية.

وظيفة المراقبة : تمارس من طرف الحزب و المجالس المنتخبة، و مجلس المحاسبة.

نلاحظ من خلال أحكام دستور 1976 أن مصطلح السلطة مرتبط برئيس الجمهورية، أما بالنسبة لباقي المؤسسات فانه لا يستعمل لدى بيان اختصاصات سوى مصطلح الوظيفة.

وبعد صدور ميثاق 1976 و دستور 1976 ، بدا النظام السياسي ينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، وتعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الفاعل في الحياة السياسية، و لكن الذي حصل عكس ذلك التصور، حيث حرص النظام السياسي على أن تبقى له الأولوية على الجبهة، كما حرص على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه النظام شرعيته من دون أن تكون لهذا الإطار سلطة فعلية في إدارة المجتمع، بمعنى حصر الجبهة في المجال التعبوي السياسي–الاجتماعي لدعم النظام الذي لم يسمح من خلالها بوجود أي معارضة رسمية قادرة على منافسته و مسائلته، و هذا ما برز أثناء فترة حكم" هواري بومدين "و حتى بعد و فاته، حيث سادت ظاهرة التفرد بالسلطة. إن الممارسة السياسية في عهد" بومدين "كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام، و تعيد الاعتبار للدولة، و تحدد ميكانيزمات و تقاليد لسلوك و عمل النظام السياسي .أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل المواثيق و الدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية و بقي الرئيس محور النظام السياسي باعتباره الأمين العام للحزب والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية.

03 – الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1988) :

عقب وفاة الرئيس" هواري بومدين "في 27 ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغا سياسي، ترك الساحة السياسية–العسكرية فارغة من قائد قوي يستطيع خلافته، بعدما كان يشغل أكثر من منصب (رئاسة الجمهورية والحكومة، الأمين العام للحزب، القوات المسلحة) ، وبما أن الدستور

الجزائري لسنة 1976 قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية لمدة 45 يوما، يليها انتخاب رئيس جديد من قبل جبهة التحرير الوطني. وبعد تولي الرئيس" شاذلي بن جديد "السلطة عمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي و الجناح العسكري من خلال سلسة من الإجراءات[1]

أولا: بعد أن أصبح " الشاذلي بن جديد "رئيسا للحزب، قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش، فهو يدرك جيدا انه لا يمكن أن يسيطر على الحزب و الدولة بدون سيطرته على الجيش، فحاول الاستعانة بالجناح السياسي للحزب، فقام بدعم" محمد الشريف مساعدية"، الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية (من 1980 إلى 1988) وهو رجل قوي قام بإعادة تأطير الحزب و شكل مكتبه السياسي و لجنته المركزية ، التي قررت اعتبارا من 29 ديسمبر 1980 إلزام كل المنظمات الجماهيرية و أعضاء الجمعيات المنتخبين، بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، مما يعني توجها جديدا لإعادة الاعتبار للجانب السياسي، وبالتالي إحداث توازنا مع الجيش.

ثانيا : بما أن بن جديد كان يعمل من اجل توازن يمكنه من التحكيم، فقد ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الجبهة ، إذ بقى الجيش جزءا لا يتجزأ من الحزب، يشكل ضباطه 20 % من أعضاء اللجنة المركزية.

ثالثا : و لكنه في الآن نفسه بإدخال تغييرا على هيكلة الجيش، فقام بإعادة تنظيمه على أساس فرق عسكرية و ليس" مناطق عسكرية "شبه مستقلة كما كان في الماضي، حيث كان لقائد المنطقة صلاحيات كبيرة و بالتالي نفوذا واسعا و تحكما مفرطا في قواته ، و تمكن بالتالي من تصفية (عزل أو إبعاد) رموز مراكز القوى داخل المؤسسة العسكرية .هدف الرئيس" بن جديد "من وراء ذلك هو دعم مركزه في السلطة[2] في المجال الدستوري أدخلت تعديلات على دستور 1976 بموجب قانون رقم 86/79 المؤرخ في 07 جويلية 1979 المتعلق بمراجعة الدستور.

يلاحظ أن هذه التعديلات في مجموعها لا تحد كثيرا من سلطات رئيس الجمهورية.

أكد ميثاق 1986 مبدأ الحزب الواحد ".. أن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدية الحزب.. " وجعل منه الأداة الأولى والفاعلة لتسيير وقيادة البلاد، دون أن ننسى التأكيد على وحدة القيادة في الدولة والحزب، كما بقي تأثير الحزب واضحا على المنظمات الجماهيرية باحتوائها خاصة و أن قيادتها مناضلون في الحزب" ..المنظمات الجماهيرية امتداد طبيعي للحزب .. عليها أن تستجيب لأحد متطلبات الجوهرية للثورة، وهي تهيئة أوسع الفئات لتحقيق المهام السياسية و الاجتماعية و الثقافية، التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية.. "[3]

---

[1] _ رياض صيداوي ، **صراع النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2000 ، ص 49 .

[2] _ خديجة بلقندوز ، **المرجع السابق** ، ص 113 .

[3] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1986** ، ص 107.

كما تعرض الميثاق لمسالة المشاركة السياسية من خلال مشاركة الجماهير الشعبية (العمال الفلاحين الجنود، الشباب والعناصر الوطنية الثورية) في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة ، إلا انه أشار إلى أبعاد العناصر التي لا تتفق مع رؤية النظام سواء في الجانب السياسي و الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي ، وهذا إقصاء غير مبرر.

أما على المستوى السياسي المحلي، فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، وأدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، بل مصادرتها في بعض الأحيان، ومن ثمة التعسف في استعمال السلطة، وهذا بدوره أدى إلى إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج و المخططات كل ذلك أدى إلى إحداث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع، بل اوجد مواجهة بينهما، و نتج عن ذلك فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع المختلفة.

ولقد ظهرت الخلافات والاختلافات في المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأزمة و ظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة :مثل الحركة الإسلامية، والتي نشأت حول الخطباء في المساجد، وتشبعت بأطروحات قادة الحركة الإسلامية السياسية والتي جاءت كرد فعل لانتشار الفساد الإداري والمالي والسياسي في الدولة .كذلك برزت حركات معارضة – فقدت هي الأخرى الثقة في الدولة– تطالب بالتغيير السياسي المؤسسي : مثل الحركة الثقافية البربرية، وأخرى ذات نزعة إيديولوجية تمثلت في المنظمات اليسارية . فجميع هذه التنظيمات على اختلاف توجهاتها وأهدافها اتفقت جميعا على أمر أساسي وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها العناصر المتنفذة في السلطة . كانت مطالب المعارضة واضحة ومنسقة، تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .وأدرك النظام السياسي انه أمام متغيرات يصعب ضبطها، ولذلك ظهرت على رموز النظام علامات الارتباك و الانقسام تجاه مطالب المعارضة، ومع ذلك رفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها مما أدى إلى انفجار الأوضاع في الدولة في أكتوبر عام 1988[1]

عبرت هذه الأحداث عن قطيعة فعلية مع النظام، وبغض النظر عن الأسباب التي قادت إلى ذلك، وعن مختلف الأقاويل التي قالت بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف النظام نفسه لتغيير التوجه السياسي، وتبني التفتح السياسي الذي يتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد انهيار أسعار البترول التي كان يقوم عليها الاقتصاد الوطني،فإن الواقع الذي فرضته أحداث أكتوبر أن النظام أثبت فشله في تحقيق ما كان يصبو إليه بتبنيه سياسة الحزب الواحد، و الاقتصاد الموجه وان هذه السياسات التي أفرزت بدورها بيروقراطية و زبائنية، أصبحت تحرك النظام في الخفاء كما أكدت هذه الأحداث عن رغبة المعارضة في لعب الدور الأساسي في الحياة السياسية الجديدة لما بعد أحداث أكتوبر 1988 .

[1] _ خديجة بلقندوز ، **المرجع السابق** ، ص 115 .

يبدوا أن هذه الأحداث كانت بمثابة الانطلاقة الجديدة للنظام والمجتمع ،وهذا بالنظر إلى الإصلاحات السياسية التي رافقت هذه الأحداث، ومهما يكن عبرت أحداث أكتوبر عن إصلاحات سياسية عميقة مست كل المستويات بداية من الاستفتاء حول تعديل الدستور في نوفمبر 1988 ووصولا إلى دستور فيفري 1989 ومادته (40) التي أدخلت الجزائر العهد التعددي.

المطلب الثاني : الانتقال الى التعددية السياسية (الحزبية) .

وبذلك يرد التاريخ السياسي كل ذلك إلى عهد بن بلة، ثم بومدين الذي شهد بدور تداخلا ظاهرا إلى درجة كبيرة لصالح تثبيت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طلائعي ليغزو الشك وجودها هذه المرة كحلقة وصل بين الشعب و الحكومة. ولقد أكد بومدين هذه الحقيقة بقوله : (هل كان الحزب موجودا؟ بكل أسف لم يكن له إلا وجود على الورق، وفي اللافتات المعلقة على المباني ولا شيء أخر)، مغلبا دور الدولة التي هي (لكل المواطنين بلا استثناء المناضلين وغير المناضلين)[1] ، وإزاء ذلك ظن الجميع بان النظام السياسي، وتدعيما للشرعية، سينشئ مؤسسات دستورية تنمي فعل المشاركة السياسية تعويضا من ذلك الاستلاب المعتمد لدور الجبهة. ولكن الذي حصل عكس ذلك الظن تماما .ففي الوقت الذي حرص فيه النظام السياسي على أن تبقى له اليد العليا المسيطرة على شؤون الجبهة، حرص كذلك على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه الشرعية من دون أن تكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية في الجزائر إلا قيامها بمهمة التعبئة لدعم النظام الذي لم يسمح عبرها بوجود معارضة نظامية قادرة على منافسته ومساءلته .وهنا بدأ التوجه نحو التعددية، أو ربما حتى التفكير فيها، يعد من أكثر المحظورات منعا.

وقد توضح عمق خطر هذه النظرة ماليا بعد رحيل بومدين ، حيث بروز ملامح انفصام التلاحم بين الشعب و الحكومة ، أو بين قيادات الجبهة ذاتها التي لم تنفع مع كل الجهود التي لابذلها بن جديد عبر عشر سنوات (1979-1989) لضبط ممارسة السلطة والحد من غرائزها ، أو القيام باصطلاحات جوهرية لصالح الجماعية توطئة لتحقيق درجة عالية من المقبولية للنظام من قبل المواطنين الذين عانوا من القصور والركود الذي أصاب دور الجبهة طيلة السنوات الماضية ، أو في تحقيق فرصة كبيرة لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي نمت خارج نطاق الجبهة ، من الشباب الجزائري ، ولا سيما بعد أن أفصحت عن أمارات تمردها على الجبهة و النظام معا[2]. وتطويقا لملامح ذلك التمرد و اتساعه ، جاءت إصلاحات بن جديد (1988) و كأنها مصل مخدر سرعان ما انتفى مفعولها بعد حين.

و أهم ما في تلك الإصلاحات ، الخطوة المهمة التي لم يجرؤ النظام السياسي على إعلانها من قبل ، وتمثلت بالسماح للأحزاب الجزائرية بالمشاركة في العملية السياسية و إلغاء نظام الحزب الواحد ، بعد أن تيقن بن جديد أن التعددية هي المهمة الأكثر قدرة للإبقاء على النظام و توسيع قاعدة التلاحم معها . و هكذا نجد أن التحول لم يكن :

---

[1] _ لطفي الخولي ، **عن الثورة ، في الثورة ، وبالثورة :...حوار مع بومدين**، بيروت : دار القضايا ، 1965 ، ص85 و145 .

[2] _ **مجلة المنار(باريس)** ، العدد 47 ، أكتوبر 1988 ، ص 17 و ما بعدها.

ليقترن بتاريخ محدد ، بل يمكن ملاحظة بوادره منذ عام 1964 مرورا بعهد بومدين ، ثم بن جديد.

خيارا طارئا قاصرا ، بل هو خيار مجتمعي يلم بكل التناقضات التي يحتويها المجتمع الجزائري تبعا لترابطها وفخامة تأثيرها .

و بهذا يعني أن الجمود الذي أصاب فعل الجبهة و تراجع دورها كحزب طليعي و ما وّلده من تناقضات حّتم الإقرار بالتعددية لتتواءم وبجدية مع التنوع الذي تميزت بها التركيبة الاجتماعية للشعب الجزائري.

ومع الإقرار بهذه الحقيقة المتوالدة الأثر ، إلا أن الاضطرابات و المصادمات الدامية التي شهدتها الجزائر ابتداء من أكتوبر 1988 مثلت دافعا إلى الانتباه لذلك العد التنازلي ، و ربما التشويه الذي أصاب حقائق الهوية والشرعية. وليتحول الهدوء النسبي الذي طبع نظام الحزب الواحد إلى غليان سياسي مستمر، يستقر بين فترة وأخرى ليدخل النظام السياسي منعطفا خطيرا في إطار المواجهة بينه وبين مختلف القوى السياسية، والذي حتم على الرئاسة اتخاذ الخطوات اللازمة لإنقاذ البلاد من الهوة المنتظرة[1].

فقد أعلن بن جديد مجموعة من الإصلاحات الدستورية دفعة واحدة، بما فيها تعديل الدستور، وفصل الحزب عن الدولة، ووعد بإصلاحات جذرية شاملة تسرع من تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي. وقد كانت الخطوة الأهم من مسلسل الإصلاح مصادقة المجلس الشعبي الوطني في 12 جوان 1989على قانون تنظيم الحياة الحزبية في الجزائر بعد مناقشات مستفيضة وحارة أحيانا، بعد إدخال ثلاثين تعديلا على مسودة المشروع الأصلي، وبناء على ذلك اقر النظام قرار التعددية الحزبية الذي افرز فيضا من المواجهات والصدمات عجز النظام عن استيعاب معطياتها في ظل أعتى أزمة زلزلت كيانه.

برز ذلك في خضم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها الجزائر خاصة مع منتصف الثمانينات، والصراع الذي برز داخل النظام السياسي بين التيار الانفتاحي والتيار المحافظ، فشكلت أحداث أكتوبر 1988 مدخلا لها،وقد عبرت تلك الأحداث عن أزمة نظام الحزب الواحد و كان لها انعكاسات على النظام السياسي الذي أعلن عن مجموعة من الإصلاحات السياسية قصد التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئة للإصلاحات السياسية في الجزائر منذ 1988 في النقاط التالية :

عاشت الجزائر قبل أحداث 05 أكتوبر 1988 ظروفاً صعبة ناتجة عن الأزمات المتعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة مراكز قوى في النظام بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول التوجهات السياسية والاقتصادية الكبرى للبلاد ، أما على مستوى المجتمع فكانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالين، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واختفاء مريب للسلع الضرورية حتى أن منظر الطوابير المنتشرة في مدن البلاد أصبح ظاهرة تطبع كل المدن .

أولا : أحداث أكتوبر 1988 .

كما سبقت أحداث أكتوبر 1988 أوضاعا وظروفا تميزت بما يلي :

[1] _John Pierre Entelis and Phillip G. Naylor, **State and Society in Algeria** (Boulder, colo : Westview Prees, 1992).

01 – حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية ، إذ مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته ، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي.

02 – الإعلانات المتعددة عن الإضرابات العمالية خاصة في المنطقة الصناعية بالرويبة دامت هذه الاضرابات حتى نهاية سبتمبر 1988 حيث كان الاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب.

03 – خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988 والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسياسته الليبيرالية.

من خلال هذا الخطاب يكون الرئيس بن جديد قد شن نقداً صريحاً وعلنياً على الجهات التالية : القيادة الحزبية والحكومة خاصة، بسبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري، ومحاولة من قبل السلطة السياسية في اطار نظامها الاشتراكي لمعالجة الأوضاع عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات التابعة للدولة [1] ،كما مس خطابه الإدارة والمؤسسات، القطاع الخاص، الشريحة المرتبطة بفرنسا والمهاجرين.

لقي هذا الخطاب تجاوباً في الأوساط الشعبية ،وفي ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988 بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلاً بالعاصمة و انتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن، ضمت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور
أحوالها المعيشية بحيث تصدرها المفصولون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب.

لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 موجهة خاصة ضد رموز السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية التي تعرضت إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع التخريب الأخرى.

وفي أول رد فعل له اعتبرها المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في اجتماعه يوم 05 أكتوبر 1988 بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من الخارج، وتبعاً لذلك قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر مما استوجب تدخل الجيش لإعادة الهدوء للبلاد ، وأسفرت تلك الأحداث حسب الإحصائيات الرسمية عن حوالي 189 قتيلاً و 1442 جريحاً ، وضمن هذا الاطار ألقى رئيس الجمهورية خطاباً في 10 أكتوبر منددا فيه باحتكار السلطة ومتأسفاً عن الخسائر الناجمة عن الأحداث ووعد الشعب بإصلاحات سياسية كبيرة.

ثانيا : الإصلاحات السياسية كآلية لتكيف النظام .

[1] _ غازي صيدوسي ، **الجزائر : التحرير الناقص** ، ترجمة : خليل أحمد خليل، بيروت : دار الطليعة ، بدون تاريخ ، ص88 .

أفرزت التحولات مجموعة من الإصلاحات السياسية كانت آثارها واضحة في التعديلات والتغيرات التي طرأت على بنية وهيكل النظام السياسي الجزائري، جراء التحولات السياسية التي أخذ منها النظام آلية للتكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية وأهم هذه التحولات السياسية :

- التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988 .
- الإصلاحات في دستور فبراير 1989 .
- قانون الجمعيات السياسية في 05 جويلية 1989 .
- قانون الانتخابات المؤرخ في 07 أوت 1989 .
- قانون الإعلام المؤرخ في 03 أفريل 1990 .

01 - التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988 .

تمثل أول تحول سياسي عقب أحداث أكتوبر 1988 في التعديل الجزئي لدستور 1976 حيث قرر رئيس الجمهورية أن يعرض على الشعب عن طريق استفتاء ينظم في 03 نوفمبر 1988 مشروع تعديل للدستور يتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، لكن تمت صياغة مشروع هذا التعديل دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح، بسبب الممارسات الفاشلة التي اتهم بها ،وحتى تأخذ الإصلاحات مصداقيتها لأنه في أحداث أكتوبر 1988 تم تحميل الحزب جزءا كبيرا من المسؤولية جراء الركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب البلاد، ويهدف استحداث منصب رئيس الحكومة إلى إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة السياسية، و جعل الحكومة تتحمل مسؤوليتها في التسيير، و بالتالي إمكانية إقالتها عندما تقتضي الضرورة ذلك.

لقد تم إعادة صياغة المادة (05) من دستور 1976 بشكل واضح و أصبح ، « بإمكان رئيس الجمهورية أن يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب » ، وهو ما عزز من علاقته بالشعب، خاصة أنه وعدهم بإصلاحات سياسية عميقة في خطاب 10 أكتوبر 1988 الذي ندد فيه باحتكار السلطة .ورغم وجود المادة) (111 الفقرة (14) التي تنص بأنه « يمكن له أن يعمد إلى استفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية » لكن الصياغة غير وافية ولا تمنحه سلطة كافية في الرجوع إلى الشعب خاصة عندما يتخذ المؤتمر موقفه بالأغلبية باعتبار أن المؤتمر يتولى –حسب القانون الأساسي للحزب– بحث القضايا التأسيسية للدولة انطلاقا من المادة (95) الفقرة (09) من قانون الحزب.

إن إلغاء الفقرتين (02 و 09) من المادة (111) اللتين تعبران عن تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة و ترأسه الاجتماعات المشتركة لأجهزتهما تعد مسألة في غاية الأهمية،لأن هذا التعديل يبعد الحزب من مراكز القيادة السياسية ويفصله عن الدولة، ويمنح صلاحيات لرئيس الجمهورية للقيام بالإصلاحات التي وعد بها وتضمنها فيما بعد دستور 1989[1] .

[1] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 1989** ، الجزائر 1989 .

ويحرير المنظمات الاجتماعية و المهنية من وصاية و سيطرة الحزب، وقد عبر ان الحزب لابد أن يبعد قبضته عن المسؤوليات في « الرئيس بن جديد عن ذلك بقوله جهاز الدولة والقطاع الاقتصادي والمنضمات الجماهيرية » ، و يفسح المجال للترشح في المجالس المنتخبة دون شروط إجبارية العضوية في الحزب حسب المادة (120) من قانونه الداخلي.نشير الى أن هذه التعديلات لم تشر اطلاقا الى التعددية السياسية، بل أن المؤتمر السادس للحزب رفض رفضا قاطعا التعددية السياسية، واعتبر أن وقتها لم يحن بعد، إلا أن إرادة الرئيس بن جديد ومؤيديه كانت أقوى نحو الإصلاحات، وعليه تمت صياغة المشروع النهائي للدستور من طرف شخصيات من رئاسة الجمهورية وقدم للشعب للتصويت، وتمت الموافقة عليه في 23 فيفري 1989 والذي أعتبر أهم إصلاح سياسي شكل بدوره تحولا سياسيا حقيقيا في الجزائر تمثل في دستور 1989 .

02 – الإصلاحات في دستور 23 فبراير 1989 .

يعتبر دستور 1989 نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية لأنه نقل الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية،حيث تم تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر وحدها العمل السياسي،إذ كان رئيس الجمهورية يرى أنه لا يمكن القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية دون إصلاحات سياسية،ونظرا لمعارضة القوى المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني فقد تمت صياغة المشروع النهائي لدستور 1989 من طرف شخصيات في رئاسة الجمهورية دون مشاركة الحزب.وتتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989 في النقاط التالية[1] :

- التخلي عن الخيار الاشتراكي.
- نص على الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية و التنفيذية و القضائية، كرد فعل لدمج السلطات الذي اقره دستور 1976 ، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي، فهو يتولى السلطة التنفيذية، وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع ، (المادة (153) من دستور 1976) من دون رقابة فعلية، كما أن دستور 1976 ينظر إليه على أنه أداة في يد الثورة، وهذا يعني أولوية الشرعية الثورية على الشرعية الدستورية.

تعرض الدستور لتنظيم السلطات بدءا بالسلطة التنفيذية، فالتشريعية وأخيرا القضائية، حيث تم احترام الحريات والحقوق الأساسية، ولا يتم الخضوع الا للقانون وبالتالي فإن الشيء الذي يجب أن يتسلح به القاضي الجزائري هو النزاهة و الشجاعة وإلا فإن هذه النصوص نفسها ستبقى حبرا على ورق[2]

- الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- نص على احترام الحقوق الأساسية للإنسان و حرياته.
- الإعلان عن إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين.
- التأكيد على ضمان الملكية الخاصة.

[1] _ **دستور 1989** ، نفس المرجع السابق .

[2] _ مصطفى بوشاشي ، **حماية الحقوق و الحريات** ، محاضرة ألقيت في الندوة الثانية للقضاة ، الجزائر، فيفري 1991 .

لقد أنشأ دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية، كما تبنى عددا من أحكام دستور 1979 ذات الطابع القانوني التنظيمي، من دون الأيديولوجيات، ولا سيما في مجال تنظيم السلطات، مما أعطى للجزائر منذ الاستقلال توجها سياسيا جديدا يختلف عن التوجه السياسي السابق، يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد وإيديولوجية الشعبوية، وممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة،تجسيداً لدولة القانون وحفاظا على الشفافية في تسيير أمور المجتمع، مما يسمح للحريات الفردية والجماعية أن تعبر عن آراءها في كل القضايا التي تخص الدولة و المجتمع، وبذلك فإن أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور 1989 تمثلت في الشرعية الدستورية التي حلت محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة لعام 1989 ، فإنه يتحتم توضيح ذلك وبيان مدى أخذ المشرع الدستوري بالمذهب الدستوري، فإذا كانت الشرعية السياسية صفة تطلق على كل سلطة يعتقد أفراد المجتمع بان سياستها تتماشى وما يرغبون، وتحقيق رضاهم، مما يخولها اصدرا الأوامر وفرض احترامها لاعتمادها على قواعد مبدئية يؤمن بها الشعب ويتمسك بها، فان الشرعية الدستورية يقصد بها كل سياسة أو تصرف تقوم به السلطة يتطابق وأحكام الدستور والقانون، ذلك أنها مرتبطة بالقانون الوضعي ومرتبة على شكل هرمي[1] .

وإذا كانت القاعدة في الجزائر مبنية على منح الأولوية للشرعية الثورية، فإن دستور عام 1989 استبدل أو حاول أن يستبدل تلك الشرعية في نصوصه بشرعية أخرى تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية، إضافة الى الشرعية، وكمصدر مهم قام عليها دستور عام 1989 ، فإن الإسلام هو الأخر، أعد مصدرا للدستور، كما جاء ذلك بموجب المادة (02) من الدستور نفسه القاضية بأن الإسلام دين الدولة، وهو يعني التزام المؤسسات بأحكامه والدليل هو النص على أنه لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بأي سلوك مخالف للخلق الإسلام المادة (02) من دستور 1989، من دون أن يحدد المشرع الدستوري الجزاء المترتب عن مخالفة ذلك النص،وكذلك يجب أن يكون مسلما من يتولى رئاسة الدولة[2] ، فتم تدعيم تلك المفاهيم بمجموعة من النصوص القانونية في دستور 1989 أبرزها المواد التالية :

– المادة (36) التي تنص على « حرية الإبداع الفني والعلمي » وبناءا على هذه المادة فحرية التفكير و الابتكار في المجالات الفنية و العلمية مفتوح و عليه لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل، أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ و الإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي.

– المادة (39) وتنص على « حرية التعبير و تأسيس الجمعيات » ، ومن ثم فحرية التعبير أو الرأي مضمونة للمواطنين في شكل فردي أو جماعي .

– المادة (40) وتنص أن « حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به » إذ يتضح من خلال هذه المادة أن الدستور قد ضمن حق التعددية الحزبية لكنه وضع قيدا عليه وهو عدم التدرع بهذا الحق للمساس بالحريات الأساسية و الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب.

[1] _ خديجة بلقندوز ، **المرجع السابق**، ص 125 .
[2] _ خديجة بلقندوز ، **المرجع السابق نفسه** ، ص 125 .

ان دستور 1989 يصنف في خانة دساتير القوانين، إذ يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبيرالية (فصل السلطات ، التعددية الحزبية ، الملكية الخاصة ، إلغاء مصطلح الاشتراكية ودورها الفعال في تسيير البلاد ، وبذلك أصبحت المادة الأولى من الدستور تشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط، وبالتالي جاء الدستور خالي من الإيديولوجية الاشتراكية، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية...) ترجمت ذلك سياسات الحكومة المتعاقبة فيما بعد .فهو يخالف الدساتير السابقة التي صنفت في خانة دساتير برامج، كونها تدعوا إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية [1]

تأكدت من جديد ثوابت الجزائر الأساسية في المواد (01)،(02)،(03) وهي الطابع الجمهوري، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الرسمية، إلى جانب المبادئ التي لا يقبل المساس بها والمتعلقة بما يتصف به الشغب من أنه (مصدر كل سلطة) المادة 06) ، ((يمارس سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات)) وكذلك ((عن طريق الاستفتاء وبواسطة المنتخبين)) المادة (07)[2]

والجديد أيضا في دستور 1989 ، هو إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية الهدف منها متابعة أعمال سلطات الدولة واحترام الدستور وتقديم الآراء لرئيس الجمهورية ومراقبة أعمال الدولة والمرافق العمومية، حيث جاء في المادة 153 على أن يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور، كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية، ويعلن نتائج هذه العمليات [3]

03 - قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989.

واستكمالا للإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 و تدعيما للتعددية الحزبية تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور الى التعددية الحزبية ، و يمثل هذا الانتقال إلىنظام التعددية الحزبية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر. جاء هذا القانون ليؤطر العمل السياسي، وتناول عبر أبوابه الخمسة الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية، وكذلك العقوبات والإجراءات الممكن توجيهها إلى الحزب في حالة مخالفته للقانون حفاظا على الاستقلال الوطني و الوحدة الوطنية، كما منع القانون لأول مرة أعضاء الجيش الوطني الشعبي و موظفي مصالح الأمن من الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي حسب نص المادة (07) من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي،رغم أن دستور 1989 كان قد حدد دور الجيش وحصره في الدفاع الوطني و الحفاظ على الاستقلال ووحدة البلاد و كل ما يمس سلامتها وأملاكها ، وتأكد ذلك في المادة (124) من الدستور، حيث تنص على

---

[1] _ خديجة بلقندوز ، **نفس المرجع السابق** ، ص 127 .

[2] _ أحمد وافي و ادريس بوكرا ، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989** ، الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1992 ، ص182 .

[3] _ أحمد وافي و ادريس بوكرا ، **نفس المرجع السابق** ، ص ص 182 - 183.

(أن تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها، وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية، ومختلف أملاكها).

وتجسد ذلك فعليا باستقالة إطارات الجيش في 03 مارس 1989 من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني .وبهذه المادة حصرت مهمة الجيش في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة، فلم تعد إذن مهمة الجيش تمتد الى ما حددته المادة (82) من دستور 1976[1] ليؤكد ذلك فيما بعد بما جاء في قانون الجمعيات السياسية من خلال المادة (09) في عدم جواز انخراط أعضاء الجيش وموظفي مصالح الامن في أي جمعية ذات طابع سياسي، وهذا ما يحقق حياد الجيش بالنسبة للتنافس بين الأحزاب حول السلطة.

وبذلك يهدف تأكيد قانون الجمعيات السياسية على إبعاد المؤسسة العسكرية من السياسة والتحزب إلى المحافظة على وحدتها و إبعادها عن الصراعات الحزبية، وضمن هذا الصدد يقول الرئيس الشاذلي : « الجيش الذي يدخل في السياسة جيش سيدخل في الصراعات ، في الماضي كان هذا مقبولا لأنه يوجد حزب واحد، أما اليوم فهناك تعدد أحزاب ... و إذا سمحنا للضباط بأن يدخلوا إلى جبهة التحرير الوطني فإنني لا أستطيع أن أمنع ضباطا آخرين من دخول أحزاب أخرى ».بعد صدور قانون الجمعيات السياسية أقبل العديد من الأشخاص على إنشاء الأحزاب حتى بلغ عددها ما يقرب 60 حزبا و يمكن تفسير هذا الإقبال بعدة عوامل هي :

01 – التعطش إلى ممارسة العمل الديمقراطي والتسابق لإسقاط النظام التي هزته الأزمة وتآكلت شرعيته .

02 – فقدان الثقة بين الأفراد في المجتمع والصراع بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها و في ظل نظام الحزب الواحد.

03 – عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي للحصول على الاعتماد حيث تكتفي المادة (14) منه ب 15 شخصا على الأقل ليؤسسوا جمعية سياسية، أما الشروط الأخرى المحددة في المادة (12) و (13) فهي مجرد التعريف بالجمعية و تنظيمها والحالة المدنية لأعضائها.

04 – التسهيلات المالية و المادية من طرف الدولة، فقد شجعت الدولة الأحزاب بالاعتماد المالية السنوية والمقرات بحجة تنشيط الحياة الديمقراطية.

05 – عامل التغاضي عن المبادئ الأساسية في إصدار الاعتماد ونقصد احترام المادة (05) التي تنص « ألا ينبغي تأسيس الجمعية السياسية أو عملها على قاعدة دينية أو لغوية أو جهوية أو قاعدة الانتماء إلى جنس أو عرف أو وضع مهني معين » وهو ما انعكسسلبا على الحياة الحزبية في الجزائر بحيث ظهرت أحزاب سياسية تركز في عملها ونشاطها على مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية.

04 – قانون الانتخابات في 07 أوت 1989.

[1] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 1976** ، الجزائر : 1976 .

يفترض انتقال النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية إعادة النظر في القوانين المنظمة للانتخابات، وهذا بإدخال تعديلات وتغييرات عليها، وهو ما عرفه قانون الانتخابات الصادر في 25 أكتوبر 1980 الذي ألغي بعد صدور قانون الانتخابات في 07 أوت 1989 وأهم التغييرات التي طرأت على القانون السابق هي :

كان الترشح للمجالس المنتخبة يتم عن طريق الحزب حسب نص المادة (66) من قانون الانتخابات لسنة 1980 ، التي تنص أنه « ينتخب أعضاء كل مجلس شعبي من قائمة وحيدة للمترشحين يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني » ، فتم الغاء هذه القائمة وأصبح حق الترشح مسموحا به للجميع طبقا للمادة (66) من قانون الانتخابات الصادر في 1989 ، سواء كان هذا الترشح باسم جمعية ذات طابع سياسي أو عن طريق الترشح الحر. بالنسبة لنمط الاقتراع فقد جمع قانون الانتخابات لسنة 1989 بين نظامين الأغلبية المطلقة،والأغلبية النسبية، فإذا حصلت قائمة على الأغلبية المطلقة في دائرة ما تحصل على كل مقاعد الدائرة الانتخابية، أما إذا لم تحصل أية قائمة على الأغلبية المطلقة يتم تقسيم المقاعد على القوائم وفقا لقانون التمثيل النسبي، وبعد تعديل هذا القانون تم إلغاء طريقة التمثيل المطلق واعتماد طريقة التمثيل النسبي بحيث نصت 06 المادة (61) من قانون الانتخابات رقم 06/90 المعدل لقانون 1989 على أن : « انتخاب المجلسين الشعبي البلدي والولائي يكون لمدة 05 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد »

أما بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني فقد حددت المادة 84 من قانون الانتخابات لسنة 1989 طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد ، لكن تم تعديل هذه المادة وفقا لقانون رقم 06/90 وأصبحت طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين . سمح القانون للمترشحين أو ممثليهم بالمشاركة في عملية الفرز و حتى حضور عمليات التصويت حيث نصت المادة (49) من قانون الانتخابات أنه « يمكن لكل مترشح أو ممثليه أن يراقبوا جميع عمليات التصويت، و فرز الأوراق، و تعداد الأصوات في جميع المكاتب التي تجري بها هذه العمليات ، وأن يسجل في محضر كل الملاحظات أو المنازعات المتعلقة بسير هذه هذه أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون الانتخابات الصادر في 07 أوت 1989 وسنرجع إلى بعضها عند الحديث عن تجربة الانتخابات التعددية في الجزائر وما طالبت به بعض الأحزاب من تعديلات على هذا القانون.

05 - قانون الاعلام في 03 أوت 1990.

جاء قانون الإعلام المؤرخ في أفريل 1990 هو الآخر كنتيجة للإصلاحات التي كرسها دستور 1989، مما جعل قطاع الإعلام والاتصال يعرف تحولا جذريا وضع حدا خاصة في الصحافة المكتوبة لاحتكار الدولة والحزب الواحد لميدان الإعلام.وقد نص قانون الإعلام على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل والموضوعي للوقائع والآراء التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والدولي، وكذا حقهم في المشاركة في الإعلام لممارسة حرياتهم الأساسية.ونصت المادة (14) من هذا القانون على وضع نهاية لاحتكار وسيطرة الدولة على قطاع الصحافة المكتوبة، حيث يصبح من حق الجمعيات والأحزاب الامتلاك والنشر، إلا أن تحول قطاع الصحافة من صحافة مناضلة إلى صحافة مهنية وموضوعية وذات مصداقية لم

يمنع النظام من الإبقاء على الاحتكار في قطاع التلفزيون والإذاعة ، وقد اعترف قانون الإعلام بالعناوين الصحفية التي تنشئها الأحزاب والأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري إلى جانب وجود قطاع الإعلام العمومي، كما وضع الوسائل التنظيمية الجديدة للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام و تمثيل المهنة على مستوى السلطة، كوزارة الإعلام ، والمجلس السمعي البصري، والمجلس الأعلى للإعلام .يعتبر المجلس الأعلى للإعلام وفقا لهذا القانون سلطة إدارية مستقلة للضبط والتنظيم مكلفة بحياد أجهزة قطاع الإعلام وعدم تحيزها في نقل الأخبار وغيرها وتفادي تركيز العناوين والأجهزة الإعلامية لدى مالك واحد قد يكون له تأثير مالي أو سياسي أو إيديولوجي عليها، كما حدد القواعد التي تحكم سير الحملات الانتخابية في إطار قطاع الإعلام العمومي ، رغم صدور قانون الإعلام الذي عزز من حرية الصحافة ، إلا أنها بقيت تحت رحمة السلطة نظرا لصعوبات الطبع كما أن الجرائد المستقلة لا تستطيع الاستفادة من إعانات مالية مباشرة أو غير مباشرة من شخص طبيعي أو معنوي أو من حكومة أجنبية، وقد برر المشرع ذلك بالخوف من سيطرة رأس المال الأجنبي على الإعلام الوطني .بالإضافة إلى وجود بعض المواد القانونية التي تقيد من حرية الصحافة والنشر كالمادة (36) التي تنص عن المصالح العليا للوطن، وقد استعملت عدة مرات لتوقيف العديد من الصحف أو الصحافيين .و مهما يكن فقد أفرز قانون الإعلام الصادر في 03 أفريل 1990 العديد من الصحف والعناوين ،حيث بلغ عددها أكثر من 100 عنوانا بين يوميات و أسبوعيات و دوريات.

تلكم هي أهم الإصلاحات السياسية التي أفرزتها التحولات السياسية، وحاول النظام السياسي التكيف من خلالها مع الأوضاع الجديدة في الساحة السياسية.

شكلت أحداث أكتوبر 1988 مدخلاً للتحولات السياسية التي انعكست على النخب الحاكمة، وعلى هيكل النظام السياسي ، وبعبارة أخرى ساعدت الأحداث على التسريع من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شرع فيها النظام من قبل، وفي نفس السياق أعلنت رئاسة الجمهورية عقب تلك الأحداث عن مجموعة من الإصلاحات السياسية مست جبهة التحرير الوطني وتجاوزت ذكرى الحزب كجهاز مؤسساتي في محاولة لإحداث تغيير راديكالي في مكانة جبهة التحرير الوطني داخل النظام السياسي الجزائري، وذلك بإلغاء احتكار الجبهة للمجال السياسي منهية وصايتها على المنظمات الجماهيرية وألغت العمل بالمادة (120) من قانون الحزب وحدت من تدخلها في شؤون الدولة، مما أدى إلى دمقرطة ولو محدودة للحياة السياسية .كما أعلنت الرئاسة عن إجراء تعديل دستوري يمس الوظيفة التنفيذية في 03 نوفمبر 1988 ، لكن عقب الاستفتاء على دستور 1989 صدرت عدة قوانين تنظم الساحة السياسية منها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 ، وقانون الانتخابات في 07 أوت 1989، وقانون الإعلام في 03 أفريل1990 ، تندرج تلك الإصلاحات السياسية التي شرع فيها النظام في إطار تكيفه مع التحولات السياسية ، وفي إطار تفاعلاته مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية ، وبقصد الحفاظ على توازناته ومصالحه.

ذلك لان إقرار مسألة التحول إلى التعددية وإجراء تعديلات دستورية لتطبيقها تبقى مسألة لا تخلو من صعوبة في التطبيق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدولة الجزائرية منذ إعادة بنائها ارتكزت على الواحدية،

حيث افتقار الفاعلين فيها إلى الخلفية المشتركة للعبة السياسية، نتيجة لعدم تجذر الفكر الديمقراطي في المجتمع الجزائري، سواء من منطلق الرغبة في السيطرة أو من منطلق رفض القيم العربية اللذين عانتهما الجزائر فترة طويلة، أو نتيجة لاختلاف رؤاهم في الكيفية التي ينبغي من خلالها فهم العملية الديمقراطية بشكل عقلاني الأمر الذي أسهم في تفجير إشكاليات عديدة مست هيكل النظام وعظمت من كلفة الانتقال إلى التعددية على مختلف ال صعد، خصوصا أن الأحداث المتوالية برهنت على أن المطالب الشعبية ما زالت قائمة تنتظر المزيد من الدفع لتسهيل عملية التحول إلى التعددية، مثلما أثبتت لخصوم النظام أن حجم التغيرات التي قام بها النظام ذاته لا يمكن أن تكون كافية، فضلا عن حجته بصعوبة البت الحاسم بمسألة مصدر السلطة وكيفية ممارستها السيادة الوطنية التي لم تعد مقنعة.

وبذلك فالإصلاحات المتخذة لم تكن لتهدف إلا لتأصيل دور جبهة التحرير الوطني وإعادته إلى الصيغة الأولى المتبناة إبان الكفاح المسلح (1954 - 1962).

أعتبر موضوع التعددية الحزبية محور نقاش ورأي، فقد تعددت الآراء بشأن رصد التحول إلى التعددية في الجزائر .فتم الإفصاح عن رؤية تمثلت في أن التحول الذي حصل كان متوقعا تبعا للديالكتيك المتبع الذي غالبا ما يبدأ بتطور ما يصيب أحد الأنظمة المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم ينتقل الى بقية النظم عبر جدلية مستمرة تكون محملة بمدخلات جديدة، وعلى النظام السياسي أن يستجيب لها عبر أفعال تكون عاملا معززا لحدوث المزيد من التطورات.

وهكذا وتبعا لرؤى محددة تستمر تداعيات الأحداث كضغوط داعية لتشكيل فروض تحول متزامن تبعا لدرجة التفاعلات الحاصلة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى وشدتها .فالجزائر تاريخيا وتحت حكم حزب جبهة التحرير الوطني شهدت اضطرابات عنيفة أعوام 1970 و 1980 ، و 1986 . إلا أن الجديد تمثل في اضطرابات 1988 ، يكمن في أنها الأكثر عنفا منذ الاستقلال ولم تقتصر على العاصمة، مثلما لم تقتصر على فئة واحدة، الأمر الذي يفسر في إسراع بن جديد إلى إعلان إصلاحاته لمعالجة الاختلالات الحاصلة في العلاقة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى[1] ، واحتواء ذلك التناقض الحاصل والمؤطر بتنظيمات سياسية فاعلة، مثلما بدا معنيا باحتواء تأثير القوى الإقليمية التي جاءت فروضها لتعطيل إمكانية إنتاج قيم ايجابية جديدة أو إعادة إنتاج قيمه القديمة التي نالها التفكك والتحلل، إلا بمطاوعته أو التكيف القسري معه[2] .

[1] _ عز الدين شكري ، **الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب** ، العدد 98 ، أكتوبر 1989 ، ص ص 153 – 154.

[2] _ منعم العمار ، **الازمة الجزائرية : الخلفيات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ، الطبعة الثانية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص45 .

الفصل الثالث

مكانة الأحزاب السياسية في الجزائر بين النص والواقع

الفصل الثالث : مكانة الاحزاب السياسية في الجزائر بين النص والواقع .

المبحث الاول : الاطار القانوني للتعددية الحزبية .

دراسة لقانون الأحزاب السياسية في الجزائر .

بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال دستور 1989 ، والذي نص في مادته 40 حق أنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبعد تأكيد ذلك في دستور 1996، وفي مادته 42 والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ويجب التقيد بمجموعة من المبادئ ، صدر الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال 1417 هـ الموافق ل 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ، والذي تضمن 03 أبواب (أحكام عامة، الأحكام المتعلقة بالتأسيس والعمل، والأحكام المالية) بمجموع 46 مادة[1] .مما أوضح العلاقة الموجودة بين الجانب النظري التي تمت الإشارة إليه آنفا ومحتوى القانون، وعليه هل أستطاع هذا القانون أن يغطي كل أو بعض الجوانب النظرية على الأقل؟

قبل البداية تجدر الإشارة إلى أنه وبمجرد الإعلان عن التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 سارعت الأحزاب والجمعيات لتنظيم نفسها وبالتالي إنشاء العديد من الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي ، حيث تجاوز عددها 67 حزبا مؤسسا ومصرحا به ، وذلك وفقا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 ،المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ورد في المادة 3 من الأمر رقم 97-09 و بالضبط في فقرتها الأولى ما يلي : "عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاث وهي الإسلام العروبة ، والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية" .

فهذا النص يعكس بوضوح أزمة الهوية التي عرفتها الجزائر و التي بنيت منذ استقلالها على فراغ إيديولوجي ، وقد حذر ميثاق طرابلس من خطر بناء الدولة على هذا الفراغ معتبرا المعركة الإيديولوجية لا تقل صعوبة عن الاستعمار نفسه ، لان الفراغ الإيديولوجي من شانه جعل منافذ للاستعمار تمكنه من التوغل في البلاد بطريقة فكرية ثقافية و اقتصادية لا تقل عن الاستعمار الفرنسي[2] . من الناحية العملية ترتب عن إعادة صياغة المادة الثالثة بهذا المضمون الجديد مطالبة الأحزاب القائمة بجعل تسميتها و أسسها وأهدافها مطابقة للمادتين (3) و (5) من هذا القانون وكذا أي عنصر أخر من عناصر قانونها الأساسي أو نشاطاتها الناتجة عن تطبيق هذه الأحكام ... المادة (42) من نفس القانون .

---

[1] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية** ، دستور 1997 ، العدد 12 ، (06 مارس 1997) ، ص 30 .

[2] _ عبد الله شريط ، **مع الفكر السياسي الحديث و ا لجهود الإيديولوجية في الجزائر** ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1986) ، ص 123 .

وإذا كانت الأحزاب الإسلامية هي المعنى الأول بالمطابقة الاسمية ، وهو ما تحقق فعلا على مستوى اكبر حزبين إسلاميين ينشطان في الساحة السياسية فأصبحت"حركة المجتمع الإسلامي" "حركة مجتمع السلم "و حركة النهضة الإسلامية" "حركة النهضة "فقط ، فان الأحزاب الصغيرة أثبتت عجزها عن المطابقة و حلت تلقائيا، إذ كان تاريخ 06 من مارس 1988 هو أخر اجل لتكيف الأحزاب مع القانون العضوي للأحزاب السياسية،وبذلك فهو مقسم إلى 5 أبواب (الأحكام العامة، الأحكام المتعلقة بالتأسيس، الأحكام المالية، الأحكام الجزائية، وأحكام ختامية) بمجموع 44 مادة[1] ، ولكن وبعد مرور بضع سنوات من العمل والنشاط الحزبي، تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون الصادر في 06 مارس 1997 ،حيث أضيفت شروطا قانونية، أو قيودا أخرى، فيما يخص تأسيس الأحزاب، والتي طالبت من خلاله الأحزاب المعتمدة بجعل تسميتها وأسسها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون ، وكنتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من الأحزاب من الترشح للانتخابات لفقدانه نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 09 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات .فما هي مضامين القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ؟

تطرق القانون في مضمونه إلى العديد من النقاط والمواضيع التي تهم الحزب السياسي سواء كان ذلك من خلال الهدف الذي يسعى إليه، أو من خلال الشروط والقيود المفروضة عليه، مرورا بمرحلة تأسيس الحزب وعقد المؤتمر وانتهاء بالجوانب المالية والجزائية[2] :

هدف الحزب :

يهدف الحزب السياسي حسب القانون الى المشاركة في الحياة السياسية ولكن بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا.

الأكيد أن هدف كل حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وذلك بالطرق السلمية المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية المشاركاتية، وبطبيعة الحال لا يمكن إطلاق تسمية الحزب إن لم يكن برنامج سياسي يوضح فيه خطوطه العريضة وسياسته العامة، وهذه الأخيرة هي الكفيلة باستقطاب الجماهير حول هذا البرنامج لتدعيمه في المواعيد والاستحقاقات الانتخابية، لكن القانون سطر العديد من الشروط، قيد بها عمل ونشاط الحزب حتى لا تصبح هذه الأحزاب أداة تخريبية للمجتمع[3]

شروط ممارسة النشاط الحزبي :

خصت المادة الثالثة من القانون السالف الذكر على أن الحزب وهو يمارس:نشاطه يجب عليه أن يمتثل للشروط التالية[4] :

---

[1] _ ناجي عبد النور ، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر** ، (القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2010) ، ص111 .

[2] _ خديجة بلقندوز ، **النظام الحزبي الجزائري من 1989 الى 2007** ، مرجع سابق ، ص 155 .

[3] _ نور الدين حاروش ، **الأحزاب السياسية** ، مرجع سابق ، ص ص 135 - 136 .

[4] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس الرجع السابق** ، ص30 .

– عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية. هذا الشرط ألغيت بموجبه مجموعة من الأحزاب التي أنشأت وتكونت بواحدة من هذه الأبعاد المذكورة.

– احترام وتجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 .

– نبذ العنف والإكراه كوسيلة للتغيير و /أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة / أو البقاء فيها والتنديد به.

ان التركيز على هذه النقطة مرده التجربة المريرة التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينات، وحتى لا تتحول الأحزاب السياسية من أداة للديمقراطية والحرية والبناء الى معول للهدم والتخريب.

– احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان وتوطيد الوحدة والحفاظ على السيادة الوطنية والحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد.

– التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية.

– تبني التعددية السياسية.

– احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.

تمت الإشارة والتركيز على هذه النقاط خوفا من أن يأتي يوم ويعتلي حزب ما السلطة ويلغي التعددية ونظام الدولة الجمهوري والاختيار الحر للشعب بل يسن لنفسه ما يراه مناسبا لعقيدته وميولاته وبالتالي يمكن أن يضع مصير البلاد في خطر.

– نصت المادة الرابعة على أنه يجب على الحزب أن يستعمل اللغة الوطنية والرسمية في ممارسة نشاطه الرسمي. دون التناسي، يجب التذكير هنا بوجود قانون خاص بتعميم استعمال اللغة 05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 المتضمن تعميم – العربية وهو القانون رقم 91 استعمال اللغة العربية، وبذلك يكون هنالك إجبار للأحزاب السياسية أن تستعمل اللغة العربية والرسمية في ممارساته الرسمية[1] .

– ويحظر على الحزب أن يؤسس على أساس طائفي أو جهوي أو إقطاعي أو على المحسوبية، أو الممارسات المخالفة للخلق الإسلامي والهوية الوطنية وقيم ثورة نوفمبر 1954 والمخلة برموز الجمهورية ، كما يمنع الحزب أن يبني تأسيسه أو عمله ونشاطه على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي، محترما بذلك احتراما صارما لنص الدستور وقوانين الجمهورية محافظا بذلك على الأمن والنظام العام ممتنعا عن تنظيم أو تشكيل ميليشيا تابعة لحزبه، وإقامة علاقات أو روابط مع الأجانب مخالفة للقوانين المعمول بها ، والمساس بالدولة ورموزها ومؤسساتها الاقتصادية والدبلوماسية.

لا شك أن الأخطار التي تعرضت إليها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ومحاولة طمس الشخصية الجزائرية وجعل اللغة العربية لغة ثانوية ومحاولات التفرقة و الانقسام التي كانت السلطات الاستعمارية تناور قصد تحقيقه لضرب الوحدة الوطنية ، وكذا التجربة القصيرة التي ميزت العمل السياسي التعددي بعد إقراره ...

[1] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس المرجع السابق** ، ص31 .

كل هذه الأمور جعلت من هذا القانون التشديد على هذه العناصر قصد الحفاظ على وحدة وتماسك الوطن في ترابه وشعبه ولغته ودينه.

الانخراط في الحزب :

بين القانون بصراحة من يحق لهم الانخراط في الأحزاب السياسية ومن لايحق لهم في ذلك، فإذا كان الانخراط في الحقيقة ممكن لكل الجزائريين والجزائريات الذين بلغوا سن الرشد فإنه بالمقابل لا يجوز لفئة من هؤلاء الجزائريين أثناء ممارستهم لنشاطهم وهم :

القضاة وأفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن، كما يجب على أعضاء المجلس الدستوري وأعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة والمسؤولية الامتناع عن الانتماء لأي حزب طيلة مدة العهدة والأكثر من هذا يجب عليهم التعهد بذلك كتابيا[1] .

مرحلة تأسيس الأحزاب السياسية :

في البداية يجب الإشارة إلى أن عمل ونشاط الأحزاب السياسية وتنظيماتها في الجزائر، يجب أن تقوم على مبادئ الديمقراطية في كل الظروف وفي جميع الحالات، لأن البلد دخلت في مرحلة تطبيق النظام أو النهج الديمقراطي، وحتى لا تكون الأحزاب مخالفة للنظام السياسي القائم في البلاد .ومع هذا فإنه تأسيس الحزب السياسي يمر بالعديد من المراحل تبدأ بمرحلة التحضير للتأسيس، وذلك بالتصريح العلني بحيث يقوم الأعضاء المؤسسين بإيداع ملفا لدى الوزير المكلف بالداخلية مقابل وصل، ويجب أن :تتوفر في كل عضو مؤسس لحزب سياسي الشروط التالية[2] .

01- التمتع بالجنسية الجزائرية وأن لا يكون حائزا على جنسية أخرى، ويعني هذا أنه يمنع على مزدوجي الجنسية أن يؤسسوا أو يكونوا أعضاء مؤسسين لحزب سياسي.

02- أن يكون عمر العضو المؤسس 25 على الأقل.

03- التمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية ولم يتم الحكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

04- أن لا يكون قد سلك سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 .

هذه الشروط تجعل من المواطنين الجزائريين (الصالحين) فعلا الذين يتشرفون بتأسيس الأحزاب السياسية، دون مزدوجي الجنسية ولا هؤلاء الذين حملا السلاح ضد الثورة وخانوا قضيتهم (الحركى) ، ولا الأشرار الذين ارتكبوا الجرائم وحتى الجنح المخلة بالشرف.

ملف تأسيس الحزب:

اعترف قانون الأحزاب السياسية (1997) صراحة بالأحزاب السياسية عكس لقانون السابق الذي كان مترددا إزاء الظاهرة الحزبية حيث اقر مصطلح" الجمعية السياسية "بدل الحزب السياسي فهناك من فسر ذلك بثلاثة أمور هي :

[1] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس الرجع السابق** ، ص 31.

[2] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس الرجع السابق** ، ص 31-32.

أ – تضييق مجال و نفوذ التعددية و ينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة و المؤثرة، ففتح الباب على مصراعيه للنشاط الحزبي يؤدي بالضرورة إلى تكاثر الأحزاب من حيث الكم وضعفها من حيث النوع و بالتالي تفتقد إلى قيمها و فعاليتها في المشاركة و التأثير على النظام .

ب– استبعاد قيام أحزاب قوية، ما دامت ستبقى في شكل جمعيات سياسية، وخاصة مع وجود العديد من التيارات ذات التوجهات و الإيديولوجيات المختلفة والتي كانت تنشط في الخفاء وتحول هذه الأخيرة إلى أحزاب لها وزن و تأطير يشكل خطرا على السلطة القائمة.

ج– افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة و قادرة على خوض معركة المنافسة السياسية، و لذلك يجب ان تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب، وقد تأكد هذا الاقتران في البيان الرئاسي في 24 من أكتوبر 1989 الذي جاء فيه : "لايمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمح إلى السلطة و في الحصول على امتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية، لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية "[1].

يحوي ملف تأسيس الحزب السياسي بعض الوثائق الإدارية أيضا، وهي تقريبا تلك :المتعارف عليها، ومنها[2] .

01– طالب تأسيس الحزب موقع من طرف ثلاثة أعضاء مؤسسين.

02– تعهد يحرره ويوقعه خمسة وعشرون عضوا مؤسسا على الأقل، يقيمون فعلا في ثلث 3/1 عدد ولايات الوطن (عدد ولايات الوطن هو 48 ولاية هذا يعني أن عدد الولايات التي يجب أن يكون ثلث الأعضاء يقيمون فيها فعلا هو 16 ولاية).

هذا التعهد المحرر والموقع يجب أن يتضمن النقاط التالية :

– احترام أحكام الدستور والقوانين المعمول بها.

– التعهد بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أجل أقصاه سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر التصريح في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

– مشروع القانون الأساسي للحزب السياسي في ثلاث نسخ.

– مستخرجات من عقود ميلاد الأعضاء المؤسسين.

– مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم 03 للأعضاء المؤسسين.

– شهادة الجنسية الجزائرية للأعضاء المؤسسين.

– شهادات إقامة الأعضاء المؤسسين.

– اسم الحزب وعنوان مقره وكذا عناوين ممثلياته المحلية إن وجدت.

– مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي.

– شهادة تثبت عدم تورط مؤسس الحزب السياسي المولود قبل جويلية 1942 في أعمال ضد الثورة.

---

[1] _ عمر صدوق ،**أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة** ، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1995) ص 50.

[2] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس الرجع السابق** ، ص 32-33.

بعد رقابة المطابقة مع أحكام هذا القانون، يتولى وزير الداخلية بنشر تصريح الحزب، حيث يبين فيه اسم الحزب ومقره والأسماء والألقاب والتواريخ وأماكن الازدياد والعناوين والمهن والوظائف في الحزب للموقعين الخمسة والعشرين على التصريح المقدم من طرفهم والذي يتم نشره في الجريدة الرسمية خلال الستين 60 يوما الموالية لتاريخ إيداع الملف.

ويخول نشر وصل التصريح حق ممارسة الأنشطة الحزبية من أجل تمكين الأعضاء المؤسسين من تحضير كافة الشروط لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في مدة أقصاها سنة واحدة.

يتحمل الأعضاء المؤسسين المسؤولية الجماعية طبقا للقواعد المحددة في القانون المدني.

– تقوم وزارة الداخلية خلال تلك السنة بكل دراسة أو بحث أو تحقيق لازم لرقابة صحة مضمون التصريحات وتطلب تقديم أية وثيقة ناقصة وكذلك تعويض أو سحب أي عضو لا تتوفر فيه الشروط القانونية.

في الحقيقة هذه الخطوات والمراحل دقق فيها القانون، وهي بالمقابل إجراءات تنظيمية وقانونية كلاسيكية .ويبقى أمام الحزب في حال الموافقة عليه من طرف وزارة الداخلية، وحتى يجسد وجوده فعلا هو عقد المؤتمر التأسيسي.

مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي للحزب:

هناك العديد من الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤتمر وإلا أصبح لاغيا ولا معنى له ، وهذه الشروط هي[1] :

– حضور ممثلين عن 25 ولاية على الأقل.

– عدد المؤتمرين يجب أن يتراوح بين 400 و 500 عضو.

– المؤتمرون يجب أن ينتخبهم 2500 منخرط على الأقل يقيمون في 25 ولاية على الأقل،وعلى أن لا يقل عدد المؤتمرين عن 16 مؤتمرا لكل ولاية وعدد المنخرطين عن مائة 100 في كل ولاية .هذه الشروط اعتبرت عائقا أمام الأحزاب الصغيرة ، وقد أثيرت تحفظات على النص الأصلي لهذه المادة في فقرته الأولى التي اشترطت ابتداء عدم استعمال الحزب السياسي للمكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض سياسية، إذ قام رئيس الجمهورية في فيفري 1997 بإخطار المجلس الدستوري قصد مراقبة مدى مطابقة الأمر المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية للدستور .وقد أبدى المجلس رأيه بشان هذا التحفظ كما يلي : " اعتبارا ان الفقرة (4) من المادة (42) من الدستور تحظر على الأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية بالفقرة (3) من نفس المادة و اعتبارا ان المشرع حينما أضاف عبارة " لأغراض الدعاية الحزبية " قد اخل بمقتضيات الفقرة الثانية من المادة (42) من الدستور التي تمنع ضرب المكونات الأساسية للهوية الوطنية "....لذا فهو يرى ان عبارة " وكذا لأغراض سياسية "الواردة في الفقرة الأولى من المادة (3) من الأمر موضوع الأخطار غير مطابقة للدستور[2].

– لا يجوز أن يعتقد هذا المؤتمر خارج التراب الوطني مهما كانت الظروف.

---

[1] _ عمر صدوق ، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ،المرجع نفسه** ، ص ص 32 - 33 .

[2] _ ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر ، المرجع السابق** ، ص 112 .

– تثبت شروط صحة انعقاد المؤتمر التأسيسي بموجب محضر يحرره محضر قضائي أو موثق.

– يصادق الحزب السياسي في مؤتمره التأسيسي على قانونه الأساسي، فما هي النقاط التي ينبغي أن يحددها هذا القانون الأساسي ؟

01 – أسس الحزب السياسي وأهدافه.

02 – تشكيلة الهيئة المداولة.

03 – تشكيلة الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها.

04 – التنظيم الداخلي.

05 – الأحكام المالية.

06 – إجراءات نقل الأملاك في حالة الحل الإداري للحزب.

07 – يفوض المؤتمر التأسيسي للحزب صراحة، من يكلف بإيداع ملف الحزب لدى وزارة الداخلية ، هذا الملف يحتوي على عدة وثائق هي[1] :

وثائق ملف اعتماد الحزب السياسي:

01 – نسخة من محضر عقد المؤتمر.

02 – القانون الأساسي للحزب في ثلاث نسخ.

03 – برنامج الحزب في ثلاث نسخ.

04 – تشكيلة الهيئة المداولة.

05 – تشكيلة الهيئتين التنفيذية والقيادية.

06 – النظام الداخلي.

07 – الوثائق المتعلقة بالأعضاء المؤسسين وأعضاء القيادة والمسيرين غير المؤسسين.

يتم إيداع ملف طلب الاعتماد لدى وزير الداخلية في ظرف 15 يوما بعد انعقاد المؤتمر ويسهر الوزير على نشر الاعتماد في الجريدة الرسمية خلال 60 يوما من تاريخ إيداع ملف طلب الاعتماد، ويعتبر عدم نشر الاعتماد بعد انقضاء هذا الأجل موافقة عليه، كما انه يصبح التصريح التأسيسي لاغيا إذا لم يعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في الآجال المحددة. ويخول للحزب السياسي في حالة اعتماده الشخصية المعنوية والأهلية القانونية، ويمكنه بالتالي إصدار نشرية أو عدة نشريات دورية يشرح فيها برنامجه السياسي وأيديولوجية وإستيراجيته وأهدافه القريبة والبعيدة، وكل هذا مع احترام القوانين المعمول بها. إن الحزب السياسي بعد اعتماده يمارس نشاطه ويقوم بوظائفه قصد تحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها لذلك ، وأول حزب اعتمد هو الحزب الاجتماعي الديمقراطي، ثم تلته أحزاب أخرى كحزب الطليعة الاشتراكية و التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ، وأول حزب إسلامي تم اعتماده، هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبعد صدور القانون بسبعة عشر شهرا تم إيداع تسعة و ثلاثين ملفا، لتكوين أحزاب سياسية، و يوجد بتاريخ 03 من نوفمبر 1990 واحد وثلاثون حزبا تمارس نشاطها بصفة شرعية، وتم رفض ثلاثة ملفات من طرف الغرفة الإدارية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء من

[1] _ عمر صدوق ، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ،المرجع نفسه** ، ص ص 33 - 34 .

بينها حزب الشعب الجزائري .وفي سبتمبر 1991 بلغ عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي اثنين وخمسون جمعية.

ان كثرة الأحزاب التي يقارب عددها 60 حزبا سياسيا معتمدا لدى وزارة الداخلية، يرجع بالأساس إلى التساهل الذي أبداه المشرع في إنشاء الأحزاب، فبإمكان 15 شخصا ان يكونوا حزبا، هذه السهولة في الإجراءات القانونية و الإدارية لتشكيل حزب سياسي يمكن تبريرها في محاولة النظام و تشتيت القوى السياسية و إثارة الصراعات فيما بينها. كما وضع قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ضوابط على الأحزاب، فهي ملزمة بحماية النظام الجمهوري بتدعيم و حماية الازدهار الاجتماعي و الثقافي للأمة في إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية، و الامتناع عن السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة اول نوفمبر، كما لا يجوز ان تبني نشاطها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي، أو على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق واحد أو إلى وضع مهني معين،وتتمتع خاصة عن ربط أية علاقة من طبيعتها ان تعطيها شكل فرع جمعية أو تجمع سياسي أجنبي[1] .

فهو في أمس الحاجة للموارد المالية لتسديد نفقاتها فمن أين تأتي هذه الأموال وكيف يتم صرفها ؟

تمويل الأحزاب السياسية :

يمول نشاط الحزب السياسي بالموارد التي حددها القانون وهي[2] :

01 – **اشتراكات أعضائه :** تدفع اشتراكات أعضاء الحزب السياسي بما فيها اشتراكات الأعضاء المقيمين بالخارج بالعملة الوطنية فقط، على أن لا تتجاوز نسبة 10% من الأجر الوطني الأدنى المضمون عن كل عضو خلال سنة، ويكون للحزب حساب في البنك.إن نسبة 10% من الأجر القاعدي الأدنى المضمون تمثل في 1200 د.ج بالنسبة لعامل بسيط أجره 12000 د.ج (الأجر الوطني الأدنى المضمون) هذا الأمر بعيد المنال من الناحية العملية خاصة في الجزائر وتجربتها الحزبية الفتية، زيادة على أن العمل الحزبي موجه للشباب قصد استقطابه واستمالته ، وبالمقابل هذا الشباب يعاني من البطالة ...

02 – **الهبات والوصايا والتبرعات :** يمكن للحزب السياسي أن يتلقى الهبات والوصايا والتبرعات من مصدر وطني على أن يصرح بها لوزير الداخلية ويبين مصدرها ويحدد أصحابها وطبيعتها وقيمتها، ولا يمكن أن تأتي الهبات والوصايا والتبرعات إلا من أشخاص طبيعيين معروفين ولا يجوز أن تتجاوز مائة 100 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون عن التبرع الواحد في السنة الواحدة.

يمنع على الحزب السياسي أن يتلقى مباشرة أو بصفة غير مباشرة، دعما ماليا أو ماديا من أية جهة أجنبية بأية صفة كانت وبأي شكل من الأشكال.

الأكيد أن الأحزاب ستجد صعوبة في التمويل خاصة وإذا علمنا أن القانون ربط التبرعات والهبات أنها لا تأتي من طرف الأشخاص الطبيعيين وهي مقيد حسب القانون بنسب أو بدلالة الأجر الوطني الأدنى المضمون ...

---

[1] _ ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر ، المرجع السابق** ، ص 114.

[2] _ عمر صدوق ، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ،المرجع نفسه** ، ص ص 34 - 35 .

03 – **العائدات المرتبطة بنشاطه :** يمكن ان تكون للحزب عائدات مرتبط بنشاطه وناتجة عن استثمارات غير تجارية، وبالمقابل فإنه يحظر على الحزب أي نشاط تجاري.

يمكن القول هنا أن فاقد الشيء لا يعطيه، فكيف بالحزب السياسي الذي هو في الحقيقة عاجز عن تمويل ذاته وتغطية نفقاته لأن مصادره معدومة وحتى التبرعات غير مجدية، ومن جهة أخرى يقوم بتمويل نشاط استثماري ؟

04 – **المساعدات المحتملة التي تقدمها الدولة :** يمكن أن يستفيد الحزب السياسي المعتمد قانونا من مساعدة مالية من الدولة وفق عدد المقاعد المحصل عليها في البرلمان، ويتم تقييد مبلغ الإعانات التي تقدمها الدولة للأحزاب في ميزانية الدولة، هذه المساعدات في الحقيقة مشجعة لنشاط الأحزاب السياسية بحيث تمكنها من ممارسة عملها، ولكل حزب حسابه المالي، ويزود بحساب واحد يفتح لدى مؤسسة مالية وطنية، في مقره الرئيسي أو في فروعه المقامة عبر التراب الوطني، ولا يجوز للحزب أن تكون له حسابات بنكية خارج الوطن.

ويمسك محاسبة بالقيد المزدوج (من حيث الإيرادات والنفقات) وجرد الأملاك المنقولة والعقارية، كما يجب عليه أن يقدم حساباته السنوية إلى الإدارة المختصة ويبرر في أي وقت مصدر موارده المالية واستعمالها.

الأحكام الجزائية الخاصة بالأحزاب السياسية :

في حالة عدم التزام الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي بالشروط اللازمة، لعقد المؤتمر التأسيسي في آجاله القانونية أو خرق القوانين المعمول بها، أو في حالة وجود خطر يوشك

أن يخل بالنظام العام، يجوز لوزير الداخلية أن يعلق بقرار نهائي ومعلل، أو يأمر بمنع كل الأنشطة الحزبية للأعضاء المؤسسين، ويأمر بغلق المقار التي يستعملونها لممارسة هذه الأنشطة

وبالمقابل يمكن للأعضاء الطعن في هذا القرار أمام الجهة القضائية التي يتبعها مقر الحزب[1] .

يختلف الأمر إذا كان الحزب السياسي معتمدا وارتكب المخالفات السابقة فلا يجوز هنا لوزير الداخلية من توقيفه أو حله بل القرار النهائي يعود للقضاء الذي يفصل في الأمر بناء على دعوى من وزير الداخلية وذلك من خلال شهر، ويكون الحكم بالطبع قابلا للاستئناف .ودون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح مابين خمسة ألاف (5000 دج) و(100000 دج) ومائة ألف د.ج ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من يخالف أحكام هذا القانون بتأسيسه أو إدارته أو تسييره حزبا سياسيا أيا كان شكله أو تسميته.وبالتالي حاول هذا القانون أن يصحح بعض الهفوات التي حملها القانون السابق الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الذي تم وضعه كما هو معلوم في ظروف استثنائية.ذلك أن من خلال التجربة القصيرة لبعض السنوات من التعددية الحزبية ظهرت على السطح بعض المخاطر التي يمكن ان تحدثها الأحزاب السياسية وبالتالي إمكانية تفكيك الوحدة الوطنية وزرع بذور

[1] _ عمر صدوق ، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ،المرجع نفسه** ، ص ص 34 - 35 .

التفرقة العنصرية بين أفراد الشعب الواحد، وانتهاز حرية الرأي والتعبير للتشهير والقذف، وبالتالي الانتقال من التعددية إلى نقمتها[1] .

من بين النقاط الجوهرية المهمة التي تستهدفها التعديلات في قانون الأحزاب لسنة 1997 هو عدم قيام علاقات مشبوهة بين الأحزاب السياسية المعترف بها و بين منظمات نقابية أو جمعيات أو عناصر أجنبية، حيث وضعت ضوابط دقيقة لتلك العلاقات، بل و أكثر من ذلك ان يكون لكل من وزارتي العدل و الداخلية حق اتخاذ تدابير معينة لإيقاف حزب من الأحزاب أو حله أو توقيع عقوبات عليه بسبب إخلاله بأحكام القانون .مما يجعل الإدارة أكثر قوة بصلاحياتها لردع لكل حزب من شانه تهديد مصالحها، و تطبيقا لكل الإجراءات التي جاء بها القانون بدأت الاحزاب السياسية تعقد مؤتمرات للتكيف مع القانون الجديد حسب برامجها السياسية، مما أدى إلى ظهور صراعات و انشقاقات داخلية.

بعد صدور دستور 1996 الذي تضمن توجيهات تؤدي إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية وتحديد مسؤولية الأحزاب الفاعلة، جاء القانون العضوي للأحزاب السياسية ليحدث الجمود السياسي و وقف نشاط الأحزاب السياسية و تأثيرها في النظام السياسي، و يغير الخريطة السياسية.

لقد أدى هذا القانون إلى حل عدد من الأحزاب و من بينها" الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر " بقيادة "احمد بن بلة " التي صدر حكم قضائي بحلها لأنها رفضت ان تحذف من قانونها الأساسي فقرة تنص على القيم العربية والإسلامية، نفس الشيء حدث مع" حزب الأمة " ليوسف بن خدة " .

ان هذا القانون لا يخلو من الايجابيات، حيث انه حاول تنظيم العمل السياسي والحزبي في النظام السياسي بالتركيز على عنصر التمثيل القاعدي و الانتشار الحزبي لتأسيس الحزب، هذا بالإضافة إلى ضرورة امتلاك برنامج سياسي حقيقي للحزب[2] .

أما القانون عضوي رقم : 12-04 مؤرخا في : 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية .وأهم ما جاء فيه :

المادة 1 : يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف الأحزاب السياسية، وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها، طبقا لأحكام المادتين 42 و 123 من الدستور.

المادة 2 : حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ويضمنه الدستور.

المادة 3 : الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية.

المادة 4 : يؤسس الحزب السياسي لمدة غير محدودة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية واستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هياكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية.

---

[1] _ عمر صدوق، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة ،المرجع نفسه** ، ص 36 .

[2] _ ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر** ، **المرجع السابق** ، ص 115.

المادة 5 : يمنع تأسيس حزب سياسي أو المشاركة في تأسيسه أو في هيئاته المسيرة على كل شخص مسؤول عن استغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية.

كما يمنع من هذا الحق كل من شارك في أعمال إرهابية ويرفض الاعتراف بمسؤوليته في المشاركة في تصور وانتهاج وتنفيذ سياسة تدعو للعنف والتخريب ضد الأمة ومؤسسات الدولة .

المادة 6 : لا يجوز لأي حزب سياسي أن يختار لنفسه اسما أو رمزا كاملا أو علامة كاملة أخرى مميزة يملكها حزب أو منظمة وجدا من قبله أو سبق أن ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها وكان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح الأمة ومبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 ومثلها[1] .

المادة 48 : يمنع على الحزب السياسي استعمال اللغات الأجنبية في جميع نشاطاته.

المادة 66 : ينجر عن مخالفة الحزب السياسي لأحكام هذا القانون العضوي التوقيف المؤقت لنشاطاته، الذي يصدر عن مجلس الدولة ويترتب عل التوقيف المؤقت توقف نشاطاته و غلق مقراته.

المادة 82 : يجب أن تكون ملفات تأسيس الأحزاب السياسية المودعة قبل إصدار هذا القانون العضوي لدى الوزير المكلف بالداخلية ، والتي لم يتم الرد عليها، محل مطابقة لأحكام هذا القانون العضوي من حيث تكوين الملفات و استيفاء الشروط المطلوبة .

المادة 83 : يلغى الأمر رقم : 97-09 المؤرخ في : 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية .

[1] _ أصدقاء الرئيس ، **قانون الأحزاب السياسية** ، في :www.bouteflikapressclub.com يوم : 2012/05/19 على الساعة : 14:00 .

المبحث الثاني : قراءة في مكونات المشهد الحزبي في الجزائر .

المطلب الاول : الاحزاب ذات التوجه الإسلامي.

من الممكن نلتمس جذور تنظيماته في فترة الاستعمارية الفرنسي، حيث ظهر الشيخ "بن باديس" ومن ثم تلميذه " البشير الإبراهيمي" ، و اللذان قاما بتعبئة الرأي العام من اجل حماية الدين و اللغة العربية من الممارسات المنافية لهما و الانتماء الوطني، واستمرت الجماعات الإسلامية في نشاطاتها بعد الاستقلال، وكانت في هذه المرة ضد المفاهيم الاشتراكية، و تفسير القيادات السياسية للدين الإسلامي ، تحت حجة المذهب الفلسفي للقرآن[1] .

لكن على الرغم من إصرار قيادة الثورة، و منذ البداية، على ضرورة تعبئة العامل الديني لخدمة سياسة جديدة، و الفكرة القومية، و على الرغم من حرصها على استرضاء الجماهير الشعبية و المطالبة باحترام المبادئ و الأسس و التعاليم الدينية التي يمارسها الشعب، استمرت الجماعات الإسلامية في موقفها المتزمت، الأمر الذي جعل الحكومة تتزمت هي الأخرى .بموقفها من المؤسسات الدينية، و إصرارها على تجريدها من النفوذ السياسي، واستعمال قوتها الفكرية و السياسية المستمدة من الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة .و تقنينا لذلك أنشئت هذه الأخيرة مجلسا للإسلام يترأسه عضو من الحكومة مهمته الرقابة الخاصة على نشاط تلك الجماعات .في حين وقفت الحركة الوطنية و الجماعات الأخرى موقف الاحتراز من القوة الدينية و بنو موقفهم على أساس التفريق بين الإسلام كدين و الإسلام كمؤسسة ، و هكذا ظل النشاط الإسلامي مسيطرا عليه حتى عام 1988 ، حيث النكوص الذي أصاب الإيديولوجية التعبوية الاشتراكية ، و تهكيل أركان جبهة التحرير الوطني، و استعار الصراعات الداخلية فيها.

عاود المشروع الإسلامي السلفي تحركه من جديد معتمدا على جذره التاريخي في الهوية الجزائري، و قوته في استثمار الحل المضطرب و الأجواء المحيطة به، التي هيأته كبديل منتظر للنظام المتداع، علاوة على التزايد الهائل لإتباعه[2] .

و تميزت هذه الجماعات الإسلامية بخصائص مشتركة، يمكن إجمالها في التالي :

01) – سعيها العام والمشترك بضرورة إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة المجتمع والدعوة إلى إحياء العقيدة، و حث الناس على الالتزام بأداء الشعائر و السلوكيات والأخلاق الإسلامية .

02) – دعوتها الهادفة إلى إقامة دولة إسلامية تعمل على تضييق مبادئ الدين و أحكامه .

03) – القبول بمنطق التعايش في إطار التعددية والشورى، في حين ان الحاكمية لله في الفكر الإسلامي .

ومن بين تلك الجماعات :

---

[1] _ منعم العمار، **الجزائر و التعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، بدون تاريخ ، ص67 .

[2] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص 67 .

حركة مجتمع الإسلامي" حماس" :

ترجع جذور الحركة إلى كونها امتدادا لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر، التي بدأت العمل سرا عام 1963 ، وأصبحت تمتلك فاعلية كبيرة، أدى بها إلى الصدام مع النظام الذي حضر نشاطها ، واعتقل قائدها "محفوظ نحناح " في عام 1976 لمدة 15 عاما لمعارضته لدستور البلاد ، وبدأت الحركة بالعمل تحت اسم" جمعية الإرشاد والإصلاح" ، إلى ان تم الإعلان عن وجودها كحزب سياسي في ماي 1991 بعد مؤتمرها التأسيسي المنعقد في 1991/05/29 ، وقد لقي في إعلانها كحزب اهتماما كبيرا نظرا إلى ما تقدمه من بديل مواز من جبهة الإنقاذ، فضلا على تغلغلها وانتشارها الكبير في الاتحاد الإسلامي .فهي حركة سياسية إسلامية ظهرت من عمق الشعب، تدعو إلى الالتزام بالإسلام كمرجعية مشتركة في إطار منهج الاعتدال والوسطية ، مؤسسها الشيخ" محفوظ نحناح "رحمه الله، وتقوم على الثوابت الآتية[1] :

01) – الإسلام عقيدة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة وأحكام تنظم مختلف مجالات الحياة.

02) – الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا، واعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ.

03) – الانتماء للأمة والحضارة العربية والإسلامية، فالجزائر جزء من هذه الأمة وحضارتها.

04) – اللغة العربية وعاء ضمن للأمة تراثها وحافظ على كيانها وساعد في تجميع عناصرها.

05) – اللغة الامازيغية بكل أشكالها التعبيرية ومكوناتها وتراثها الذي يضرب في عمق التاريخ من العهد الترميدي إلى الحضارة الإسلامية.

06) – النظام الجمهوري الذي يعطي للشعب حقه في اختيار حكامه دون إكراه أو وصاية.

07) – الحريات الخاصة والعامة باعتبارها مبدأ إسلاميا ومطلبا إنسانيا فكل مواطن له الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره.

وبناء على ذلك غدت حماس ثاني اكبر قوة إسلامية، فاعتمدت الحركة في منهجها رؤى زعيمها " نحناح" الذي أكد على :

01) – العمل الإصلاحي الإسلامي، فالعقل السياسي لدى حماس يتم على أساس من المرحلية وعدم التعجيل أو القفز، حيث ضرورة العمل على تجسيد العلاقات مع فئات المجتمع كافة والسلطة كجزء.

02) – سلوك طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين، وتجنب الصدام مع السلطة، إلى جانب التنسيق مع القوى والفعاليات الإسلامية كافة كجزء من اعتقادها بضرورة التجمع لا تفتيت الصف الإسلامي.

فالحكومة ربحت لوجودها لتكون طرف وسيط بينها وبين جبهة الإنقاذ، ولا سيما قبل تدخل الجيش، وهو الدور الذي تقبله" نحناح "برحابه صدر وشوق، إذ انه كان من الممكن في حال استمرار انفجار الوضع الجزائري، ان تتدخل قوة خارجية، اعتبرتها جبهة الإنقاذ حركة عملية ينبغي ان تصفى، وفي هذا السبيل شنت

[1] _ مهدي جردات ، **الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي** ، الاردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2006، ص 92.

جبهة الإنقاذ حرب تعود ضد حماس ورفعت شعارات معادية لها، كما حاولت تطويق نفوذ حماس في احسان، فأنشئت النقابة الإسلامية كبديل من الإحسان[1] .

لكن موقف حماس الوسط لم يمنعها من مهاجمة النظام، فبعد ظهور قانون الانتخابات في 1991/03/26 ، هاجمت القانون و وصفته بالمجحف، لأنه صيغ من جانب النظام واحد منه .فطرحت حماس قوتها في الانتخابات، و رشحت في 366 دائرة من 529 دائرة، و قامت بإصدار برنامج انتخابي من 32ورقة يحدد موقفها من السياسة الخارجية و قضايا الوطن العربي و القوى السياسية في الساحة الجزائرية . مثل رابطة الدعوة الإسلامية و حزب النهضة الإسلامية، التي أبت حماس على التوثيق الصلات معها، كما أكدت ضرورة فتح الحوار مع السلطة، فهي من أولى القوى التي شاركت في ندوة الحوار الوطني عام 1993 بالانسياق مع موقفها حيال دعوة " بوضياف" إلى إقامة تجمع وطني مفتوح[2] .

حركة النهضة الإسلامية :

تم الإعلان عنها رسميا في آذار 1989 بزعامة الشيخ" عبد الله جاب الله"، كانت تعرف سابقا باسم "الجماعة الإسلامية"، حيث كانت على علاقة وثيقة بتنظيم الإخوان المسلمين، و هي حركة تنتمي إلى التيار الإسلامي المعتدل الذي لا يتطلع إلى الحكم، بل ظلت الحركة التي امتداد لجناح" عدنان سعيد الدين "المنسق عن الإخوان المسلمين في سوريا، مصرة على ان تكون في المعارضة و تعمل مع بقية الأحزاب في إطار تعددية سياسية إسلامية[3] ، و ترتكز أساسا في نشاطها على التربية و التعليم و التوجيه، و جاء برنامجها السياسي ينص على ما يلي :

- إحياء دور الجامع كمركز للتوجيه و الإصلاح.
- التأكيد على التراث العربي و الإسلامي.
- تعميم الثقافة الإسلامية بكل الوسائل الشرعية.
- التعريف بالفرائض الفردية و الجماعية و تعليم القرآن.
- محاربة الغزو الثقافي و التغريب.
- الاعتناء بالعائلة و المرأة.
- تعميم الأخلاق العامة و الفضائل.
- إيجاد نوادي ثقافية و رياضية و فنية.
- توعية المساجين و المراهقين و مكافحة الأمية.
- تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرا.
- مساعدة المهاجرين على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية.

ترتكز الحركة على دور المثقفين، أو ما يمكن تسميته" بالاتلجنسيا الإسلامية" التي يجب ان

[1] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص ص 71 - 72 .
[2] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص 73 .
[3] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص 74.

تكون القائد الحقيقي لنشاط الإسلاميين السياسي، و يجب ان تكون لها متسع من الحرية و من المساحة[1] . دعت حركة النهضة إلى الحوار بين الأحزاب ذاتها وبينها وبين السلطة، إلا أنها سرعان ما غيرت خطابها مع تطور الأحداث، فهاجمت جبهة الإنقاذ و النظام معا بسبب رفضها الحوار و وضع حد للازمة[2] . و تشكو الحركة من ضيق انتشارها على المستوى الوطني إذ اقتصرت قاعدتها على الشرق الجزائري، وبعض المناطق القليلة في الوسط[3] .

المطلب الثاني: الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني :

إذا كان الرصيد التاريخي قد حقق لنا فهم أصل الاتجاه الإسلامي و جذوره وما ولده من أحزاب فان رصيد الأحداث الميداني و منذ الاستقلال سيدفعنا حتما على تجذير أصول التوالد للأحزاب العلمانية التي ازداد عددها بإفراط تبعا لهشاشة البنية السياسية وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة، علاوة على ما أظهرته الأحزاب الدينية من فشل في تخطي صعاب المواجهة، ويبدو ان الحاجة إلى أحزاب كهذه قديمة نسبيا قدم الحاجة إلى تأطير مؤسسي للمؤسسات الثورية المتزامن أصلا مع الحاجة إلى التخلص من الهياكل السياسية الرجعية المضادة إلى الإسلام، و ذلك بخلق قوى موازنة حقيقية، فضلا عن الحاجة الملحة إلى تلبية المطامح القومية للبربر، إلا ان فروض هذه الحاجة المتعددة الاتكاء آت حجمت من قبل جبهة التحرير الوطني تحت حجة الأخذ بالنظام الحزب الواحد، لتنطلق مجددا بالتسابق مع الأحزاب الدينية .وإذا كانت الأحزاب الدينية ولاسيما جبهة الإنقاذ، قد حذيت بهامش حركي متسع، فان الأحزاب العلمانية ارتضت بحيز متواضع على خريطة المعارضة السياسية، ولكنها مثلت خصما عنيدا للنظام الحاكم .وقد ظهر ذلك جليا في موقفها من التعديلات الدستورية، ومن نمط المشاركة الذي جاء به النظام، وأخيرا من نتائج الانتخابات في دورها الأول، ومن الحوار ومن الفترة الانتقالية.

ومن بين أهم تلك الأحزاب[4] :

جبهة القوى الاشتراكية :

دابت هذه الجبهة منذ نشاتهاعلى تعبئة القوى العلمانية و الاشتراكية تحت عباءتها، مستغلة المعارضة المتعاظمة لجبهة الإنقاذ، كما استغلت الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق الإنسان، والذي ترادف مع الاهتمام الغربي به، ولاسيما فرنسا لصالح بروزها كقوة مهابة، فضلا عن هيبة قيادتها ، إلا ان عوامل كثيرة حالت دون بروزها كقوة سياسية مؤثرة، حيث تخوف الجزائريين من مشاريع" حسين ايت احمد "التي اشتملت على رهانات إستراتيجية.

حزب الحركة من اجل الديمقراطية:

بزعامة" بن بلة"، ويهدف هذا الحزب إلى العودة إلى الرئاسة ضمن إطار مسعاه لتوحيد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية في إطار موحد ، يقوم هذا الحزب على أساس نبذ العنف و استخدام

[1] _ مهدي جردات ، **الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص 101.
[2] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص 74.
[3] _ مهدي جردات ، **الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص 102.
[4] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص ص 84 - 85.

السلاح، فهذا الحزب وجه العديد من الانتقادات إلى جبهة الإنقاذ، وأسلوبها العنيف في التعامل مع الحكومة ومحاربة الفساد الحكومي، وتعديل قانون الانتخاب، بحيث يكون الاقتراع أحاديا و على دورتين، وحصر التوكيلات بـ 2 فقط ، مع إشارة البرلماني بطاقة الناخب لأغراض الرقابة ، وطالب بان تلتزم العناصر المشرفة على الانتخابات بالحياد التام .

حزب الطليعة الاشتراكية :

جاء على إنقاذ الحزب الشيوعي الجزائري ويتزعمه" الهاشمي شريف"، كما يلعب" عبد الحميد الزين " دورا كبيرا في قيادته نظرا إلى ما يتمتع به من سمعة طيبة في صفوف المثقفين، وعن موقفه من المسار الديمقراطي و اللاديمقراطي في الوقت نفسه، ديمقراطي لأنه مسار يضمن الحريات الأساسية و حرية التغيير، وغير ديمقراطي لأنه يفسح المجال أمام قوى غير ديمقراطية للوصول إلى الحكم، وقد انتقد "الهاشمي شريف " التيار الإسلامي بقوله" : لا يمكن اعتبار اغتصاب السلطة و تنصيب حكم الخلافة عملا دستوريا"، كما أبدى هذا التيار أيضا تأييده لتغيرات التي حصلت عام 1992 و مساندته البلاغ الذي أصدرته وزارة الخارجية بخصوص القيادة الجديدة للبلاد التي تشكل بها مجلس الدولة الانتقالي.

كما عدا هذا الحزب إلى إقامة الدولة العصرية الديمقراطية، تقرير الوحدة .الوطنية، ويحظى هذا الحزب التأييد من الطلبة و المثقفين، غير ان دوره غير مؤثر[1] .

حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية :

بزعامة الدكتور" سعيد سعدي "له لجنة تنفيذية تتكون من 10 أعضاء، كما ان له مجلس إدارة يتكون من 105 أعضاء، وهو دعا إلى التظاهر والإضراب لمواجهة جبهة الإنقاذ، وهو شكك بنتائج الأولى التي اكتسحها جبهة الإنقاذ، ولم يفز بها بأي مقعد، حيث دعا إلى حشد القوى لإيقاف اللعبة الديمقراطية، وان كان لا بدا منها، فذلك لا يتم إلا بعدم السماح لجبهة الإنقاذ بالاشتراك فيها أو بتدخل الجيش، وبشكل علني، القيام بانقلاب عسكري لمنع الجبهة من الوصول إلى الحكم .من جانب أخر، أيد زعيمه التعديلات الدستورية التي جاءت بها الحكومة، ودعا الشعب إلى الموافقة عليها. ويؤخذ هذا الحزب تذبذب موقفه من الديمقراطية على الرغم من إدانته بالالتزام بها، كما يؤخذ عليه أيضا إنكاره للهوية العربية للشعب الجزائري[2] .

وضمن هذا التيار، نستطيع ان نرصد العديد من الأحزاب الصغيرة التي تحظى بثقل بذكر خريطة الأحزاب السياسية في الجزائر، والتي تعمل انها : تشير الى الاشتراكية والديمقراطية، مثل حركة الشبيبة الديمقراطية، حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الحركة الجزائرية من اجل العدالة والتنمية، حركة التجديد الجزائرية.يعقب القوى الاسلامية و القوى العلمانية مجموعة اخرى من التنظيمات و التي ظل دورها محدودا في عملية صنع السياسة، على الرغم من الوضوح الذي تتميز به، حيث تتبنى خطا سياسيا يعبر عن مصالحها و برامجها الديمقراطية، ولعل من اهمها واكثر فاعلية من حيث النطاق الحركي جميعا حقوق الانسان الاولى التي اسسها المحامي" علي يحيى عبد النور"، وهو وزير سابق في عهد بن بلة .

[1] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص 76 .

[2] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص 77 .

اما الجمعية الثانية ، فهي الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان، والتي تضم عناصر مثقفة، مثل" رشيد بوجدرة "امينها العام و" احمد راشدي "و" مولود الابراهيمي"، وسعت هذه الجمعية للدفاع عن المعتقلين، كما عارضت التي ارتبت خلال احداث اكتوبر 1988، وقد وجهت هذه الرابطة عام 1989 ، بدعوتها منظمات حقوق الانسان في تونس والمغرب وموريتانيا للاشتراك في مؤتمر مشترك في الجزائر في 13 فبراير 1989 وقد نتج من هذا المؤتمر تشكيل اتحاد فيما بينها تطالب في اولى بياناته الافراج عن المعتقلين السياسيين.

وشهدت الساحة الجزائرية تشكيل العديد من النقابات العمالية و اتحادات الطلبة، منها اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، التي اسسها الاتحاد العام الجزائري للشغل، والتي انضمت اليها تنظيمات متعددة تمثل اصحاب العمل و المديرين من الشركات الحكومية والخاصة، وبعض العناصر من جماعات حقوق الانسان.

أما فيما يتعلق بمطالب الجماعات السياسية الناشطة من البربر، فقد تمحورت على مستويين:

01) – حث المطالب ذات الطابع اللغوي و الثقافي، والاعتراف الرسمي بحق الاقلية في الاحتفاظ بلغتها و ثقافتها الخاصة.

02) – حث المطالب ذات الطبيعة السياسية، وضرورة تبني مفهوم الديمقراطية الثقافية والسياسية ووضعهما موضوع التطبيق العملي في سياسة الدول و ممارستها اليومية[1] .

المطلب الثالث: الاحزاب ذات التوجه الوطني :

حزب جبهة التحرير الوطني FLN :

في اول نوفمبر 1954 انطلقت جبهة التحرير الوطني لتقود الثورة الجزائرية الى التحرير من الاحتلال الفرنسي، وكان لها ذلك في اقل من ثمان سنوات و بعد الاستقلال تحولت جبهة التحرير الى حزب حاكم، وتم ذلك بعد اقتناع اغلبية قادة الحزب بان الطريقة الاحادية في الحكم هي الانسب للوضعية و الاكثر تماشيا مع مرحلة تطور البلاد .

و شهدت الفترة الاولى لحكم الحزب الواحد 1963-1965 سيطرة كاملة من طرف الرئيس احمد بن بلة ، في 1965 تدخل الجيش بزعامة العقيد هواري بومدين للإطاحة بحكم احمد بن بلة الذي يعهد باسم مجاس الثورة على تصحيح الاوضاع داخل الحزب، ان اهم الاصلاحات التي تمت في هذه الفترة هي تحويل المكتب السياسي الى الامانة التنفيذية، ومع نهاية شهر يناير 1979 انعقد مؤتمر استثنائي لمناقشة اختيار خليفة الرئيس هواري بومدين، وتشكيل لجنة قيادية للحزب فتم ترشيح الشاذلي بن جديد لمنصبي رئيس الجمهورية والامانة العامة للحزب، فاصبح الحزب يمتلك لأول مرة جهازا تنظيميا و سياسيا مكتمل الاركان و بصدور دستور 1989 لم يعد حزب جبهة التحرير الذي حكمت باسمه البلاد منذ الاستقلال الحزب السياسي الوحيد[2] ، من برنامج حزب جبهة التحرير الوطني " 1989-1996" .

- ارساء قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية و ترسيخ مبدا دولة القانون.
- الاسراع بتطبيق كل ما يجسده التوجهات الديمقراطية.

---

[1] _ منعم العمار ، **الجزائر و التعددية ..... والثقافية** ، المرجع السابق ، ص 78 .

[2] _ قيرة اسماعيل و آخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 157.

- اضفاء الصبغة الاسلامية على برنامجه.
- القيام بإصلاح شامل للنظام الاقتصادي.
- محاربة الانعكاسات الاقتصادية السلبية، مثل التضخم، وتآكل القدرة الشرائية.
- التركيز خاصة على تنمية القطاعات المنتجة.
- تحسين مردودية النظام الصحي.

المبحث الثالث : أداء الأحزاب السياسية (العمل الحزبي) والديمقراطية والمشاركة .

تطبع عملية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية صفة لصيقة ترتبط بها منذ أكثر من عقدين من الزمن ، هذه الصفة المتلازمة هي " مصفوفة الذهنية الانتقالية السياسية (Transitionnel matrix)" فالأحزاب السياسية بهذه الدول لا تزال تمارس السياسية تحت مبرر المرحلة الانتقالية ولم تستطع أن تنتقل من مرحلة الاعتراف القانوني إلى ساحة العمل السياسي والفعل الحزبي ، حتى لا تنتقل مرحلة التنظيم والتقعيد للعمل الحزبي ، ولعل هذه الممارسة أصبحت بدورها في حاجة إلي براديجم new paradigm يحاول أن يفكك آليات عملها التي لم تزل تراوح مكانها بحيث لم تستطع حتى الآن أن تنتج خطابا يقوم على المأسسة، ويتجاوز الخطاب الأيديولوجي الذي تجاوزه الزمن وفقد عناصر تبريره.

إن هذا البراديجم أو المنهج الذي نراه ضروريا هو جزء من حالة تنظير في حقل العلوم السياسية وهو التيار السياسي التحديثي المستمر"التيار الانتقالي "الذي يحاول أن يوجد تبريرات وينظر إلي الظاهرة السياسية من منظورات متعددة الأوجه متشابكة المداخل، ووفق روية السيرورة الانتقالية[1] .

إن نجاح الأداء الحزبي مرتبط بقيام الأحزاب وقوى المجتمع المدني على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية فيما بينها، وهذا المبدأ من أهم مقومات استقرار نظام الحكم الديمقراطي، حيث تكون الاحتقانات الفئوية على أشدها والميل إلى التمترس الطائفي والاثني والقبلي والمناطقي ظاهرة بارزة ، كما أن تأسيس نظام حكم ديمقراطي بحجة التوافقية ، ليس هوس الديمقراطية بل يتناقض مع جوهرها على أساس المحاصة الطائفية بدل الالتزام بمبدأ المواطنة في الدولة والأحزاب و منظمات المجتمع المدني.

المطلب الأول : حول الحراك الحزبي .

أولا : أحزاب تدور في فلك خطاب الرئاسة الذي قوته سلطات كاريزما الرئيس وبالتالي بروز السلطة الكاريزماتية واتضاحها بجلاء على حساب السلطة القانونية والسلطة التقليدية (التي مارست السلطة باسم شرعية سياسية أو قبلية أو جهوية) وهذه الأحزاب تضم فئة الكيانات السياسية المشكلة لأحزاب التحالف الرئاسي ، الذي يختلف بدوره في نظرة شركائه لطبيعة التحالف بين " الاستراتيجي والتكتيكي" .

ثانيا : أحزاب تمارس المعارضة السلبية، المعارضة الأبدية حتي ولو كان ذلك علي حساب حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا، وقد تسمي أحيانا الأحزاب العلمانية وهنا يبرز دور الثنائي" سعدي "رئيس حزب التجمع

[1] _ زين العابدين حمزاوي ،" **الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**"، في : العربية للعلوم السياسية ع 17 ، سنة 2007 ، ص7 .

من أجل الثقافة والديمقراطية، وآيت أحمد رئيس جبهة القوي الاشتراكية، وبعض من يدور في هذا الفلك، ويؤكد ذلك علي علاقة الانتفاع بين السلطة والأحزاب التي تتبادل الأدوار وتتبادل الاتهام !

– كما نشير إلى ما قد تمارسه هذه الأطراف من افتعال لقضايا تثير الرأي العام، مثل أكذوبة نجل المجاهد الكبير عميروش، المناضل في حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD ، بالإدلاء بأن مليون ونصف المليون ليس رقما صحيحا ، أو بادعاء سعيد سعدي بأن بومدين وبوصوف هما من يقفان وراء اغتيال الشهيد" سي الحواس "أو "عميروش"، وهذا الادعاء مدفوع برعونة قبلية وجهوية للدفاع عن وجود سياسي للأحزاب المنعوتة بالجهوية[1] ، لغرض بناء قيادة للأحزاب الوطنية، والخروج من تهمة ضلت تلاحق هذا الحزب باعتبارها حزبا فئويا بربريا.

ثالثا : رفض الترخيص لأحزاب جديدة بشخوص قديمة (جاب الله، غزالي، محمد السعيد) تعتقد أي الشخوص في نفسها القدرة علي خلق طبقة سياسية معارضة تشكل ثقلا مضادا وخطابا سياسيا جديدا.

المطلب الثاني : فاعلية الأحزاب بين الشكل والمضمون .

أولا : عدم جدوي الأحزاب بحد ذاتها : أول شيء نلمح له هو أن طبيعة الاحزاب الجزائرية تختلف عن طبيعة الأحزاب التي لمحنا إليها سالفا، حيث إن وظيفتها ليست تلك التي وجدت من أجلها ، بل إنها مجرد ديكور سياسي ، والدلائل علي ذلك كثيرة ومتعددة وأبرزهاالسبات العميق الذي تغط فيه بعد المواعيد الانتخابية إذا لا تستيقظ إلا عندما تستدعي لتقوم بمهمة محددة قد لا تتطابق مع أهدافها ولا مع سياستها المعلنة ، أو عندما يحل موعد انتخابي جديد. إن هذه السياسات التي أفرزتها الصراعات العقيمة في غياب روح المسؤولية والروح النضالية والتي أعطت الفرصة للمتآمرين علي الحزب حالة حزب جبهة التحرير من التحكم في زمام الأمور حيث قاموا باختراقه واختراق نصوص قانونه الأساسي ونظامه الداخلي ثم نفذوا الإقصاءات العشوائية وغير الأخلاقية علي عدد كبير من خيرة مناضليه وقادته حيث لوحظ الانحراف بالحزب انحرافا لا مثيل له، من أجل إفراغه من المناضلين الحقيقيين واستخلافهم بمصلحيين وبمرتدين يمارسون المناورة والنفاق ولا يهمهم إلا ما يضخم حساباتهم الضيقة، إذ أن منهم من كان للأسف الشديد ينعت بالأمس القريب علانية حزب جبهة التحرير بالطاغوت وبالإلحاد أو بالدكتاتورية أو بالشيوعية، وأصبحوا الآن يحتل مراكز ريادية داخله ويقرر مصير مناضلين شرفاء كانوا وقتئذ يتصدون إلي هجماته الشرسة والمغرضة علي نهجه وعلي تاريخه القديم.

في حين أنه لزاما علي الأحزاب أن تعد قوائمها الانتخابية بكل حرية واستقلالية، بناء علي استراتيجية واضحة مبنية أساسا علي أهمية الانتخابات(وطنية أو محلية) ومن ثم تقوم الهيئة القانونية المخصصة لهذا الشأن بالدرجة الأولي باختيار العناصر المناسبة من حيث نزاهتهم وكفاءتهم وإيمانهم بالمصلحة العامة وتفانيهم في أداء واجبهم نحو وطنهم وأمتهم وكذلك من حيث التزامهم بمبادئ حزبهم، ثم تحدد أهداف البرنامج الانتخابي

[1] _ بوحنية قوي ، **ديناميكية الحراك الداخلي و عجز الاداء الحزبي في الجزائر** ، في : www.digital.ahram.org.eg يوم : 2012/05/27 ، على : 12:20 سا .

حسب ما يمليه الواقع المحلي والوطني وحتي الدولي، والذي ترتكز عليه الحملة الانتخابية ويتمحور حوله عمل المنتخبين خلال العهدة وكل هذا يعتبر في الحقيقة أمرا عاديا وبديهيا بالنسبة للأحزاب.

ثانيا : السلطة تخلق المعارضة : منذ تعديلها لقانون الانتخابات واشتراطها لنسبة 3% من أصوات الهيئة الناخبة لمن يريد من الأحزاب المشاركة في الانتخابات حسمت وزارة الداخلية في أمر الخريطة الحزبية في البلاد وبالشكل الذي أقر قائمة ب 9 أحزاب وغلق الباب كلية عن الآخرين.

استعملت وزارة الداخلية ما يسمي بالأحزاب" المجهرية "كذريعة لإعادة ترتيب الخريطة الحزبية في البلاد وفقا لترتيبات" تعددية تريدها علي المقاس "إذ في الوقت الذي عملت فيه وزارة الداخلية علي تقييم شجرة الأحزاب التي كانت تضم أكثر من عشرين حزبا ولد في بداية ظهور التعددية مع دستور 89 من أصل قرابة 60 حزبا عرفته الجزائر بعد انتفاضة 5 أكتوبر 88 قامت نفس الوزارة بمنع ظهور أحزاب جديدة رغم تلقي مصالحها ملفات طلب اعتماد من طرف أكثر من جهة وشخصية سياسية ، ومثلما استندت وزارة الداخلية الي ما تسميه الأحزاب الموسمية التي تظهر في المواعيد الانتخابية فقط لفرض شروط قاسية، وهي حصول الحزب على 3 بالمائة من الأصوات في المواعيد الانتخابية، للمشاركة في التشريعيات والمحليات، وهو ما أقصي آليا عشرات الأحزاب.

إذ استعملت مصالح وزير الداخلية السابق نور الدين يزيد زرهوني ورقة "البزنسة "في إعداد قوائم الترشيحات وبيع تفويضات لجان مراقبة الانتخابات التي تقوم بها بعض الأحزاب، لكسب الحجة لصالحها وتبرير التضييق الذي تمارسه في عدم اعتماد أحزاب جديدة رغم أن" الفساد السياسي "الذي رافق المواعيد الانتخابية سجلت ممارسته من قبل أحزاب التحالف الرئاسي في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة[1] .

ثالثا : التحالف الرئاسي أداة لالتهام المعارضة : أضحت التحالفات الحزبية في الدول العربية أداة لتسكين الواقع وقمع الحراك والناس، فهي لا تعد كونها " أحزابا للأغلبية المستمرة " التي بنت نسقها السياسي والوظيفي علي أساس دعم اختيارات المؤسسة القائمة في كل مواقفها، وأحزاب المعارضة المشاركة في المسار الانتخابي تجد نفسها في حالة تهميش فعلي، إذ أن انخراطها في العمل المؤسساتي يوازيه ارتباط التوازنات السياسية للنظام بوجود أحزاب موالية للحكم، وهو ما يجعل المسلسل الانتخابي مرتهنا بضوابط تتجاوز النصوص والضمانات السياسية المعلنة لتجد دلالتها العميقة في حقيقة السلطة يتهم التحالف الرئاسي بأنه بدعة سياسية جزائرية خالصة، لكون التحالف بشكله الحالي وفي الظروف التي تعيشها الجزائر، منذ قرابة عشرين عاما يكرس الإقصاء وإحكام الغلق السياسي.لا يذكر تاريخ التحالف الرئاسي أنه سار علي طريق تأييد أي مبادرة تقدمت بها أحزاب المعارضة أو تلك المهادنة والممثلة في البرلمان، والسبب يرجع بعد معاينة كل محطات هذا التكتل الذي ولد في أبريل 2004 أنه جاء لمواجهة تكتل قاده علي بن فليس أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني السابق، بمساندة التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وحركة الإصلاح الوطني بقيادة رئيسها السابق عبدالله جاب الله، وفي المرة الوحيدة التي أبدي التحالف الرئاسي تعاونا محتشما مع المعارضة كانت حول مقترح قانون تجريم

[1] _ بوحنية قوي ، **ديناميكية الحراك الداخلي و عجز الاداء الحزبي في الجزائر** ، في : www.digital.ahram.org.eg يوم : 2012/05/27 ، على : 12:20 سا .

الاستعمار الذي تبلورت نواته الأولي عند التيار الإسلامي ممثلة بحركتي الإصلاح الوطني والنهضة، قبل أن يتلقفه حزب جبهة التحرير الوطني بعد تنسيقات علي مستوي نوابها[1] ، ولتمرير هذا المقترح الذي يأتي متساوقا مع سعي الجزائر توظيف ماضي فرنسا الاستعمارية طمعا في تغيير باريس سياستها تجاهها ، اهتدي رئيس المجلس الشعبي الوطني عبد العزيز زياري بعد تلقيه الضوء الأخضر من السلطة إلي إصدار فتوي تشترط تمرير المقترح بتوافر إجماع كافة الأحزاب الموجودة في البرلمان ولأن الغلق هو السمة الغالبةعلي المشهد السياسي الوطني، فلم تجد المعارضة سوي الاستسلام أمام حائط الصد الذي بنته السلطة بإحكام داخل البرلمان وفي الساحة بشكل عام من خلال تحرير هامش المبادرات السياسية وغيرها مما دفع بالعديد من السياسيين إلي اتهام السلطة بترسيخ الاستبداد مستعينة بالتحالف الرئاسي الذي لا تجمع بين مكوناته الثلاثة أية عناصر مشتركة.

فلم يحدث أن اجتمعت أحزاب لها برامجها الخاصة، حول برنامج لرئيس جمهورية لم يكن مرشحها وأعلن ذلك صراحة في ثلاثة مواعيد انتخابية رئاسية حاسمة، وإن فضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجهر بولائه لحزب جبهة التحرير الوطني إلا أن وجود حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم ذات التوجه الاسلامي– حمس – يطرح عدة تساؤلات عن دورهما، إذ تؤكد المعاينة الميدانية أن الأحزاب الثلاثة نفسها لا تؤمن صراحة بالتحالف الذي يجمعها بدليل أن كل واحد فيهم اختار العمل الانفرادي في الانتخابات التشريعية والمحلية .ولأن من لا يملك حريته لا يملك إرادته، فإن التحالف الرئاسي مضطر لفعل أي شيء من شأنه إعاقة حركة الأحزاب الأخرى وتجريدها من أي مبادرة تبين عدم قدرته علي تنشيط الساحة الوطنية بمقترحات تلقي الاستحسان الشعبي، أو تظهر عجز السلطة أوفي أحسن الحالات تمييعها .ولذلك نجد عدة شواهد أبرزها ما حدث لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي ركن إلي الصمت بعد تحركات داخل البرلمان أحرجت السلطة في قضية الذاكرة الوطنية والاغتيالات السياسية إبان ثورة التحرير، ما جعلها تدفع بفريق التحالف لمواجهتها و"ضغوط أخري "بغية تأديبه وإسكاته، وهو ما حدث فعلا وبطريقة شاهدها الجميع، وعندما تعلن زعيمة حزب العمال صراحة عن رغبتها في رؤية التحالف الرئاسي يتفكك فهو أمر يعكس حسب أحزاب المعارضة أن هذا الأخير عامل عرقلة أكثر منه شيء آخر[2] .

رابعا : أضحت المعارضة انشقاقات داخلية : تحولت المعارضة السياسية في الجزائر، من معارضة ضد السلطة إلي معارضة حزبية داخلية ضد الأحزاب التي تعارض السلطة، في ظاهرة باتت تقليدا يؤرق قيادات أحزاب أصبحت تمارس الرقابة الذاتية علي نفسها تحاشيا لتلقيها ضربة تصحيحية تحيلها علي التقاعد السياسي قبل الأوان. صارت الأحزاب تعيش علي صراع موسوم بكثير من الندية بين قيادتها وأجنحة داخلها تعمل علي إحداث انقلابات تحت غطاء تصحيح مسارات غلبت عليها صبغة الموالاة للسلطة، وتشهر أوراقا حمراء في وجه القيادات فيها، رسائل تأمل أن تفهمها وزارة الداخلية علي أن الأمر فيه خروج عن الصف.

---

[1] _ عبد العالي رزاقي ،**"الفرجة السياسية والمشهد الاحتفالي"** ، في : الشروق اليومي ، عدد:2919، سنة : 2010 ، ص 12.

[2] _ بوحنية قوي ، **ديناميكية الحراك الداخلي و عجز الاداء الحزبي في الجزائر** ، في : www.digital.ahram.org.eg يوم : 2012/05/27 ، على : 12:20 سا .

إن هاجس أحزاب المعارضة، يعرف أوجه قبيل الاستحقاقات الانتخابية، حيث تنتفض أطراف داخل تشكيلات حزبية معارضة أو شبه معارضة لإيجاد مواقع لها في خارطة ما بعد الاستحقاقات، بحثا عن مناصب تأتي بتزكية من أصحاب القرار في إطار رد الجميل، وكثيرا ما عرفت قيادات أحزاب معارضة" مؤامرات ظرفية" أزاحتها من كرسي التدبير داخل دواليب أحزابها.وكلمة مؤامرة ترددت كثيرا في صراع القيادات مع حاملي شعار "التصحيح "أو" التقويم "أقرب للتدليل علي أمين عام أو رئيس حزب لا يجاري السلطات في برامجها وتوجهاتها في مدي قصير، وتحضير أقصر، بالنظر إلي تجارب وقعت في الجبهة الوطنية الجزائرية ، قبل عام ونصف العام ، بينما تسعي" تصحيحية "حزب عهد 54 للانقلاب علي زعيمها السيد فوزي رباعين، منذ إعلان رئاسيات 2009 ، مع ملاحظة باتت لصيقة بظاهرة التصحيحية، التي تنفرد بها الجزائر، تتم علي أن الانقلابات والتصحيحات تقع دائما في أحزاب التيار الإسلامي والوطني ولم يسبق أن سجلت في حزب علماني مثلا .ويصف أحد الإعلاميين بأن المشهد الحزبي في الجزائر أصبح" فرجة سياسية ومشهدا احتفاليا "[1] ، ذلك أن التعددية الحزبية في الجزائر أظهرت الملامح التالية :

- أظهرت أنه لا فرق بين قيادات الأحزاب الإسلامية واللائكية في التآمر علي فكرة النضال داخل الحزب ليبقى رهين المستقبل.
- أعطت الدليل علي أنه يوجد صنف من السياسيين همه الوحيد هو الولاء للآخر.
- كشفت للرأي العام الوطني والدولي أن هناك فسادا لدي ممارسي السلطة، فهم يورثون الحكم لأنفسهم، اذ تورث السلطة لعائلات منها، وتمارس العنف علنا بأشكال وشخوص متباين.

المطلب الثالث : ديناميكية العمل الحزبـــي .

ترتبط دينامكية العمل الحزبي بدرجة الشفافية المتبعة في اختيار المترشحين لخوض غمار مختلف العمليات الانتخابية ، وهو ما يرتبط كذلك بدرجة الديمقراطية الممارسة داخليا.

نظريا ، يستطيع كل ناخب توافرت به شروط الترشيح أن يتقدم بترشيح نفسه والمنافسة للفوز بالانتخاب ، ومع ذلك فإن الأحزاب تلعب دورا مهما في عملية انتقاء المرشحين تصل في بعض الأنظمة إلي دور احتكار المرشحين، حيث أصبح الحزب يتدخل في حالة الانتخاب الفردي ولكن سطوته تبقي أقوي في ظل الانتخاب بالقائمة، ففي ظل هذا النظام تتضاءل فرص المرشحين المستقلين في مواجهة المرشحين الحزبيين الذين يقوم الحزب بدعمهم ماليا وإعلاميا وشعبيا صحيح أن هناك حالات، لا يمكن إنكارها، فاز فيها أفراد في الانتخابات من دون مساعدة أي حزب من الأحزاب السياسية إلا أن مثل هذه الحالات نادرة الحصول وهي في طريقها إلي الزوال في البلدان ذات التنظيم الحزبي العريق. أما عن طريق اختيار الأحزاب للمرشحين فيمكن أن نميز ثلاثة منها[2] .

---

[1] _ سعيد مظلوم العبدلي ، **الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها** ، الاردن : دار دجلة ، 2009 ، ص ص 229 - 230.

[2] _ محمد المصباحي ، **"هل يمكن الكذب في المجال السياسي؟ "**، في :عالم الفكر، عدد:38 ، سنة : 2009 ، ص19 .

الطريقة الأولى : يعهد باختيار المرشحين إلي لجان الحزب التي توجد عادة علي صعيد المناطق الانتخابية، وهذه الطريقة قديمة ومنتقدة لأن اختيار المرشح يتم بصورة سرية ويشترك في الاختيار عدد من السياسيين المحترفين، كما أن هذه اللجان غير ديمقراطية في تكوينها لأنها غير منتخبة.

الطريقة الثانية : وهي الطريقة التي استخدمتها الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، وتقضي باختيار المرشحين من قبل أعضاء الحزب أنفسهم، ويكون هذا الاختيار غير مباشر، حين يقتصر دور أعضاء الحزب علي تعيين ممثلين يجتمعون بعد ذلك في مؤتمر محلي لتعيين المرشحين للانتخابات، وما من شك في أن هذه الطريقة أكثر ديموقراطية من الطريقة الأولي، لكنها مع ذلك غير مثالية، فأعضاء الحزب مهما يبلغ عددهم هم أقلية بالنسبة للناخبين الذين يصوتون للحزب في الانتخابات الأمر الذي يؤدي إلي فرض إرادة الأقلية على الاكثرية.

الطريقة الثالثة : لتلافي سلبيات الطرق السابقة، لجأت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية إلي أسلوب اختيار المرشحين من قبل الناخبين أنفسهم الذين يصوتون للحزب، وتتلخص هذه الطريقة في أن كل حزب يجري انتخابات أولية لتحديد المرشحين الذين سيتبني الحزب ترشيحهم، لكن عيب هذه الطريقة يكمن في أن ناخب حزب ما يمكن أن يأخذ بطاقة الحزب المنافس ويختار الأشخاص الأقل حظا للنجاح في الانتخابات الحقيقية، كما أن هذه الانتخابات الأولية تفتقر إلي النزاهة بصورة عامة، أضف إلي ذلك أن لجانا حزبية هي التي تحدد أسماء المرشحين، وبالتالي تظهر نفس عيوب الطريقة الأولى من طرق اختيار الأحزاب السياسية للمترشحين.

سوء التمثيل الإخواني : ففي اختيارها أصرت جماعة الإخوان المسلمين ألا تحسم موقفها من الحركة التي ظلت تمثل جناح الإخوان في الجزائر رسميا منذ أنشأها الراحل محفوظ نحناح في تسعينيات القرن الماضي، ورغم إعلان المرشد العام للجماعة محمد مهدي عاكف إعفاء حمس من تمثيل الإخوان لم تتوقف الاتصالات بين الجماعة والحركة التي انقسمت إلي شطرين بعد صراع طال بين قادتها، ما عكس تضاربا إخوانيا، سواء من قبل مكتب الإرشاد أو من قبل قادة التنظيم الدولي في بريطانيا، وأمام إصرار كل طرف في الجزائر علي مواقفه من الآخر، وإلي جانب حرصه علي دعم الجماعة الأم في الخارج وفي ظل الانشقاق وما تبعه من تأسيس"حركة الدعوة والتغير "كإطار تنظيمي فكري جديد (دعوي وبرلماني) ، بزعامة غريم أبو جرة السيد" مناصرة "يبقي أداء حمس مربوطا بهذا المعطي الحرج والحساس، ويبدو الطرف الثالث خارج الأزمة وهو الإسلاميون الإنقاذيون نسبة إلي" الجبهة الإسلامية للإنقاذ "في مربع مغلق في ظل رفض السلطة الترخيص للحزب بممارسة السياسة باسم قديم أومستحدث، وكذا رفض رجالات الحزب المحظور لممارسة السياسة في ظل التجربة السياسية الحالية، وهو ما عبر عنه" عباسي مدني " (الرجل الأول في الجبهة الاسلامية للانقاذ FIS) بقوله : " لو أعطيت لنا جبال جرجرة ذهبا ما عدنا إلى ممارسة السياسة في الجزائر " لكونه يعتبر الفضاء السياسي مغلق والأحزاب القائمة "فبركة سياسية في طريق الفناء ".

تحتاج العملية الانتخابية إلي روح انتخابية" شفافة "وإلي قواعد قانونية عادلة كما أنها ترتبط بثقافة انتخابية بمعايير عالمية، إن ضعف الثقافة الانتخابية لدي الأحزاب يعود إلي المناهج التربوية والتعليمية ووجود

الموروث، والترويج لفكرة "المستبد العادل "التي لا تزال سائدة في ذهنية الممارسين للعمل الحزبي، تلك التي تضفي نوعا من القدسية علي الزعيم الذي لا ينتقد، والانتخابات تحتاج إلي دولة وأجهزة قضائية وإلي جهاز لتنفيذ القانون، ودستور وقواعد عمل وقانون انتخابي يقر بحق المشاركة والتعددية والحق في الانتخاب وتولي المناصب العليا دون تمييز وعلي أساس المساواة للمترشحين[1] .

ثمة إشكال كبير في الممارسة السياسية في حاجة إلي اجتهاد تنظيري يواكب العمل السياسي الحزبي الذي يجب أن يتجاوز العقلية الانتقالية والتسيير بمنطق الأزمات السياسية تتصارع الأحزاب علي كسب الولاءات المجتمعية للجمعيات ، وتتنازع بمنطق غير قانوني للاستحواذ علي العقارات، لقد شهدت النقابات المشكلة لأذرع الأحزاب السياسية أكثر من 47 انقلابا، طال المنظمات والجمعيات في ظرف خمس سنوات[2] .

ولعل أبلغ درس أو رسالة أو عبرة يمكن استنباطها من هذا المناخ السياسي الموسوم بهذا العزوف الصارخ هو أنه ناقوس خطر منذر بـ "فراغ سياسي "بدأ في مجتمعنا يتخلق، لا بل ينمو، يتفاقم، وتتسع دوائره باستمرار، إنه بمعني ما،" تجريد للمجتمع من السياسة أو التسيس **(Dépolitisation)** وهو واقع يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة السياسية، غير مسؤول عنها، وغير مدرك لفعاليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه في غياب تأطير سياسي أو نقابي إشراكي ، تشاركي إدماجي للمواطنين موجه وهادف ، تبعات وآثار سلبية خطيرة علي مستوي ومستقبل النظام الاجتماعي برمته ، مما بدأنا نلاحظه بالفعل من أشكال متعددة للعنف والتطرف والفردانية والتمرد والاحتجاج والانحراف والضلال الفكري والأخلاقي والعقدي والاجتماعي والحضاري ، ومما يدل على مستوي أبعاده السوسيولوجية ، على غياب" مرجعية سياسية "وثقافية متناغمة قوية ومؤهلة لتوجيه رشيد للنظر والعمل والوجدان الفردي والجماعي، علما بأن العامل السياسي ، رغم أهميته، ليس وحده العامل المحدد والمفسر لهذه المظاهر والسلوكات السلبية، وإنما يتطلب ذلك مقاربة شمولية للظاهرة المبحوثة متعددة الأبعاد والمناهج ونماذج التحليل وزوايا النظر، كما هو متداول في ميادين العلوم الاجتماعية[3] .

---

[1] _ عبد الحسين شعبان وآخرون ، **النزاهة في الانتخابات البرلمانية** ، لبان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص ص 99 - 100 .

[2] _ زين العابدين حمزاوي ، **المرجع السابق** ، ص106 .

[3] _ فضل الله محمد إسماعيل ، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث** ، القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، 2008 ، ص 74.

الخاتـمة

الخاتمة :

بعد هذا العرض لمفهوم الأحزاب السياسية نصل إلى جملة من الاستنتاجات والحـــقائق ، فهي (الأحزاب) تساهم في تكوين الارادة العامة ، أي تؤثر على الرأي العام وتوجهه وترشده ، وذلك من خلال حلقات النقاش والمجادلات التي تثيرها ، فتقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي ، وتوضيح مشاكل الشعب وتبسيط أسبابها واقتراح الحلول ، كما تقوم بعقد مؤتمرات على مستوى هيأتها القيادي هذه المجالات تسمح للقاعدة الحزبية اعلان موقفها من خط الحزب وبرنامجه ، ويمكن للأحزاب أن تأخذ التوقعات الاجتماعية على عاتقها من خلال قيامها بالعمل الميداني والاستماع الى الأفراد والاصغاء الى شكاويهم وذلك من أجل الاعداد الايديولوجي وارساء شرعية مشروع المجتمع .

هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية ونظام الحزب التعددية الحزبية والأساس الفكري لقيام التعددية في الفكر اللبيرالي والذي تعتبره الأدبيات أكثر النظم ديمقراطية ويقوم النظام اللبيرالي على أساس سيادة الأمة ، أي أن المحكومين هم أصحاب الرأي والقرار الأخير ، ومفهوم (ارادة الأغلبية) أي أن مجموع الأفراد لايجتمعون على رأي وانما يتقسمون بين أقلية وأغلبية فيصير رأي الأغلبية هو الساري ، ومفهوم (حرية المعارضة) اذا قلنا أن هناك أغلبية وأقلية ، فعلى تلك الأقلية أن تعارض وتعبر عن معارضتها السلمية وهي مفيدة لأي مجتمع للتطور المستمر ، كما أن هناك مفهوم لايقل أهمية عن سابقيه وهو (الحريات العامة) وهي كافة الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد للتعبير عما يريدونه في اطار احترام الآخرين ويساويه مفهوم (المساواة) وهي مساواة مدنية وقانونية في الحقوق والواجبات ، بين كافة الأفراد دون تمييز بأي شكل أوصورة من الصور، وعلى هذا فان التعدد الحزبي أو وجود أحزاب متعددة على الساحة السياسية يزيد من فاعلية الممارسة الديمقراطية من وجهة النظر اللبيرالية ، وعمل الأحزاب في النظام التعددي ما يلي :

01 – ادارة الصراع السياسي في المجتمع بشكل سلمي ومنظم عن طريق قناة شرعية يتبعها الأفراد للتعبير عن رأيهم من خلاله ، مما يقلل من فرص العنف والنزاع بين الجماعات المختلفة .

02 – ضمان الحريات العامة حيث أن التعدد يساعد الكافة على التعبير عن أراءهم لأنه ليست هناك جماعة أو فئة يمكن أن تستأثر بالحقيقة الكاملة لنفسها دون سائر الناس .

03 – توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتشكيل الرأي العام ، حيث تساهم الأحزاب في تشجيع الأفراد على المشاركة السياسية من خلال الأحزاب المختلفة وشعوره بالأمان السياسي .

04 – التحديث والتنمية السياسية حيث أن الأحزاب تقوم بدور هام في تحديث المجتمعات من مجتمعات تقليدية تقوم على الأعراف الموروثة والطابع القبلي الى مجتمعات حديثة ومتطورة خاصة في الوقت الحالي وترشيد الممارسات السياسية وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة

وتوفير الظروف التي تكفل حل الأزمات الناجمة عن التطور السياسي مثل أزمات الشرعية والمشاركة والتوزيع والهوية والتكامل .

05 – التنشئة السياسية حيث تعتبر الأحزاب السياسية من احدى المؤسسات الهامة في تأهيل كوادر سياسية وهي مهارات قيادية تستطيع أن تشارك في العمل السياسي .

06 – ضمان الرقابة الشعبية حيث أن وجود الأحزاب تعمل على وجود مراقبة على السلطة التنفيذية وأعمال الحكومة بشكل سلمي .

07 – ضمان سلمية انتقال السلطة حيث التعددية الحزبية تساعد على انتقال السلطة بصورة سلمية وبشكل ديمقراطي حيث أن الحزب الذي يحظى بثقة الجماهير هو الذي سيفوز في الانتخابات.

08 – توفير الشرعية السياسية حيث أن الحزب الذي سيفوز بالسلطة سيكون شرعيته هي صندوق الاقتراع والأفراد الذين انتخبوه وهي أقوى شرعية يمكن أن تحصل عليها سلطة سياسية.

أما التجربة الجزائرية ، فقد عرفت الجزائر عدة تغيرات على المستوى السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، وحتى الثقافي ، وهذا خلال المرحلة الاستعمارية مرورا بمرحلة حرب التحرير الى الاستقلال ، في ظل الحزب الواحد الى غاية اقرار التعددية الحزبية سنة 1989 ، فبعد الاستقلال حرصت الجزائر على الاخذ بنظام الحزب الواحد و رفض التعددية الحزبية ، الا أن دوره كان محدود بسبب هيمنة مؤسسة الرئاسة على الحياة السياسية ، مما خلق ازمات سياسية التي انجر عنها تغيير في طبيعة النظام السياسي من الوحدوية الى التعددية هي المسألة الاكثر ضرورة من أجل الابقاء على النظام واستمراره .

بعد ثلاث سنوات من تبني دستور 1989 فشل التحول نحو التعددية السياسية لعدم توفر العديد من الشروط الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ، فالسلطة حاولت استخدام التعددية لصالحها بهدف اعادة تأسيس شرعية جديدة للنظام الذي تهاوت أسس شرعيته نتيجة الأزمات المختلفة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى حاولت الاحزاب استغلال التعددية كوسيلة من أجل الوصول الى السلطة ، هذا بالإضافة الى غياب الثقافة السياسية في المجتمع الذي لم يكن مهيأ لاستقبال الديمقراطية في ظل شبه غياب للمجتمع المدني.

بعد فشل تجربة التحول نحو التعددية السياسية تبين أن الإطار القانوني لم يكن كافيا ومناسبا، واقترح تعديل دستور 1989 ، وتضمن الدستور المعدل قيود على ممارسة الحريات وتركيز أكثر للمؤسسة التنفيذية ، وتقسيم للمؤسسة التشريعية وتقليص عدد الأحزاب بعد تكييفها مع قانون الاحزاب سنة 1997 ، شاركت الأحزاب في مختلف المواعيد الانتخاب التعددية التنافسية وأصبحت ممثلة في المجالس النيابية والحكومات الائتلافية لكنها بعيدة عن دائرة المشاركة في صنع السياسة العامة و القرار السياسي.

لقد تعددت أشكال المعارضة بين الايديولوجية و الجهوية و حتى القطاعية خاصة اثناء الثورة و بعد الاستقلال لتتحول بين أهم التيارات الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية وما تحمله من مبادئ و افكار الى ما بعد الاستقلال لتأخذ منحى آخر المتمثل في المعارضة السياسية المسلحة التي شلت مؤسسات الجزائر عن الحركة

لتأتي مرحلة جديدة بعد التسعينيات 1999 الى اليوم بمعارضة حتى داخل الحزب الواحد وانقسام جبهة التحرير الوطني وبعض الأحداث التي عرفتها بعض المناطق، كما عرفت الجزائر بما يعرف بالحكومة الائتلافية محاولة من المسؤولين ايجاد الحلول على كافة المستويات.

ان مستقبل الاحزاب السياسية في ظل القيود السياسية والقانونية وفي ظل غياب الممارسة الديمقراطية الداخلية للأحزاب من شأنه ان يؤدي الى بروز نظام الحزب المهيمن او المسيطر مع وجود تعددية شكلية مقيدة ولهذا يتوجب القيام بإصلاحات وتعديلات وخلق ممارسات من الاحزاب والنظام السياسي قصد تفعيل دور الأحزاب السياسي والديمقراطي في الحياة السياسية .

يتبين مما تقدم ، أن النظام السياسي الجزائري ، وان اختلفت طبيعته في ظل دستوري 1989 و 1996 عن نظامي الحكم في عهد الحزب الواحد ، من حيث الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية أمام البرلمان التعددي الا أنه ظل محتفظا بالكثير من الخصائص التي ورثها من المرحلة السابقة رغم التحول ، فمازال محتفظا بطابعه السلطوي الذي يتجسد في هيمنة السلطة التنفيذية مقابل ضعف المجتمع المدني، وهذا يعزز من فرضية أن النظام السياسي طرح التعددية الحزبية ليس لغرض التحول من طبيعة سياسية الى أخرى ، بقدر من تلك التغيرات السياسية والدستورية لامتصاص الازمات واحتواء القوى السياسية والاجتماعية بما يمكن الحفاظ على طبيعته القائمة.

لم تنجح الأحزاب في التحول الى تنظيمات مستقبلية تقوم بدور فعال في المشاركة السياسية وهذا يرجع الى العقبات و التحديات التي تواجه عمل الأحزاب سواء من الناحية التنظيمية الداخلية بالأحزاب أو الى القيود المفروضة عليها من الخارج و دور البيئة السياسية و تأثيرها على أداء الأحزاب و فاعليتها.

إجمالاً يمكننا القول أن التحالفات التي عاشتها السياسة الجزائرية بعد التعددية الحزبية كانت فاشلة والتحالف الرئاسي الذي حاول أن يخدم الأمة الجزائرية وقع ضحية أهداف المصالح الضيقة للزمر الحزبية داخل أحزابه ، لأّنه لم يبني على أرضية صالحة أساسها التفاهم والشفافية في الحكم والمصداقية والوضوح في السياسة العامة التي يجب أن تنتهجها البلاد لتحقيق القفزة النوعية في تنمية المهارات القيادية الحقيقية وتكريس البناء الديمقراطي لدولة عصرية ديمقراطية حديثة ، فالتحالف الرئاسي الذي كان عامل " استقرار سياسي " كبير للمؤسسات وصل إلى حد الركود وغلق المجال السياسي التنافسي، خاصة في علاقات السلطة التنفيذية بالبرلمان الذي ظهر بشكل باهت ، متنازل حّتى عن الصلاحيات الممنوحة له قانونياً مقابل الضمور الذي مس المؤسسات السياسية المختلفة ومستوى أدائها بما فيها الأحزاب السياسية ، بينما ظهرت شخصية الرئيس بوتفليقة كأول مؤسسة سياسية تتحكم في الكثير من مصادر القوة واتخاذ القرار حّتى في علاقاته بالمؤسسة العسكرية قوية الحضور تقليدياً، داخل دواليب السلطة واتخاذ القرار في النظام السياسي الجزائري ، والانسداد في العلاقة بين الحكومة والبرلمان ، فعندما نمعن النظر في تركيبة التحالف الرئاسي والطاقم الحكومي، وأصبح الجميع في خدمة سياسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لا نجد ما نقوله صراحة في كلّ هذا الخلط الواضح الذي يراد لنا أن نجيزه ولا يتقبله عقلنا.

هذا الوضع للتوظيف السياسي للتحالف المبني على المغالطات الايديولوجية ولد احتجاجات شعبية (حراك شعبي) اندلعت في 22 فيفري 2019 في معظم المدن الجزائرية للمطالبة في بادئ الأمر بعدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لفترة رئاسية خامسة ، وكذا ضد الفساد ، وذلك بعدما دعاه الى الترشح أحزاب الموالاة وحزب جبهة التحرير الوطني (الحزب المهيمن) ، صاحبة النسبة الأكبر في تحمل مسؤولية هذا الضعف والوضع الراهن ، انتهى بسقوط نظام عبد العزيز بوتفليقة الذي حكم البلاد لم 20 سنة كاملة ، ويبقى أمل المواطنين حسب استقراء للرأي هو المطالبة بالتحكيم القانوني والشرعي لمصلحة الشعب وحلّ الأحزاب السياسية التي لا تحترم نفسها، ومن جهة أخرى تحويل طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلى نظام سياسي متفتح وقابل للاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية سيعمل على تغيير بيئة الأحزاب السياسية من الركود إلى العمل السياسي المثمر.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

المراجع باللغة العربية :

قائمة المواثيق الرسمية :

01 - ميثاق الجزائر 1964
02 - الميثاق الوطني 1976
03 - الميثاق الوطني 1986.
04 - دستور 1976
05 - دستور 1989
06 - دستور 1997.

قائمة الكتب باللغة العربية :

01 - درويش إبراهيم : **النظم السياسية و الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة 1989 .
02 - وافي أحمد وافي و بوكرا ادريس ، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989** ، الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1992 .
03 - زكي سلام ايهاب ، **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** ، القاهرة : عالم الكتب 1983 .
04 - العاني حسان ، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية عن النظام السلطوي** ، بغداد : مطبعة التعليم العالي ، 1988 .
05 - العاني حسان محمد شفيق ، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** ، بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، 1986 .
06 - الكيلاني وآخرون ، **الأحزاب السياسية في العالم العربي** ، بيروت : المركز اللبناني للدراسات ، الطبعة الأولى ، 2006 .
07 - أحمد رشوان عبد الحميد حسين ، **الأحزاب السياسية وجماعات مصلحة الضغط ، دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، مركز الأسكندرية للكتاب ، 2008 .
08 - الشاعر رمزي ، الايديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1979 .
09 - حمزاوي زين العابدين ، **" الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي المغرب "** ، في : العربية للعلوم السياسية ، عدد : 17 ، سنة 2007 .
10 - الشرقاوي سعاد ، **الأحزاب السياسية (أهميتها ، نشأتها ، نشاطها)** ، مركز البحوث البرلمانية ، 2005.
11 - بوشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، 1990 .
12 - العبدلي سعيد مظلوم ، **الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها** ، الأردن : دار دجلة ، 2009 .

13 - الطماوي سليمان ، **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي (دراسة مقارنة)** ، ط 5 ، لبنان : دار الفكر العربي ، 1996 .
14 - الأسود صادق ، **علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده** ، بغداد جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، 1986.
15 - فيلالي صالح ، الأزمة الجزائرية : **الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ، ط 2 ، بيروت: مركزالدراسات الوحدة العربية ، 1999 .
16 - خلة عامر ، **08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 .
17 - خضر طارق فتح الله ، **دور الأحزاب السياسية في النظم النيابية دراسة مقارنة** ، القاهرة : دار نافع ، 1986.
18 - شعبان عبد الحسين وآخرون ، **النزاهة في الانتخابات البرلمانية** ، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2008 .
19 - بسيوني عبد الله عبد الغني ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، مصر : منشأة المعارف بالسكندرية جلال حرب وشركائه ، 1997 .
20 - شريط عبد الله ، **الفكر السياسي الحديث والجهود الايديولوجية في الجزائر** ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 .
21 - شكري عزالدين ، الجزائر : **عملية التحول لتعدد الأحزاب السياسية الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات ، 1989 .
22 - صدوق عمر ، **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 .
23 - صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، **المدخل إلى العلوم السياسية** ، الخرطوم : مطبعة جي تاون ، ط 2 ، 2003 .
24 - عمل جماعي ، **موسوعة العلوم السياسية** ، الكويت : جامعة الكويت ، مطبعة الوطن ، 1994 .
25 - محمد اسماعيل فضل الله ، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث** ، القاهرة : دار الجامعة الجديدة .
26 - أبو دياب فوزي ، **النظم السياسية** ، بيروت ، 1987 .
27 - اسماعيل قيرة وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .
28 - الهرماسي محمد عبد الباقي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، محور المجتمع والدولة ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1987 .
29 - عبد السعيد محمد فايز، **قضايا علم السياسة العام**، ط 2 ، بيروت : دارالطليعة للطباعات والنشر ، 1986.
30 - العمار منعم ، **الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية - الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1999 .
31 - جردات مهدي ، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي** ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2006 .
32 - دوفرجيه موريس ، **الأحزاب السياسية** ، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط 3 ، بيروت : دار النهار، 1993
33 - نايت بلقاسم مولود بلقاسم ، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830 ، قسنطينة : دار البعث ، 1985 .
34 - هدى ميتكس ، **توازنات القوى في الجزائر : اشكاليات الصراع على السلطة في اطار تعددي** .
35 - عبد النور ناجي ، **النظام السياسي من الأحادية الى التعددية السياسية** ، الجزائر : المطبعة الجهوية قسنطينة ، 2006 .

36 - عبد النور ناجي ، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010 .
37 - الجاسورناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة** ، الأردن : عمان ، الطبعة 1425 ، 2004 .
38 - داود نبيلة ، **الموسوعة السياسية المعاصرة ، مدارس سياسية ، مصطلحات ، منظمات وهيئات ، قضايا القرن العشرين** ، دار غريب للطباعة والنشر .
39 - حاروش نورالدين ، **الأحزاب السياسية** ، الجزائر : دار الأمة للنشر .
40 - زمام نورالدين ، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري** ، الجزائر : دار هومة ، بدون تاريخ .
41 - طارق المجذوب ، **الإدارة العامة** ، كلية الحقوق جامعة بيروت العربية ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 .
42 - غابريال ألموند و بنجام باول و روبرت مندت ، **السياسة المقارنة** : إطار نظري ، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي ، بنغازي ليبيا : جامعة قار يونس ، 1996 .
43 - غابريال ألموند و جي بنجهام باويل الابن ، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبد الله مراجعة سمير نصار، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ، 1998 .

قائمة المجلات والندوات :

01 - العملة أحمد مصطفى ، **السياسة الدولية : أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي** ، العدد : 106 السنة : 27 أكتوبر 1991 .
02 - تورين آلان ، ترجمة أبو سنه منى ، **الحداثة والخصوصية الثقافية** ، مجلة المنار ، العدد : 59 ، 1989 .
03 - ثناء فؤاد عبد الله ، السياسة الدولية : أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر ، العدد : 95 ، السنة 25 جانفي 1989 .
04 - ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997.
05 - جريدة الشعب ، الجزائر : 1988/12/27 .
06 - سرحان بن دبيل التيبي ، **" العنف السياسي في الجزائر"** في : العلوم الاجتماعية ، ع 4، سنة 2000 .
07 - السياسة الدولية ، **ظاهرة الأحياء الاسلامي (تقرير عن ندوة حركة الاحياء الاسلامي ومظاهرها المعاصرة)** ، العدد :61 ، السنة 16 جويلية 1980 .
08 - السامرائي شفيق ، مجلة المنار : **الأحزاب السياسية في العالم العربي** ، باريس : العدد : 67 ، سنة 1990.
09 - السعيدي عامر ، **قضايا دولية : ماذا يدور في الجزائر الآن ؟** ، العدد : 223 ، 1994 .
10 - مهري عبد الحميد ، **" الأزمة الجزائرية : الواقع والأفاق "** ، في : المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد : 226 ، 1997 .
11 - زراقي عبد العالي ، **" الفرجة السياسية والمشهد الاحتفالي "** ، في : الشروق اليومي ، عدد : 2919 ، سنة 2010 .
12 - شكري عزالدين ، **الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب السياسية الدولية** ، العدد : 98 ، السنة 25 أكتوبر 1989.
13 - بوعناقة علي و دبلة عبد العالي ، **" الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر "** ، في : المستقبل العربي ، عدد : 225 ، سنة : 1997 .
14 - الخولي لطفي ، **عن الثورة ، في الثورة ، وبالثورة : .... حوار مع بومدين** ، بيروت : دار القضايا ، 1965.
15 - مجلة المنار ، **باريس : العدد 47 ، 15 أكتوبر 1988 .**
16 - محاضرة ملتقى **الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية** ، الأستاذ حمو جامعة مستغانم ، 2010 .

17 - المصباحي محمد ، " **هل يمكن الكذب في المجال السياسي ؟** " ، في : عالم الفكر ، عدد : 38 ، سنة 2009.
18 - الجابري محمد عابد ، **المستقبل العربي : اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي** ، السنة : 15 جانفي 1993 .
20 - بوشاشي مصطفى ، **حماية الحقوق والحريات** ، محاضرة ألقيت في الندوة الثانية للقضاة ، الجزائر : فيفري 1991 .
21 - حتي ناصف يوسف ، **المستقبل العربي : التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي** ، العدد : 165 ، السنة : 15 نوفمبر 1992 .
22 - الأصفهاني نبيه ، " **مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق** " ، في : السياسة الدولية ، عدد : 64 ، سنة : 1981 .
23 - ميتكيس هدى ، **توازنات القوى في الجزائر : اشكاليات الصراع على السلطة في اطار تعدد المستقبل العربي** ، العدد : 172 ، السنة 16 جوان 1993 .
24 - وحيد عبد المجيد ، **عملية الانتقال الى التعددية السياسية في الجزائر** ، باريس : مجلة المنار ، العدد : 53 السنة : 1989 .

الرسائل الجامعية :

01 - بن شرفي فايزة ، مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر : تخصص ادارة عامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم .
02 - بلقندوز خديجة ، **النظام الحزبي الجزائري من 1989 الى 2007** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : تسيير وادارة الجماعات المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم ، السنة الجامعية 2013/2012 .
03 - توازي خالد ، " **الظاهـرة الحـزبية في الجـزائر** " ، رسالة ماجستير ، الجزائر : كلية الحقوق ، دفعة 2005 / 2006 .
04 - حسن بن كادي ، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها** : دراسة تحليلية نقدية في شروطها ومعوقاتها الأساسية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري ، باتنة : جامعة الحاج لخضر ، السنة الجامعية : 2007 - 2008 .
05 - فتاح كمال ، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران ، السنة الجامعية 2012/2011 .

القواميس والموسوعات:

01 - ابن منظور الأنصاري ، لسان العرب المحيط ، بيروت : دار لسان العرب (د.ت.ط) .

مواقع على الإنترنت :

01 - أصدقاء الرئيس ، **قانون الأحزاب السياسية** ، في : www.bouteflikapressclub.com ، يوم : 2012/05/19 ، على الساعة : 14:00 .
02 - بثينة عبد الله ، **الحزب والسياسة والديمقراطية** ، الجزيرة نت 2003 نت الموقع : ww.aljazeera.net
03 - بوعنية قوي ، **ديناميكية الحراك الداخلي وعجز الأداء الحزبي في الجزائر** ، في الموقع : www.digital.ahram.org.eg ، يوم : 2012/05/27 ، على الساعة : 12:20 .

04 - الشمري سمير عبد الرحمان ، **الديمقراطية في عينة من الأحزاب اليمينية** ، الجزيرة نت 2003 الموقع : www.aljazzera.net .
05 - نيوف صلاح ، نظرية الأحزاب السياسية : الحوار المتمدن ، العدد : 1254 بـ 2005/07/10 ، الموقع : www. Rezgar.com .

المراجـع باللغة الأجنبية :

01 - Abdelkader Yefsah, **Le Processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'etat en Algérie** (Paris : Anthropos, 1982).
02 - Ahmed Mahsas, **Le Mouvement révolutionnaire en Algérie de l'ère guerre mondiale a 1954 :** Essai sur la formation du mouvement national (Paris : L'Harmattan, 1979).
03 - Ali Merad, **Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 a1940** : Essai d'histoire religieuse et sociale, maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes (La Haye : Mouton, 1967).
04 - Andrei Noushi, **La Naissance du nationalisme algerien, 1914-1954** (Paris : Minuit, 1969).
05 - Ben Bella, **Itinéraire** (Beyrouth : Editions El-Wahda, 1985).
06 - Ben-el-Agounne, **National and Political Struggle** (Alger : Société nationale d'édition et de diffusion, 1986), tome 3. (in Arabic).
07 - Bryan S Turner, Weber and Islam : **A Critical Study, International Library of Sociology** (Boston : Routlaedge and Kegan Paul, 1974).
08 - Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine** (Paris : Presses universitaires de France, 1979), tome 2.
09 - Claus Leggewie, **Le Socialisme en Algérie** : Difficultés et perspective d'un socialisme périphérique, Léviathan septembre 1981).
10 - Elbaki Harmassi, **Leadership and National Development in North Africa** : A Comparative Study (Berkeley, Calif. : University of California Press, 1972).
11 - FLN, **The Basic Text**, 1954-1962.
12 - François Borella .**Les Politiques dans la France d'aujourd'hui**, Paris .1981.
13 - Fred riggs, **comparative politics and political parties in**: William .crotty, Ed, Approaches to the study of party organization (Boston: Allyn and bacon, 1968).
14 - Frunk, Soraul : **party politics in American**, little Brown & Company U.S.A Boston 1976.
15 - Harbi, Le FLN, **mirage et realite** : Des origines a la prise du pouvoir, 1945-1962.
16 - Henry F. Jackson, **The FLN in Algeria** : Party Devlpment in Revolutionary Society, contributions in Afro-Américain and African Studies ; no. 30(Westport, Conn. : Greenwood Press, 1977).
17 - Janes s. coleman and carl rosberg, eds ,**political parties** : and national integration in tropical africa (berkely , calif. Umiversity of california press,1966.
18 - Jean qiquel et André Haurion, **Droit constitutionnel et institutions politique**, paris. 1985.
19 - John Pierre Entelis and Phillip G. Naylor, **State and Society in Algeria** (Boulder, colo: Westview Prees, 1992).
20 - John Pierre Entelis, **Comparative Politics of North African : Algeria, Marocco and Tunisia**,Contemporary Issues in the Middle Est(Syracuse, NY. :StracuseUniversity Press,1980).
21 - Josch la palombara et Nyrom weiner, **politics parties and political development**,

princeton, 1966.
22 - Joseph lapolombara and mayron weiner , **the origin and of political parties** , in joseph lapolombara and mayron weiner, (eds), politcal parties and political (developement princeton university press,1996).
23 - Joseph Schlesinger , **Party units**, in : international encylepedia of the social sciences, New York : Macmillan 1968.
24 - Karl Marx and Friedrich Engels, **On Colonialism**,5th Ed.(Moscow : Progress Publishers,1974).
25 - M.Duverger **: les parti politique, 9° edition 1976**, librairie Armand colin, paris, France .
26 - ManiaLazreg, **THE Emergence of Classes in Algeria** :**A Study of Colonialism and-PoliticalChange, WestviewSpécialStudies in Social, Political, and Economic Développement** (Boulder, colo : Westview Press,1976).
27 - Mohammed Harbi**, Le FLN, mirage et realite : Des origines a la prise du pouvoir, 1945-1962** (Paris : Jeune Afrique, 1980), translated into Arabic by Kamil K. Degar (Beyrouth : Dar l-Hikma, 1983) .
28 - Mohammed Teguia, **L'Algérie en guerre** (Alger : Office des publications universitaires, 1988).
29 - Rachid Tlemcani, **State and Revolution in Algeria** (London : Zed Books, 1986)
30 - Raphael Danziger**, Abd-al-Qadir and the Algerien :** Resistance to the French and InternalConsolidation (New York : Holmes and Meier Publisgers, 1977).
31 - Robin Wright, Islam, **Democracy and the West, Foreign Affairs, vol.71, no. 3**(Summer 1992).
32 - Rode Anderson & christol Green : **Introduction political Science**, Op. Cit.
33 - Sigmand Neumann, ed, **Modern Political Parties Chicago** :Univercity of Chicago Press, 1956.
34 - T .Salah, **The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria**, Middle Eastern Studies, vol.22, no.2 (April 1986).
35 - William Hubert Lewis, **The Decline of Algeria's FLN**, Middle East Journal, vol. 20, no. 2 (Spring 1966).
36 - Young, c, **the polities of curtural pluralism**, Wisconsin, thz university of Wisconsin press, 1976.
37 - Cross William, **Political Parties**, Canada, 2004.
38 - Kenneth, P.Langton, **Political Socialization**, London, Oxford university press, Toronto, 1969.
39 - Lapalombara Joseph and Myron Weiner, **Political Parties and Political Development,** Princeton, Princeton University Press, 1966.
40 - Lapalombara Joseph, **Reflections on Political Parties and Political Development**, Four Decade Later, Party Politics**,** Vol.13, No.2, 2007.

الفهــرس :

مقدمة .....(04)

الفصل الأول : الأحزاب السياسية مقاربة مفاهيمية .....(10)

المبحث الأول : الأحزاب السياسية (التعريف - النشأة) .....(10)

المطلب الأول : تعريف الأحزاب السياسية .....(11)

المطلب الثاني : أصل نشأة الأحزاب السياسية .....(16)

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية قراءة في الأهمية الوظيفية .....(20)

المطلب الأول : وظائف وأدوار الأحزاب السياسية .....(20)

المطلب الثاني : مهام الأحزاب ومركزها ضمن النظام السياسي .....(23)

المطلب الثالث : الأحزاب السياسية كمصدر للديمقراطية .....(24)

الفصل الثاني : مسار تشكل الأحزاب السياسية في الجزائر .....(29)

المبحث الأول : الأحزاب السياسية في الجزائر قبل الاستقلال .....(29)

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية في الجزائر بعد الاستقلال .....(40)

المطلب الأول : مرحلة الأحادية الحزبية .....(40)

المطلب الثاني : الانتقال الى التعددية الحزبية .....(47)

الفصل الثالث : مكانة الأحزاب السياسية في الجزائر بين النص والواقع .....(58)

المبحث الأول : الاطار القانوني للتعددية الحزبية (دراسة لقانون الأحزاب السياسية في الجزائر).....(58)

المبحث الثاني : قراءة في مكونات المشهد الحزبي في الجزائر .....(69)

المطلب الأول : الأحزاب ذات التوجه الاسلامي .....(69)

المطلب الثاني : الأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني .....(72)

المطلب الثالث : الأحزاب ذات التوجه الوطني .....(74)

المبحث الثالث : أداء الأحزاب السياسية (العمل الحزبي) والديمقراطية والمشاركة .....(75)

المطلب الأول : الأداء حول الحراك الحزبي .....(75)

المطلب الثاني : فاعلية الأحزاب بين الشكل والمضمون .....(76)

المطلب الثالث : ديناميكية العمل الحزبي .....(79)

الخاتمة .....(82)

قائمة المصادر والمراجع .....(86)

الفهرس .....(92)

ملخص:

الساحة السياسية الجزائرية اليوم تعج بمختلف التيارات والأحزاب السياسية، فالجزائر دولة ديموقراطية تبنت نظام التعددية الحزبية في سيادتها لشعبها وذلك منذ قرابة خمسة عشرة سنة خلت، وهذه الأحزاب السياسية تعيش اليوم في صراع من أجل الوصول إلى الحكم والسيادة مستخدمة كل الأساليب الممكنة تساعدها في الفوز وتحقيق الأهداف المسطرة، ولأجل ذلك أصبح الاتصال الترويجي الركيزة الأساسية المعتمدة من طرفها لتفعيل أدائها.

وعلى العموم الأحزاب السياسية الجزائرية تخضع لضوابط قانونية في تشكيلتها البنائية وهيكلتها الوظيفية، إلا أنه هناك متسع من الحرية في الهيكلة التنظيمية البشرية وكذا الهيكلة الولائية والبلدية الموزعة على السوق السياسية بالجزائر، لذلك نجد هياكل تنظيمية تختلف من حزب لآخر، وهذا راجع إلى الاختلاف الفكري لها، حيث نجد لدى الأحزاب الإسلامية تنظيما يختلف عن باقي الأحزاب فبالإضافة إلى هياكله التنفيذية نجد مجلس الشورى الوطني إلى جانب المؤتمر والمكتب الوطني كهياكل قيادية

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، النظام السياسي، الديمقراطية، التعددية الحزبية

Summary:

The Algerian political arena today is teeming with various political currents and parties. Algeria is a democratic state that has adopted a multi-party system in its sovereignty for its people, nearly fifteen years ago. These political parties are living today in a struggle to reach rule and sovereignty using all possible methods to help them win and achieve goals. The ruler, and for that, promotional communication has become the main pillar adopted by it to activate its performance.

In general, the Algerian political parties are subject to legal controls in their structural formation and functional structure, but there is a lot of freedom in the human organizational structure as well as the state and municipal structure distributed to the political market in Algeria, so we find organizational structures that differ from one party to another, and this is due to their intellectual difference, Where we find that the Islamic parties have an organization that differs from the rest of the parties. In addition to its executive structures, we find the National Shura Council, along with the Congress and the National Office as leadership structures.

Keywords: political parties, political system, democracy, pluralism